جودة للنشر والتوزيع

مقدمات في علم مصطلح الحديث

الدكتورة آسيا عمور

أستاذ محاضر بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

النّاشر دار جودة للنشر والتوزيع

الجزائر- (باتنة)

الطّبعة الأولى 1446هـ - 2025م

الإيداع القانوني: 05/2025

ISBN: 978-9969-00-631-5

عنوان العمل: **مقدمات في علم مصطلح الحديث**

إعداد: **الدكتورة آسيا عمور**

تصميم الغلاف: **زكريا رقاب**

الهاتف: 00213671827876

البريد الإلكتروني: editionjouda@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

تقريظ وتقديم

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصـالحات، وتقضـى الحاجات، وتنزّل الرّحمات، ثم الصلوات التامات، والتسليمات الـمباركات، على سيدنا محمد الرحمة الـمهداة، والنعمة الـمسداة، وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، أولي الفضائل السابغات، وبعد:

فلقد أدْلفت إلي ماجدة الأعراق، ودرة الأخلاق، وروضة الإغداق، الزميلة الفاضلة الدكتورة: آسيا عمور بكتابها الـموسوم بـ: "مقدمات في علم مصطلح الحديث"، محسنة الظن بي، طالبة مني تقريظا وتقديما له، قبل الدفع به للطبع.

أقول: فما إن وصلني الكتاب إلكترونيا، وتملّى به ناظراي، وطوّح فكري في التعرّف على مضامينه حتى أبهرني بحسن سبكه، وجودة عرضه، ودقّة أفكاره، وجمال لغته، وروعة أسلوبه، وعمق طرحه، فهو بحق دوحة رائقة فيحاء، وأيكة وارفة غناء، بل هو مهيع واسع خصيب، ومورد علمي مهيب، يشعرك بأن علم الحديث يأرز إلى رحابه، ويأنس بجنابه، ويتماهى مع ركابه، مما يجعله وثيقة علمية فيْنانة، تُعتَمد في بابه، ويتهافت للاستفادة منها أهل الاختصاص، ويتّكىء على العبّ من سلسبيل رضابها، ونمير حياضها، ونقـيّ شرابها عموم طلبة العلم الشرعي، إذ هذا الـمولود العلمي الـمبارك بحقٍّ غُنْية في مجاله للطالب الـمبتدي، وتذكرة ممتعة للعالم المنتهي، حيث أخذ نصيبا من عنوانه الذي لمعت بوارقه لمعان الذهب الإبريز، ورفرفت بنوده في قُلَلِ العلم الشاهقة، وشَمَخت ذراه في مادته الـمنتقاة السامقة، في مفردة عنوانه البارزة: "مقدّمات"، حيث حوى مدخلا واسع الأرجاء، أطلقت فيه المؤلفة العنان لبيانها الساحر، ويراعها السيّال، إذ دبّجت فيه خلاصةَ ما طرقه الباحثون في باب تدوين السنة الـمشرّفة، وما أثير حوله من لغط، شافعة ذلك بالتعريف بعلم الحديث، وأبرز الـمصطلحات الواردة على لسان أهله، موغلةً بعدها في عرض جملة من

الشبهات الـمثارة حول السنة الـمطهّرة، مع بروز يدٍ طولى للمؤلفة في دحضها، وبيان وهنها، وإبراز زيفها وتجنّيها، لتتطرق بعدها لتقســيمات الخبر من حيث عدد طرقه، وكذا من حيث قبوله أو ردّه، ولينتهي بها الـمطاف لسرد ماتع لجملة من أنواع الحديث الضــعيف، معتمدة في عرض مادة مصــنفها العلمية على جملة معتبرة من أمّات المصـادر الأصـيلة والأصـلية في مجال علم الحديث، والتي أظهرت الكاتبة نجابة فائقة في التعامل معها، وحنكة كبيرة في اقتناص الـمعلومة النافعة منها، بل واقتدارا منقطع النظير في حســن توظيفها في كتابها البهي، النّدي، الرّضـيّ، الذي كسـته غِلالةً لغوية أنيقة، تغري بقراءته، وَنَفَسًا علميا يشدُّ للاغتراف من غرره، ويدفع لتشـنيف الأسماع بدرره، حيث يوصـــل مريدي هذا العلم إلى مبتغاهم من أيســـر الطرق وأقربها، مما يبعث الأمل في النفوس بإحياء مدرســة الغرب الإسـلامي الحديثية، وبعثها للوجود من جديد من جزائر العلم والعلماء.

وفي الختام: لا يسعني إلا أن أثني على هذا العمل المبارك الـميمون خيرا، إذ أنتدب طلبة العلم إلى التهافت على قراءته، والاســتفادة من معين ما في بحوره الفياضـــة من نفائس مكنونة، وما في مضامينه الـمكتنزة باللطائف العلمية الـمصونة، كما ألتمس من زملائي الأسـاتذة الأبرار أن يتبنوه مرجعا معتمدا في تدريسـهم، لأنه بصـدق وبحق ودون مواربة قمين بذلك وأهل له.

وصـلى الله وسـلّم وبارك على نبي الرحمة سـيدنا محمد وعلى آله الأطهار، وصحبه الأخيار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كتبه الفقير إلى عفو ربه / الأستاذ الدكتور: نصر سلمان

صبيحة يوم الخميس: 13 رمضان 1446هـ، الموافق لـ: 13 مارس 2025م.

مقدّمة

الحمد لله رب العالـــمين والصلاة والسـلام على خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد تضافرت جهود السلف الصالح في خدمة حديث النبي ﷺ رواية ودرايـــــــة، وتركوا لنا تراثا ضخما غزيرا في عشـرات الـمصنفات، حتى أصبحت هذه الأمة تمتلك بحق أغنى مورد للعلم عرفته البشرية باختلاف مللها ونحلها.

ولقد تمخضــت بحوث الأئمة وتدوينهم للســنة إلى علوم كانت قمة ما وصــل إليه الفكر البشـــري[1]، ومن تلك العلوم أصول الحديث، ويطلق عليه "مصطلح الحديث" أو "علم الحديث"[2]، والذي هو من أجل العلوم الشـــــرعية؛ كونه يضـم القواعـــد العـلـمية السليمة لـرواية الأخبار وشروط نقلتها، والتي بها يصان الحديث النبوي من أن يدخل فيه ما ليس منه[3]، لذلك قال النووي: "الـــمراد من علم الحديث، تحقيق معاني الــمتون، وتحقيق علم الإسناد والــمعلل.. وليس الــمراد من هذا العلم مجرد السـماع، ولا الإسـماع ولا الكتـــابة بل الاعتناء بـــتحقيقه، والبحث عن خفي معاني الــمتون، والأسانيد والفكــر في ذلك، ودوام الاعتناء به، ومراجعة أهل الــمعرفة به، ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه، وتقييد ما حصل من نفائسه.[4]

وفي هذا الكتاب الذي حمل عنوان (مقدمات في علـــم مصـطلح الحديث) تحرير وتـنظيـم لـمباحث علم مصطلح الحديث الـمقررة في مرحلة التعليم القاعدي لطلبة

---

[1] قواعد أصول الحديث لعمر هاشم: 26.

[2] منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر: 32.

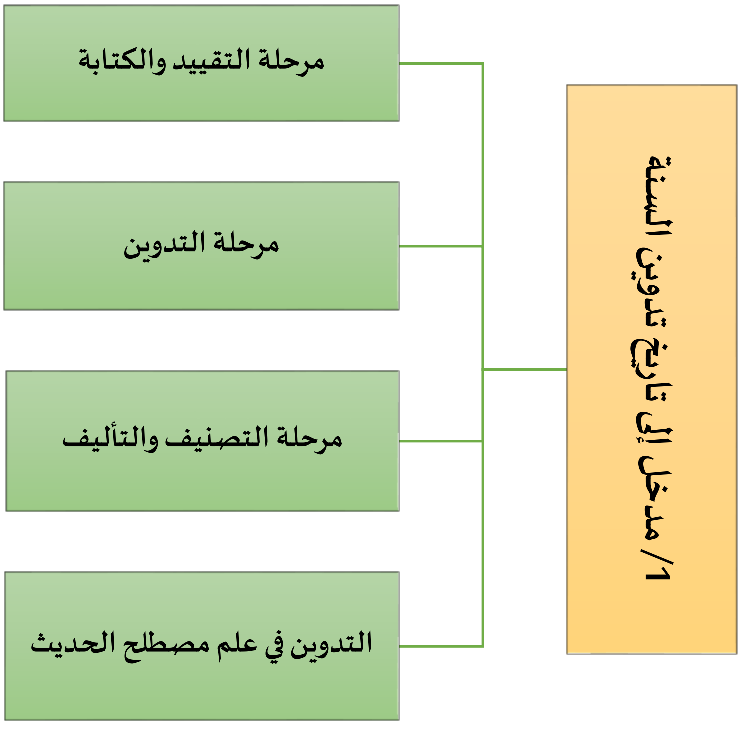
[3] الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية 473/2.

[4] شرح النووي على مسلم 47/1.

العلوم الإســلامية، الذين يتأهبون للدخول إلى رحاب التخصــص الجامعي، وســائر الدارسين والباحثين الذين لا غنى لهم عن الالمام بشيء من تاريخ السنة النبوية.

ولا أدعي فيها الكمال فالنقص في البشــــــر طبيعة، والله أســأل القبول والنفع، والحمد لله رب العالمين.

الدكتورة آسيا عمور


١/ مدخل إلى تاريخ تدوين السنة
مرحلة التقييد والكتابة
مرحلة التدوين
مرحلة التصنيف والتأليف
التدوين في علم مصطلح الحديث

مدخل إلى تاريخ تدوين السنة

مرَّ تدوين السنة وعلومها بمراحل تاريخية مهمة جدا حتى كملت ونضجت، وهذه المراحل تتلخص في[1]:

1. مرحلة التقييد والكتابة[2]:

وتمتد من أوائل القرن الأول الهجري إلى نهايته، وهو دور الصحابة رضي الله عنهم في حفظ السنة بالتثبت حين أخذها وأدائها[3]، وكتابتهم للحديث في صحف[4] في حياته ﷺ وبعد وفاته، ومن أمثلة هذه الصحف[5]:

- صحيفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فيها فرائض الصدقة.
- صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
- صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، المعروفة بالصحيفة الصادقة.[6]
- الصحيفة الصحيحة التي يرويها همام بن مُنَبِّه عن أبي هريرة من حديثه.[7]

---

[1] البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي 29/1.

[2] **الكتابة:** الخط والرقم والنسخ والتقييد والتسطير في الصحف. انظر: المخصص لابن سيده 6/4، ولسان العرب 698/1، و 287/7.

[3] البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 29/1، بتصرف.

[4] وهذه الصحف ضمت العدد الأكبر من الأحاديث التي جمعت في الجوامع والمسانيد والسنن في القرن الثالث. انظر: السنة النبوية حجيتها وتدوينها لسيد عبد الماجد الغوري: 70، بتصرف.

[5] تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري لمحمد بن مطر الزهراني: 78.

[6] وقد نقل الإمام أحمد محتواها في مسنده.

[7] وقد ضمت 138 حديثا.

2. مرحلة التدوين[1]:

في القرن الثاني الهجري عصــــر جيل صــــغار التابعين، و أتباع التابعين، والذي يعتبر جيل التأسيس لعلوم السنة، انتشرت كتــــابة الحديث على نطاق أوسع مما كان في زمن الصحابة[2]، حيث أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز عماله بجمع الحديث وتدوينه، وكتب إلى أبي بكر عمرو بن حزم عامله في الــــمدينة الــــمنورة: "اكتب إلي ما ثبت عندك من الحديث، فإني خفت دروس العلم وذهابه"[3]، كما كتب إلى جميع عماله في البلاد الإسلامية[4]: "انظروا حديث رسـول الله فاجمعوه"[5]، وكان ابن شــهاب الزهري[6] قد جمع حديث الــمدينة الــمنورة[7] وقدمه إلى الخليفة الذي عاجلته الــمنية قبل أن يتم ذلك[8]، ثم شــــاع التدوين في الجيل الذي يلي جيل الزهري، وممن اشــتهر بالتدوين:

- بمكة: عبد الملك ابن جريج(ت150هـ)، وسفيان بن عيينة(ت198هـ).

- بالـمدينة: محمد بن إسحاق بن يسار(ت151هـ)، وسعيد بن أبي عروبة (ت156هـ)، والربيع بن صبيح (ت160هـ)، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب(ت158هـ)، والإمام مالك بن أنس(ت179هـ).

---

[1] **التدوين:** هو الجمع والترتيب. انظر: تاج العروس 35/35، وأساس البلاغة 304/1، ومعجم اللغة العربية المعاصرة 791/1.

[2] تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره: 82، بتصرف.

[3] موطأ مالك (رواية محمد بن الحسن الشيباني)، ك: السير، ب: اكتتاب العلم: 330(936)، وسنن الدارمي في المقدمة، ب: من رخص في كتابة العلم 431/1(505).

[4] السنة النبوية حجيتها وتدوينها: 69.

[5] صحيح البخاري، ك: العلم، ب: كيف يقبض العلم 31/1، وتاريخ أصبهان 366/1.

[6] ذكر مســــلــم أن له تسعين حديثا لا يرويها غيره، وذكر كثيرا من أئمة العلـــم في عصره أنه لولا الزُّهريّ لضاعت كثير من السُنن. انظر: السنة ومكانتها للسباعي 104/1.

[7] تدوين الزُّهري للسُــنّةِ كان عبارة عن تدوين كل ما ســمعه من أحاديث الصــحابة غير مُبوَّب على أبواب العلـــم، وربما كان مختلطا بأقوال الصحابة وفتاوى التّابعين، وهذا ما تقتضيه طبيعة البداءة في كل أمر جديد. انظر: السنة ومكانتها للسباعي 105/1.

[8] السنة النبوية حجيتها وتدوينها: 84، بتصرف.

- بالشام: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي(ت156هـ).

- باليمن: معمر بن راشد(ت153هـ)، وعبد الرزاق بن همام(ت211هـ).

- بالبصرة: سعيد بن أبي عروبة(ت156هـ)، والربيع بن صبيح(ت160هـ)، وشعبة بن الحجاج(ت160هـ)، وحماد بن سلمة(ت176هـ).

- بالكوفة: سفيان الثوري(ت161هـ)، و وكيع بن الجراح(ت197هـ).

- بواسط: هشيم(ت173هـ).

- بخراسان: عبد الله بن المبارك(ت181هـ).

- بمصر: الليث بن سعد(ت175هـ)، وعبد الله بن وهب(ت197هـ)، ومحمد بن إدريس الشافعي(ت204هـ).

- بالري: جرير بن عبد الحميد الضبي(ت188هـ).

وهؤلاء كانوا في عصر واحد ولا يدرى أيهم سبق إلى ذلك، وكان صنيعهم في التدوين أن يجمعوا حديث رسول الله مختلطا بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد.[1]

ومن أسباب التوسع في التدوين في هذا العصر[2]:

- انتشار الروايات، وطول الأسانيد، وكثرة أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم.

- موت كثير من حفاظ السنة من الصحابة وكبار التابعين، فخيف بذهابهم أن يذهب كثير من السنة.

- ضعف ملكة الحفظ مع انتشار الكتابة بين الناس وكثرة العلوم المختلفة.

- ظهور البدع والأهواء وفشو الكذب، فحفاظا على السنة وحماية لها من أن يدخل فيها ما ليس منها شرع في تدوينها.

---

[1] السنة ومكانتها للسباعي 105/1، وتدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري: 90-91، بتصرف.

[2] تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره: 83.

3. مرحلة التصنيف[1] والتأليف[2]:

تمتد هذه الـــمرحلة تقريبا من أواخر الـــمائة الثانية إلى منتصف الرابعة[3]، حيث ازدهرت العلوم الإسلامية عامة وعلوم السنة النبوية خاصة، إذ نشطت فيه الرحلة لطلب العلم وتوسع في تدوين الحديث[4]، ونشـط التأليف في أنواع من علوم الحديث بمصنفات مستقلة[5]، وبرز الكثير من الحفاظ أمثال[6]:

أحمد بن حنبل(ت241هـــ)، وإسحاق بن راهويه(ت238هـــ)، وعلي بن الـــمديني (ت234هـ)، ويحيى بن معين (ت233هـ)، ومحمد بن مسلم بن وارة(ت270هـ)، ومحمد ابن إســماعيل البخاري(ت256هـــ)، ومســلم بن الحجاج (ت261هـــ)، وأبو زرعة الرازي(ت264هـ)، وأبو حاتم الرازي(ت277هـ)، وعثمان بن سعيد الدارمي (ت280هـ)، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي(ت255هـــ)، وأبو القاسـم الطبراني(ت360هـــ)، والدارقطني (ت385هـ)، والخطابي(ت388هـ)، وغيرهم كثير.

وبهذا تم تدوين السنة وجمعها وتمييز صحيحها من غيره، ولم يكن لعلماء القرون التالية إلا بعض الاســتدراكات على كتب الصـحاح[7]، فجاءت كتبهم مرتبطة بمؤلفات ذلك القرن جزئيا أو كليا.[8]

---

[1] **التصـــنيف**: هو تمييز الأشــياء بعضــها من بعض وجعلها أصــنافا. انظر: العين 132/7، ولســان العرب 198/9، وبناء على ذلك يكون التصـنيف أدق من التدوين؛ إذ هو ترتيب ما دون في فصـول محدودة وأبواب مميزة. انظر: السنة النبوية حجيتها وتدوينها: 68.

[2] **التأليف:** هو مطلق الجمع، ووصل الــمفرق بعضه ببعض في شكل مؤلف. انظر: تهذيب اللغة 272/15، ولسان العرب 10/9.

[3] البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 31/1.

[4] السنة النبوية حجيتها وتدوينها: 93.

[5] البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 31/1، وتدوين السنة النبوية نشأته وتطوره: 95.

[6] تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره: 95، بتصرف.

[7] السنة ومكانتها للسباعي 107/1.

[8] تدوين السنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة لمحمد بن صادق بنكيران: 44.

وقد تميز التدوين في هذه المرحلة بـ:

- نضوج القواعد التأصيلية التي يتم على أساسها تمحيص السنة النبوية، والتي سميت من بعد بمصطلح الحديث.[1]

- جمع النصوص النبوية مفردة [2] عن غيرها[3] في صورة مسانيد[4]، ومصنفات[5]، ثم في صورة صحاح جوامع[6]، ثم في صورة سنن[7] نبوية على الطريقة الفقهية.[8]

- نشط التأليف في علم الرجال، وضبط تراجمهم[9]وبيان أحوالهم، ومعرفة علل الحديث.[10]

- خدمة النص النبوي بما يفسر مضمونه اللغوي[11]، والعناية بمختلف الحديث ومشكله.[12]

---

[1] تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها لفاروق حمادة: 43.

[2] أي تقتصر على إيراد أحاديث رسول الله ﷺ . انظر: السنة النبوية حجيتها وتدوينها: 93.

[3] بعد أن كانت قد دونت في القرن الثاني ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين. انظر: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره: 97.

[4] **المسانيد:** هي التي تعنى بتصنيف الأحاديث على مسانيد الصحابة، كل مسند على حدة،كمسند أحمد. انظر: شرح التبصرة والتذكرة 55/2.

[5] **المصنفات:** هي التي تعنى بتصنيف الأحاديث المرفوعة والموقوف والمقطوعة على الأبواب،ك: مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة. انظر: منهج النقد في علوم الحديث: 200.

[6] **الجوامع:** هي الكتب التي تشتمل على جميع موضوعات الدين وأبوابه الثمانية: العقائد، الأحكام، الآداب، التفسير، الفتن، وأشراط الساعة، المناقب، والسير، كـ: جامع البخاري. انظر: علوم الحديث ومصطلحه 122/1.

[7] **السنن:** هي التي تعنى بتصنيف أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على الأبواب الفقهية، كسنن أبي داود وسنن النسائي. انظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: 32، وشرح التبصرة والتذكرة 55/2.

[8] تطور دراسات السنة النبوية: 53.

[9] السنة النبوية حجيتها وتدوينها: 93، وتطور دراسات السنة النبوية: 58.

[10] تطور دراسات السنة النبوية: 63.

[11] تطور دراسات السنة النبوية: 63.

[12] مثل: "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي، و "اختلاف الحديث" لعلي بن المديني، و "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة.

4. التدوين في علم مصطلح الحديث[1]:

اتضحت معالـــم هذا العلم خلال القرن الثالث الهجري، وقد ذكرت مسـائله في كتب الحديث، كــ: " الرسالة " للشافعي(ت204هــ)، ومقدمة "صحيح مسلم" للإمام مسلم(ت261ه)، و"العلل الصغير" للترمذي(ت297ه).

وفي القرنين الرابع والخامس ظهرت القواعد الحديثية مفردة في مؤلفات جامعة[2]، من ذلك[3]:

- "المحدث الفاصل بين الراوي والسامع" للرامهرمزي(ت360ه)، وهو أول من صنف في هذا الفن تصنيفا علميا، لكنه لم يستوعب فيه كل بحوث هذا العلم.

-"معرفة علوم الحديث" للحاكم أبو عبد الله النيسـابوري(ت405هـــ)، وهو أول من سـمى هذا الفن بـــ: علوم الحديث، وهو أول من جمع علوم الحديث في مصـنف واحد[4]، لكنه لم يهذب ولم يرتب.

-"الكفاية في علم الرواية"، و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السـامع" كلاهم للخطيب البغدادي(ت463ه).

- "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" للقاضي عياض(ت544ه).

-"معرفة أنواع علوم الحديث"، ويعرف بـــ: "مقدمة ابن الصـلاح" لابن الصـلاح الشـهرزوري الدمشـقي(ت643هــ) الذي أملاه على تلاميذه بالـمدرسـة الأشـرفية في دمشـق من غير ترتيب محكم، إلا أنه كتــاب شـامل لكل ما تفرق في غيره من كتب المتقدمين، ولهذا عكف الناس عليه، وأكبوا على شرحه بين ناظم وناثر كـ:

---

[1] علــم مصطلح الحديث: علــم يبحث عن تقسيم الخبر إلى صحيح وحسـن وضعيف، وبيان الشـروط المطلوبة في الراوي والمروي، وما يدخل الأخبار من علل واضطراب وشذوذ، وما ترد به الأخبار وما يتوقف فيها إلى أن تعضد بمقويات أخرى، وبيان كيفية سماع الحديث وتحمله وضبطه، وآداب الـمحدث وطالب الحديث. انظر: السنة ومكانتها للسباعي 108/1، بتصرف.

[2] تطور دراسات السنة النبوية: 73.

[3] انظر: السنة ومكانتها للسباعي 1/ 108- 109.

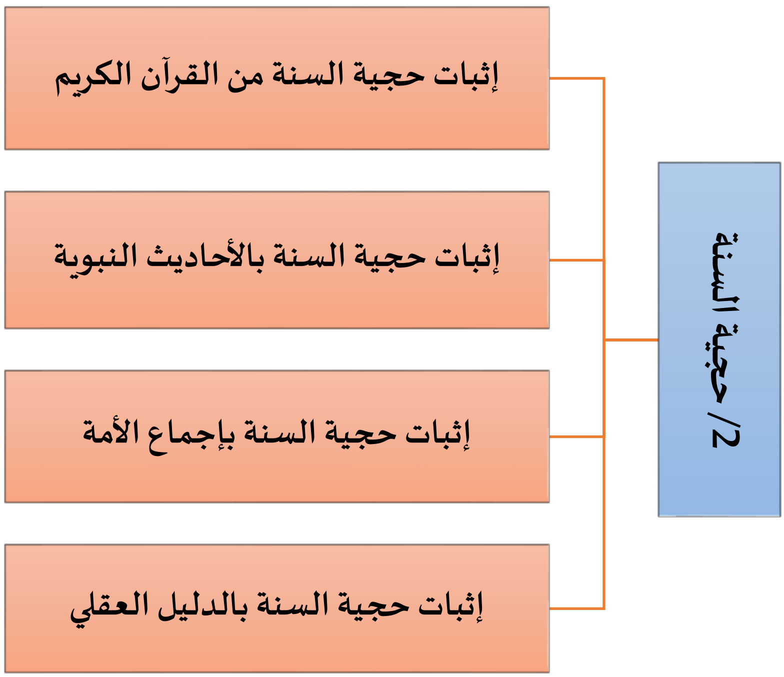
[4] انظر: مقدمة تحقيق أحمد بن فارس السَّلوم على كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم: 10-11.

-"التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث" للنووي(ت676هـ)، وشرحه" تدريب الراوي" للسيوطي(ت911هـ).

- ألفية العراقي(ت806هـ) المسماة بـ: "التبصرة والتذكرة في علوم الحديث"، وشرحها "فتح المغيث" لشمس الدين السخاوي(ت902هـ).

- "اختصار علوم الحديث" للإمام ابن كثير الدمشقي(ت774هـ).

- "النكت على كتاب ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، وله أيضا: "نخبة الفكر في مصطلح الأثر"، وشرحها: "نزهة النظر".


2/ حجية السنة
إثبات حجية السنة من القرآن الكريم
إثبات حجية السنة بالأحاديث النبوية
إثبات حجية السنة بإجماع الأمة
إثبات حجية السنة بالدليل العقلي

حجية السنة

للسنة النبوية مكانة عظيمة في التشريع الإسلامي، فهي أصل من أصول الدين، وركن في بنائه القويم[1]، فإذا كان القرآن قد وضع القواعد والأسس العامة للتشريع والأحكام، فإن السنة قد عنيت بتفصيل هذه القواعد، وبيان تلك الأسس، وتفريع الجزئيات على الكليات، فالسنة هي التطبيق العملي لما جاء في القرآن الكريم، وهي الكاشفة لغوامضه، المجلية لمعانيه، الشارحة لألفاظه ومبانيه، لذا فإنه لا يمكن للدين أن يكتمل ولا للشريعة أن تتم إلا بأخذ السنة جنبا إلى جنب مع القرآن[2]؛ ولذلك اهتم المسلمون بها ونقلوها إلينا على وجه يحقق الانتفاع بها للفرد والمجتمع.

1. معنى حجية السنة:

حجية السنة بمعنى دلالتها على الأحكام الشرعية، ووجوب العمل بمقتضاها امتثالا وانصياعا لما جاءت به من أحكام من حيث الجملة[3]. والمعنى الحقيقي للحجية هو: الإظهار والكشف والدلالة؛ ويلزم هذا وجوب العمل بالمدلول: حيث إنه حكم الله.[4] فكل ما يأمر به الرسول ﷺ، إنما هو بأمر الله له؛ حيث إنه لا ينطق عن الهوى، بل هو مبلغ لما أوحاه الله إليه، سواء كان ذلك الموحى إليه قرآنا أو سنة[5]. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: 3-4]. [6]

---

[1] الحديث والمحدثون: 20.

[2] بتصرف عن: /حجية-السنة https: //www. islamweb. net/ar/article/24305

[3] المدخل إلى علوم الحديث: 10.

[4] حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق: 244.

[5] السنة النبوية ومكانتها لباجمعان: 35.

[6] قال أبو البقاء في كلياته: "والحاصل أن القرآن والحديث يتحدان في كونهما، وحيا منزلا من عند الله بدليل الآية السابقة". انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي: 59.

2. الأدلة على حجية السنة:

السنة النبوية مصدر أصيل من مصادر التشريع الإسلامي وقد قامت الأدلة المعتبرة الصحيحة الصريحة من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية، وإجماع الأمة، وكذلك الأدلة العقلية على إثبات حجيتها ومكانتها في التشريع الإسلامي.[1]

وقد جاءت الآيات القرآنية والأحاديث المتواترة آمرة بطاعة الرسول ﷺ، والاحتجاج بسنته والعمل بها، إضافة إلى ما ورد من إجماع الأمة وأقوال الأئمة في إثبات حجيتها ووجوب الأخذ بها.[2]

1.2. إثبات حجية السنة النبوية بأدلة القرآن الكريم:

فرض القرآن الكريم على المسلمين بأدلة قاطعة وجوب قبول سنة النبي ﷺ على أنها مصدر تشريعي في استنباط الأحكام الشرعية، وقد نهجت الآيات القرآنية مناهج شتى في بيان حجية السنة النبوية، وتعددت فيها وسائل تؤكد على اتباعه وطاعته ﷺ[3]، ولعل أبرز هذه الوسائل هي:

- الأمر بطاعة الرسول ﷺ مقرونة بطاعة الله تعالى، والتحذير من مخالفته: فقد أمر الله بطاعة رسوله ﷺ في أكثر من ثلاثين موضعا من القرآن وقرن طاعته بطاعته وقرن بين مخالفته بمخالفته كما قرن بين اسمه واسمه فلا يذكر الله إلا ذكر معه.[4]

قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾[محمد: 33].

وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾[النساء: 80].

---

[1] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 7.

[2] انظر: /حجية-السنة24305https: //www. islamweb. net/ar/article/

[3] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 7.

[4] مجموع الفتاوى 103/19.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾[آل عمران: 32].

ومعلوم عند علماء اللغة أن العطف بالواو يفيد مطلق الاشتراك، وهذا يعني أن طاعة الرسول ﷺ مأمور بها كطاعة الله تعالى[1]، فلولا أن أمره ﷺ حجة ولازم لما توعد الله من خالفه[2]. قال الشافعي: "وضع الله رسوله من دينه وفرضه وكتابه، الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه، بما افترض من طاعته، وحرم من معصيته، وأبان من فضيلته، بما قرن من الإيمان برسوله مع الإيمان به".[3]

- جعل كمال ابتداء الإيمان الذي ما سواه تبع له، الإيمان بالله ورسوله: فلو آمن عبد به ولم يؤمن برسوله، لم يقع عليه اسم كمال الإيمان ابتداء حتى يؤمن برسوله معه[4]، وجعل من لوازم الإيمان ألا يذهبوا حين يكونون مع رسول الله دون أن يستأذنوا منه.[5]

قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا الْمؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾[النور: 62]. فلو آمن عبد به ولم يؤمن برسوله، لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبدا، حتى يؤمن برسوله معه، وهكذا سن رسول الله ﷺ في كل من امتحنه للإيمان[6].

قال ابن القيم: "فإذا جعل من لوازم الإيمان أنهم لا يذهبون مذهبا إذا كانوا معه إلا باستئذانه، فأولى أن يكون من لوازمه ألا يذهبوا إلى قول ولا مذهب علمي إلا بعد استئذانه، وإذنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنه إذن فيه".[7]

---

[1] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 10.

[2] دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين 14/1، بتصرف.

[3] الرسالة للشافعي 73/1.

[4] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 10.

[5] السنة ومكانتها للسباعي 52/1.

[6] الرسالة للشافعي 73/1، بتصرف.

[7] إعلام الموقعين عن رب العالمين 41/1.

- الأمر بالتحاكم إلى ســنة رســول الله ﷺ عند الاختلاف، وجعل الرد إلى الرســول ﷺ عند النزاع من موجبات الإيمان ولوازمه، فإذا انتفى هذا الرد انتفى الإيمان؛ ضــرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه.[1]

قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[النساء: 59].

فطاعة الرسول ﷺ مستقلة بذاتها لأنه لا يأمر إلا بما هو طاعة لله عزوجل، قال ابن القيم: فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل إعلاما بأن طاعة الرسول ﷺ تجب اســتقلالا من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقا، ســواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه أوتي الكتاب ومثله معه[2].

وأمر أن يرد ما تنازع فيه الــمسلمون إلى الله ورسوله، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه والرد إلى رسوله ﷺ هو الرد إليه في حياته وإلى سنته بعد وفاته.[3]

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾[الأحزاب:36].

فأخبر سبحانه: أنه ليس لمؤمن أن يختار بعد قضائه وقضاء رسوله، ومن تخير بعد ذلك فقد ضل ضلالا مبينا.[4]

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[النساء: 65].

---

[1] إعلام الموقعين عن رب العالمين 40/1.

[2] المرجع نفسه 38/1.

[3] مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: 581، وانظر: المدخل إلى علم السنن للبيهقي، ب: فرض طاعة رسول الله ﷺ 99/1 (186).

[4] إعلام الموقعين عن رب العالمين 93/2.

يقول ابن قيم: وفرض تحكيمه لم يسقط بموته بل ثابت بعد موته كما كان ثابتا في حياته وليس تحكيمه مختصا بالعمليات دون العلميات كما يقوله أهل الزيغ والإلحاد، وقد افتتح سبحانه هذا الخبر بالقسم المؤكد بالنفي قبله وأقسم على انتفاء الإيمان منهم حتى يحكموا رسوله ﷺ في جميع ما تنازعوا فيه من دقيق الدين وجليله وفروعه وأصوله ثم لم يكتف منهم بهذا التحكيم حتى ينتفي الحرج، وهو الضيق مما حكم به فتنشرح صدورهم لقبول حكمه انشراحا لا يبقى معه حرج ثم يسلموا تسليما أي ينقادوا انقيادا لحكمه[1]. وما قضى به النبي ﷺ يشمل ما كان بقرآن أو بسنة، وقد دلت الآية على أنه لا يكفي في قبول ما جاء به القرآن والسنة الإذعان الظاهري بل لا بد من الاطمئنان والرضا القلبي.[2]

- ترتيب الوعيد على من يخالف أمر النبي ﷺ :

قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور:63]، فقد جعل سبحانه وتعالى طاعة الرسول ﷺ من طاعته، وحذر من مخالفته.[3]

وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾[المائدة:92]. وسائر ما قرن فيه طاعة الرسول بطاعة الله، فهو دال على أن طاعة الله ما أمر به ونهى عنه في كتابه، وطاعة الرسول ما أمر به ونهى عنه مما جاء به مما ليس في القرآن، إذ لو كان في القرآن لكان من طاعة الله[4]، فقد اختص الرسول ﷺ بشيء يطاع فيه، وذلك السنة التي لم تأت في القرآن.[5]

---

[1] مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: 545.

[2] دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين 14/1.

[3] المرجع نفسه 14/1.

[4] تفسير القاسمي 109/1.

[5] المرجع نفسه 109/1.

وقال سـبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُـولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَـدِيدُ الْعِقَابِ﴾[الحشـر:7]. فقد جعل سـبحانه أمر رسـوله واجب الاتباع له، ونهيه واجب الانتهاء عنه[1]. وأدلة القرآن تدل على أن كل ما جاء به الرسـول وكل ما أمر به ونهى فهو لاحق في الحكم بما جاء في القرآن، فلا بد أن يكون زائدا عليه.[2]

- أن السنة في مجملها وحي من الله عز وجل، وأن الرسول ﷺ لا يأتي بشيء من عنده فيما يتعلق بالتشريع، وأن ما حرم رسول الله ﷺ بسنته مثل ما حرم الله في كتابه[3].

قال سـبحانه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[الحاقة: 44، 47].

وقال سـبحانه: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُـولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْـمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْـمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ﴾[الأعراف:157].

- أن الرسول ﷺ مبين للكتاب وشارح له، وأنه يعلم أمته الحكمة كما يعلمهم الكتاب:

قال سـبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل:44].

وقال سـبحانه: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[النحل:64].

وقال سبحانه: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُـولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾[البقرة:151].

والتحقيق إلى أن الـمراد بالحكمة سنة رسول الله ﷺ، قال الإمام الشافعي: "فلم يجز أن يقال الحكمة هاهنا إلا سـنة رسـول الله. وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله

---

[1] دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين 14/1.

[2] تفسير القاسمي 109/1.

[3] انظر الرابط: https: //www. islamweb. net/ar/article/24305/حجية-السنة

افترض طاعة رسوله، وحتم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرض إلا لكتاب الله، ثم سـنة رسـوله؛ لما وصـفنا من أن الله جعل الإيمان برسـوله مقرونا بالإيمان به، وسنة رسول الله مبينة عن الله معنى ما أراد، دليلا على خاصه وعامه، ثم قرن الحكمة بها بكتابه، فاتبعها إياه، ولم يجعل هذا لأحد من خلقه غير رسوله".[1]

2.2. إثبات حجية السنة بالأحاديث النبوية:

وردت أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ في وجوب اتباع سنته ﷺ[2]، وهي تدل بمجموعها دلالة قطعية على حجية السـنة وأنها صـنو القرآن ومثيلته في الحجة والاعتبار. وأن الرسـول ﷺ هو مبلغ عن ربه، وأدرى الخلق بمقاصـد شـريعة الله وحدودها ونهجها ومراميها.[3]

- منها **أحاديث تدعو إلى الاعتصـام بالسـنة** والتمسـك بها واتخاذها منهجا؛ لأنها صادرة من المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى[4]، من ذلك:

حديث العرباض بن سارية مرفوعا: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ».[5]

---

[1] الرسالة للشافعي 89/1.

[2] وقد عقد لها الخطيب البغدادي في الكفاية بابا أسـماه: باب ما جاء في التسـوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سنة رسول الله ﷺ في وجوب العمل ولزوم التكليف. انظر: الكفاية في علم الرواية: 8.

[3] السنة ومكانتها للسباعي 49/1.

[4] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 14.

[5] أخرجه أبو داود في السنن: ك: السنة، ب: لزوم السنة 200/4(4607)، والترمذي في الجامع، ك: العلـم، ب: الأخذ بالسنة واجتناب البدع 44/5(2676)، وقال: "حسن صحيح"، وابن ماجه في السنن، ك: السنة، ب: اتباع سنة الخلفاء 15/1(42)، والدارمي في السنن، في المقدمة، ب: اتباع السنة 228/1(96)، وأحمد في المسند 373/28 (17144)، والحاكم في المستدرك، ك: العلم 174/1(329)، وقال: "صحيح ليس له علة"، وابن حبان في صحيحه، ب: الاعتصام بالسنة 1785/1(5). قال الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر 137/1: "هذا حديث صحيح رجاله ثقات".

وقوله ﷺ: «دعوني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم».[1]

- ومنها **أحاديث صريحة في أن السنة وحي من عند الله تعالى** وهي كالقرآن يجب الرجوع إليها في استنباط الأحكام[2]، فما بينه الرسول ﷺ وشرعه من الأحكام فإنما هو بتشريع الله تعالى.[3]

حديث أبي رافع رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما نهيت عنه أو أمرت به فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه».[4]

وحديث مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: «آتاني الله القرآن ومن الحكمة مثليه».[5]

وحديث حسان بن عطية أنه قال: «كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله ﷺ بالسنة، كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن».[6]

وهذا دليل على أن في السنة ما ليس في الكتاب[7]. قال الشافعي(ت204هـ): "وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله وإعلامهم أنه لازم لهم، وإن لم يجدوا له نص حكم في

---

[1] أخرجه البخاري صحيحه، ك: الاعتصام، ب: الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ 94/9(7288).

[2] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 14.

[3] حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق: 308.

[4] أخرجه: أبو داود في سننه: ك: السنة، ب: لزوم السنة 200/4(4605)، والترمذي في الجامع، ك: العلم، ب: ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ 37/5(2663)، وقال: "هذا حديث حسن"، وابن ماجه في السنن، ك: السنة، ب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ 6/1(13)، والشافعي في المسند، ب: الأمر باتباع السنة 63/4(1794)، وأحمد في المسند 302/39(23876)، والحاكم في المستدرك 190/1(368).

[5] أخرجه أبو داود في المراسيل: 359(534).

[6] أخرجه الدارمي في السنن، ك: العلم، ب: السنة قاضية على كتاب الله 474/1(608)، وأبو داود في المراسيل: 361(536).

[7] تفسير القاسمي 110/1.

كتاب الله".[1] والأحاديث دالة على ذم ترك السنة واتباع الكتاب، إذ لو كان ما في السنة موجودا في الكتاب، لما كـانت السنة متروكة على حال[2]. فعلينا أن نتبع الكتـاب وعلينا أن نتبع الرسـول واتباع أحدهما هو اتبـــاع الآخر؛ فإن الرسـول بلغ الكتاب والكتاب أمر بطاعة الرسول.[3]

وحديث الـــمقدام بن معد يكرب أنه قال: قال رسـول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعـان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا وإن ما حرم رســول الله كما حرم الله»[4]. يحذر بذلك رسول الله من مخالفة السنن التي سنها رسول الله ﷺ مما ليس لـه في القرآن ذكر على مـا ذهبت إليـه الخوارج والروافض فـإنهم تعلقوا بظاهر القرآن وتركوا السنن التي قد ضمنت بيان الكتاب فتحيروا وضلوا.[5]

قال الإمام الخطابي(ت388هـ): قوله: «أوتيت الكتاب ومثله معه» يحتمل وجهين من التأويل[6]:

- أحدهما: أن يكون معناه أنه أوتي من الوحي الباطن غير الـــمتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو.

- والثاني: أنه أوتي الكتاب وحيا يتلى، وأوتي من البيان أي أذن له أن يبين ما في الكتاب ويعم ويخص، وأن يزيد عليه فيشرع ما ليس له في الكتاب ذكر، فيكون ذلك في وجوب

---

[1] الرسالة للشافعي 404/1.

[2] تفسير القاسمي 109/1.

[3] مجموع الفتاوى 84/19.

[4] أخرجه أبو داود في السنن: ك: السنة، ب: في لزوم السنة 200/4(4604)، والترمذي في الجامع، ك: العلم، ب: ما نهي عنه أين يقـال عند حديث النبي ﷺ 38/5(2664)، وقال: "حسن غريب من هذا الوجه"، وابن ماجه في السنن، ك: السنة، ب: تعظيم حديث رسول الله ﷺ 6/1(12)، والدارمي في السنن، ك: العلـم، ب: السنة قاضية على كتاب الله 47/1(606)، وأحمد في المسند 410/28(17174).

[5] معالم السنن 298/4.

[6] حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق: 281.

الحكم ولزوم العمل به كالظاهر الـمتلو من القرآن[1]. فالرسول ﷺ لم يأمر إلا بما أمر الله به، ولم ينه إلا عما نهى عنه، وذلك يستلزم حجية جميع أوامره ونواهيه.

- ومنها **أحاديث ترغب في اتباع السنة**، وتحذر من التفريط فيها ومخالفتها، من ذلك: حديث أبو هريرة أن رسـول الله ﷺ، قـال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى»، قالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»[2].

وفيه دلالة على وجوب الامتثال لأوامره والاعتصـــام بها[3]. فدخول الجنة والنجاة من النار مبني على طاعته ﷺ واتباع أمره؛ إذ إن طاعته واجبة وهي مصـــدر أســـاس في التشريع الإسلامي.[4]

- ومنها **وصـيته ﷺ في حجة الوداع** وقوله: «تركت فيكم شـيئين لن تضـلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي»[5]. فإذا كان اتباع السنة يوجب الأمن من الضلال، فإن التفريط فيها وقوع في الضلال، وهذا يثبت حجية السنة.[6]

---

[1] معالم السنن 298/4.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الاعتصـام، ب: الاقتداء بسـنن رسـول الله ﷺ 92/9(7280)، والحديث من أفراده. انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري 27/25.

[3] الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري 139/11.

[4] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 15.

[5] أخرجه الدارقطني في الســنن، ك: الأقضـية ب: في الـــمرأة تقتل إذا ارتدت 440/5(4606)، والحاكم في المستدرك، ك: العلم 172/1(319).

[6] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 16.

3.2. إثبات حجية السنة بإجماع[1] الأمة:

أجمع الـــمسلمون على وجوب طاعة النبي ﷺ ولزوم سنته، وعلى حجية السنة النبوية ووجوب التمسك بها والعمل بمقتضاها انعقد إجماعهم واتفقت كلمتهم[2]، وقد نقل هذا الإجماع جمع كثير من أهل العلم.

قال الشافعي(ت204هـ): "أجمع الــمسلمون على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ؛ لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس[3]، فثبوت أن السنة من حيث صدورها عن النبي ﷺ حجة وأصل من أصول التشريع[4]، وهذه الــمسألة لم يخالف فيها أحد من العلماء في الجملة؛ بحيث ينكرها كلها فلا يحتج بشيء منها. [5]

وقال الشوكاني(ت1250هـ): "ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في دين الإسلام"[6]. وقال السيوطي (ت911هـ): "فاعلموا رحمكم الله أن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولا كان أو فعلا بشرطه الــمعروف في الأصول حجة، كفر وخرج عن دائرة الإسلام"[7]. وقال ابن تيمية (ت728هـ): "وهذه السنة إذا ثبتت فإن الــمسلمين كلهم متفقون على وجوب اتباعها".[8]

---

[1] **الإجماع عند الأصوليين**: هو اتفاق مجتهدي عصر من هذه الأمة بعد وفاة نبينا محمد ﷺ على أمر ديني. وهو حجة قاطعة عند الأكثر. انظر: المختصر في أصول الفقه لابن اللحام: 74، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: 156.

[2] انظر: حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق: 341، بتصرف.

[3] إعلام الموقعين عن رب العالمين 11/2.

[4] حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق: 245.

[5] انظر: حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق: 248، بتصرف.

[6] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول 97/1.

[7] مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: 5.

[8] مجموع الفتاوى 85/19.

4.2. إثبات حجية السنة بالدليل العقلي:

مما يدل على حجية السنة أنه لا يمكن لعقل بشر لم ينزل عليه الوحي ولم يؤيده الله به أن يستقل بفهم الشريعة وتفاصيلها وجميع أحكامها من القرآن وحده؛ لاشتماله على نصوص مجملة تحتاج إلى بيان، وأخرى مشكلة تحتاج إلى توضيح وتفسير، فكان لا بد من بيان آخر لفهم مراد الله، واستنباط تفاصيل أحكام القرآن، ولا سبيل إلى ذلك إلا عن طريق النظر في السنة، ولولاها لتعطلت أحكام القرآن، وبطلت التكاليف[1].

فلو لم تكن هذه السنن البيانية حجة على المسلمين، وقانونا واجبا اتباعه ما أمكن تنفيذ فرائض القرآن ولا اتباع أحكامه. وهذه السنن البيانية إنما وجب اتباعها من جهة أنها صادرة عن الرسول ﷺ، ورويت عنه بطريق يفيد القطع بورودها عنه أو الظن الراجح بورودها، فكل سنة تشريعية صح صدورها عن الرسول فهي حجة واجبة الاتباع، سواء أكانت مبينة حكما في القرآن أم منشئة حكما سكت عنه القرآن، لأنها كلها مصدرها المعصوم الذي منحه الله سلطة التبيين والتشريع.[2]

وقد دل الاستقراء على أن في السنة أشياء لا تحصى كثرة لم ينص عليها في القرآن، كتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، وتحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع، والعقل[3] وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر.[4]

كما أن الأحكام المستمدة من السنة مأخوذة في الحقيقة من القرآن، ومستقاة من أصوله، وذلك لأن الله أحال عليها في كتابه، فالأخذ بها في الواقع أخذ بالقرآن، والترك لها ترك للقرآن، وهو ما فهمه الصحابة والسلف رضي الله عنهم، فتبين مما سبق وجوب الاحتجاج

---

[1] انظر: حجية السنة لعبد الغني عبد الخالق: 322، بتصرف، وانظر هذا الرابط:
https: //www. islamweb. net/ar/article/24305حجية-السنة/

[2] علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف: 38.

[3] العقل هو الدية، ولهذا في لفظ ابن ماجه: (فيها الديات) يعني: أحكام الديات ومقاديرها.

[4] تفسير القاسمي 110/1.

بالســنة والعمل بها، وأنها كالقرآن في وجوب الطاعة والاتباع، وأن الــــمســتغني عنها هو مسـتغن في الحقيقة عن القرآن، وأن طاعة الرسـول ﷺ طاعة لله، وعصـيانه عصـيان لله تعالى، وأن العصمة من الانحراف والضلال إنما هو بالتمسك بالقرآن والسنة جميعا[1]. فمن قال: إن السـنة ليسـت حجة في التشـريع الإسـلامي معطل بالعقل لأحكام الشـرع حيث إن معظمها لا يعرف إلا عن طريق السنة.[2]

[1] انظر هذا الرابط: /حجية-السنة24305https: //www. islamweb. net/ar/article/

[2] السنة النبوية ومكانتها لنور قاروت: 17.

3/ شبهات حول السنة والجواب عنها

- شبهة الاكتفاء بالقرآن الكريم وعدم الحاجة إلى السنة النبوية
- شبهة النهي عن كتابة السنة النبوية
- شبهة التأخر في تدوين السنة النبوية إلى القرن الثالث الهجري

شبهات حول السنة والجواب عنها

إن سنة رسول الله ﷺ وحي أوحاه الله إلى نبيه محمد ﷺ وهي مع كتاب الله العزيز أساس الدين الإسلامي ومصدره وهما معا متلازمان تلازم شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمدا رسول الله ومن لم يؤمن بالسنة لم يؤمن بالقرآن.[1]

وإن الشبهات التي تثار حول السنة النبوية من الطعن في رواتها والتشكيك في متون الأحاديث و الطعن في المصادر الحديثية، إنما مصدرها في الحقيقة واحد، وإن اختلفت صورها وأشكالها، أو تباينت أفكار أصحابها، أو تباعدت أعصارهم وأمصارهم، وجل هذه الشبهات هي قديمة في حقيقتها ومضمونها تبنتها المعتزلة والخوارج والرافضة، وأعاد إثارتها وصياغتها من جديد المشككون في السنة في العصر الحديث من المستشرقين[2]، ومن شايعهم من الحداثيين[3] والقرآنيين؛ الذين قاموا تكرير كلامهم وتدوير شبهاتهم، وجل هؤلاء يشتركون في الشبهة غالبا[4]، وقد تركزت جهودهم في محاربة السنة في النقاط التالية:

1- طعن في المصادر الحديثية

2- الطعن في رواة الحديث.

3- التشكيك في متون الأحاديث.

4- وضع أحاديث على رسول الله ﷺ وإلصاقها بالسنة.[5]

---

[1] انظر: مقدمة عبد المحسن بن حمد العباد على مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: 3.

[2] على رأسهم المستشرق جولد تسيهر، وجوزيف شاخت، وموريس بوكاي، وكارل بروكلمان الذي يصنفه البعض في المعتدلين.

[3] أمثال توفيق صدقي، ومحمود أبو رية، وقاسم أمين، وجمال البنا، ورشاد خليفة، ونصر أبو زيد، وجورج طرابيش، ومحمد أركون وغيرهم.

[4] انظر: الاستشراق وموقفه من السنة النبوية: 82، 84، بتصرف.

[5] تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره: 48، بتصرف.

وسأذكر هنا بعضا من تلك الشبه والرد عليها بشيء من الاختصار لأن المجال لا يسمح بالتوسع في ذلك.

1. شبهة الاكتفاء بالقرآن الكريم وعدم الحاجة إلى السنة النبوية:

حيث زعم كثير من أعداء السنة والمنكرين لحجيتها قديما[1] وحديثا أن القرآن في غنى عن السنة؛ لأن القرآن فيه بيان وتفصيل كل شيء[2]، واستدلوا بهذه الآيات:

- ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[الأنعام:38].
- ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[العنكبوت:51].
- ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾[النحل:89].

تفنيد هذه الشبهة:

- القول أن المراد بالكتاب في قوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ هو القرآن فهم غير دقيق، ويأباه السياق العام للآية: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام:38]؛ لأن المراد بالكتاب هنا هو اللوح المحفوظ الذي حوى كل شيء[3]، فهو الكتاب الذي أحصى الله فيه ما كان، وما هو كائن، وما سيكون أبد الآبدين[4].

ولو سلمنا جدلا أن المراد من الكتاب فيها القرآن، فلا دليل لهم في الآية على أن القرآن يغني عن السنة، لأن القرآن لم يفصل جميع الأحكام في كل مجالات الحياة تفصيلا شاملا؛ وإنما حوى على الدلالات الكلية على أصول التشريع[5]. فالقرآن الكريم

---

[1] قال السيوطي:"وأصل هذا الرأي الفاسد أن الزنادقة وطائفة من غلاة الرافضة ذهبوا إلى إنكار الاحتجاج بالسنة والاقتصار على القرآن وهم في ذلك مختلفو المقاصد". انظر: مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة:6.

[2] كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها: 176، بتصرف.

[3] المرجع نفسه: 181.

[4] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: 132.

[5] المرجع نفسه: 133.

قد حوى أصــول الدين وقواعد الأحكام العامة، ونص على بعضــها بصــراحة، وترك بيان بعضــها الآخر لرســوله ﷺ، وما دام الله قد أرســل رســوله ليبين للناس أحكام دينهم، وأوجب عليهم اتباعه، كان بيانه للأحكام بيانا للقرآن، ومن هنا كانت أحكام الشــريعة من كتاب وســنة وما يلحق بهما ويتفرع عنهما من إجماع وقياس أحكاما من كتاب الله تعالى، إما نصا وإما دلالة، فلا منافاة بين حجية السنة وبين أن القرآن جاء تبيانا لكل شيء.[1]

قال الخطابي(ت388هـ): "أخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئا من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب إلا أن البيان على ضربين بيان جلي تناول الذكر نصا وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمنا فما كان من هذا الضرب كان تفصيل بيانه موكولا إلى النبي ﷺ وهو معنى قوله سبحانه:﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل: 44]، فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان".[2]

- أمّا خطأهم في الاســتدلال بالآية الثانية: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ ونقلوا الآية من مقامها وحرفوا معناها عامدين، وبيان ذلك يتوقف على ذكر الآية التي قبل هذه الآية، وهي قوله عز وجل: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَاتٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾[العنكبوت:50]. فالقرآن يحكي قول الـمشركين الذين يتســاءلون في ما بينهم ويقولون لو أن الله أنزل على محمد آيات من عنده، أي: الــم يكن القرآن معجزة كافيه لهم في التصديق برسالة الرسول، وهم قد تأكدوا من سموه فوق كلام أعقل العقلاء وأفصح الفصحاء، وأبلغ البلغاء.[3]

- أنّ الــمقصود من ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ أنه لم يفرط في بيان شيء من أمور الدين وأحكامه، وهذا البيان قد يكون على لســان نبيه، فكل حكم بينته

---

[1] السنة ومكانتها للسباعي 155/1.

[2] معالم السنن 8/1.

[3] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: 132، 134، بتصرف.

السنة فالقرآن مبين له حقيقة؛ لأنه أرشد إليها وأوجب العمل بها، فالتمسك بالسنة والعمل بها هو في الأصل عمل بالقرآن؛ لأن السنة قسيمة القرآن وتندرج معه في الوحي الإلهي، وهي تبينه وتوضحه.[1]

2. شبهة النهي عن كتابة السنة النبوية:

وهي من أبرز الشبهات التي يطلقها منكروا السنة، وتتخلص هذه الشبهة في زعم المستشرقين وذيولهم من أعداء السنة أن السنة النبوية لو كانت حجة لأمر النبيﷺ بكتابها، ولعمل الصحابة والتابعون رضي الله عنه أجمعين من بعده على جمعها وتدوينها، حتى يحصل القطع بثبوتها بكتابتها كما هو الشأن في القرآن الكريم، ولكن الثابت أن النبي ﷺ نهى عن كتابتها، وأمر بمحو ما كتب منها، وكذلك فعل الصحابة والتابعون، ولم يقتصر الأمر منهم على ذلك، بل امتنع بعضهم عن التحديث، أو قلل منه، ونهى الآخرون عن الإكثار منه[2]، واستندوا في شبهتم على أحاديث ورد فيها المنع من تدوين السنة، منها[3]:

- حديث أبي سعيد الخدري، أن الرسول ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني، ولا حرج».[4]

- حديث أبي هريرة، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نكتب الأحاديث فقال: "ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك، قال: «كتاب غير كتاب الله؟ أتدرون ما ضل الأمم قبلكم؟ ألا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى».[5]

---

[1] انظر: الرد على من ينكر حجية السنة: 398.

[2] كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها: 254

[3] شبهات حول السنة والرد عليها: 23.

[4] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الزهد والرقائق، ب: التثبت في الحديث 2298/4(72).

[5] أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم: 34، وفي إسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم القرشي، ضعفه ابن معين وأحمد وابن المديني والبخاري وأبو زرعة، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: "بنو زيد بن أسلم ضعفاء في الحديث". انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال 114/17(3820).

- حديث أبي سعيد الخدري، قال: «استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا».[1]

- حديث عائشة قالت: جمع أبي الحديث عن رسول الله ﷺ فكان خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب قالت: فغمني فقلت: لأي شيء تتقلب؟ لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي هي عندك قالت: فجئته بها، فدعا بنار فأحرقها فقلت: ما لك يا أبت تحرقها؟ قال: ما بت الليلة، خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل ائتمنته ووثقت به ولم يكن كما حدثني، فأكون قد تقلدت ذلك.[2]

- حديث عروة بن الزبير، أن عمر بن الخطاب، أراد أن يكتب السنن، فاستشار في ذلك أصحاب رسول الله ﷺ، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله فيها شهرا، ثم أصبح يوما وقد عزم الله له، فقال: «إني كنت أردت أن أكتب السنن وإني ذكرت قوما كانوا قبلكم كتبوا كتبا فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله تعالى، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبدا».[3]

وكره كتابة الحديث من التابعين علقمة وعبيدة والقاسم بن محمد والشعبي والنخعي ومنصور ومغيرة والأعمش.[4]

---

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، ك: العلم، ب:كراهية كتابة العلم 38/5(2665)، والدارمي في السنن، ب: من لم ير كتابة الحديث 413/1(465). قال البزار: "رواه همام عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد، وعبد الرحمن بن زيد، فقد أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أخباره، وليس هو بحجة فيما ينفرد به".

[2] ذكره الطبري في الرياض النضرة في مناقب العشرة 199/1، والذهبي في تذكرة الحفاظ 11/1، والمتقي الهندي في كنز العمال 286/10، وعزوه للحاكم، ولم أقف عليه. قال ابن كثير: "هذا غريب من هذا الوجه جدا وعلي بن صالح لا يعرف". وقال الذهبي: "هذا لا يصح".

[3] أخرجه الخطيب البغدادي في تقييد العلم: 49، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى: 407(731).

[4] السنة ومكانتها للسباعي 154/1.

تفنيد هذه الشــبهة: وردت أحاديث أخرى أذن فيها النبي ﷺبرواية الأحاديث عنه، وتدوينها وكتابتها.[1]

- حديث أبي هريرة في الخطبة التي سـمعها من رسـول الله ﷺ بمكة عام الفتح[2]، وأنه قام رجل من أهل اليمن، يقال له أبوشـاه، فقال: اكتب لي يا رسـول الله، فقال رسـول الله ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه».[3]

- حديث أبي هريرة، قال: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثـا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».[4]

- حديث أبي جحيفة، قال: قلت لعلي: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: «لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهما يعطيه الله رجلا في القرآن، وما في هذه الصحيفة»، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: «العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر».[5]

- حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي قال: كنت أكتب كل شيء أسـمعه من رسـول الله ﷺ أريد حفظه، فنهتني قريش وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه ورسول الله ﷺ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق».[6]

---

[1] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: 18، 21.

[2] أي في العام التاسع الهجري.

[3] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الديات، ب: من قتل له قتيل فهو بخير النظرين 5/9(6880)، ومسلم في صحيحه، ك: الحج، ب: تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها 988/2(447).

[4] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: العلم، ب: كتابة العلم 34/1(113).

[5] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الجهاد، ب: فكاك الأسير 69/4(3047).

[6] أخرجه أبو داود في السنن، ك: العلم، ب: كتاب العلم 318/3(3646)، والدارمي في السنن، ك: العلم، ب: من رخص في كتابة العلـم 429/1(501)، وأحمد في المسند 57/11(6510)، والحاكم في المستدرك: ك: العلم 187/1(359).

التوفيق بين النهي والإذن: أن النهي عن كتابة السنة كان أول الأمر، وأن السبب فيه كان خشية اختلاط الحديث بالقرآن، ولأن الأمية كانت منتشرة، لكن لما حصل التمييز الكامل بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث النبوي ارتفع الحظر، فأذن عليه السلام برواية أحاديثه وكتابتها.[1]

قال الذهبي(ت748هـ): "والظاهر أن النهي كان أولا لتتوفر هممهم على القرآن وحده، وليمتاز القرآن بالكتابة عما سواه من السنن النبوية، فيؤمن اللبس، فلما زال المحذور واللبس، ووضح أن القرآن لا يشتبه بكلام الناس، أذن في كتابة العلم".[2]

وقال ابن حجر(ت852ه): والجمع بينهما:

- أن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره والإذن في غير ذلك،
- أو أن النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد والإذن في تفريقهما.
- أو النهي متقدم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس وهو أقربها مع أنه لا ينافيها.
- وقيل النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ والإذن لمن أمن منه ذلك.
- ومنهم من أعل حديث أبي سعيد، وقال الصواب وقفه على أبي سعيد قاله البخاري وغيره، قال العلماء كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث واستحبوا أن يؤخذ عنهم حفظا كما أخذوا حفظا، لكن لما قصرت الهمم وخشي الأئمة ضياع العلم دونوه، وأول من دون الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين ثم التصنيف وحصل بذلك خير كثير فلله الحمد.[3]

---

[1] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: 20، بتصرف.

[2] سير أعلام النبلاء 81/3.

[3] فتح الباري لابن حجر 208/1.

3. شبهة التأخر في تدوين السنة النبوية إلى القرن الثالث الهجري:

هذه الشبهة يعول عليها كثيرا منكرو السنة من الرافضة والـمستشرقين في تحقيق أغراضهم ضد السنة، فقالوا: كيف تكون السنة حجة وقد أهمل تدوينها؟، وأنها لم تدون إلا في مطلع القرن الثاني الهجري، ويبالغون في توظيفها للتهوين من منزلة السنة، وكونها -عندهم- دخيلة على الإسلام، وزيادة في الدين ما أذن الله بها. فهم يقولون: لو كان أصحاب رسول الله ﷺ يرون للسنة أهمية في الدين، لعجلوا بجمعها وكتابتها كما صنعوا بالقرآن، ولكن الصحابة أهملوها طيلة حياتهم وماتوا ولم تدون السنة في عهدهم، وإنما تولى تدوينها التابعون بعد مائتي سنة من بدء التقويم الهجري، بل إن تدوينها تم في القرن الثالث الهجري، عصر البخاري ومسلم وغيرهم هكذا يقولون. ويرتبون على هذا السؤال الآتي: فهل لو كانت السنة ضرورة من ضروريات الدين كان الصحابة يهملونها هذا الإهمال؟ والهدف من هذا التساؤل، هو حمل الـمسلمين على الشك في السنة، والتهوين من شأنها قولا وعملا.[1]

تفنيد هذه الشبهة:

- ليس صحيحا أن عصر صدر الإسلام خلا تماما من تدوين السنة، إذ من الـمعلوم أن أجزاء من السنة تم تدوينها في حياة الرسول نفسه، وبتوجيه مباشر منه[2]. وقد كان للصحابة صحف يدونون فيها مروياتهم عن رسول الله.[3] يقول الخطيب البغدادي(ت463هـ): "لأصحاب الحديث نسخ مشهورة، كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة، يذكر الراوي إسناد النسخة في الـمتن الأول منها، ثم يقول فيما بعده وبإسناده إلى آخرها".[4]

---

[1] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض: 38، بتصرف.

[2] المرجع نفسه: 39.

[3] كالصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو بن العاص، والصحيفة الصحيحة لهمام بن منبه.

[4] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 214.

- أن تدوين السنة والـمسارعة إلى جمعها بدأ في عهد الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز[1]، حيث كلف أبا بكر بن محمد ابن حزم بذلك فقال له: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث رسول الله ﷺ، ولتفشو العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا[2]، والـمؤكد أنه لم يبدأ ذلك من فراغ، ولكنه اعتمد على أصول مكتوبة.[3]

- أن تصنيف الحديث على الأبواب في الـمصنفات والجوامع هي مرحلة متطورة ومتقدمة جدا في كتابة الحديث، وقد تم ذلك قبل القرن الثاني للهجرة، فهناك جملة من الكتب مات مصنفوها في منتصف الـمائة الثانية، كجامع معمر ابن راشد (ت154هـ)، وابن جريج(ت150هـ).[4]

- أنه في القرن الثالث أضيفت دراسات وجهود جديدة في التدوين، فدونت الأحاديث والسنن النبوية في أسفار خاصة بها، مع الترتيب الدقيق، واتسعت حركة النقد لأسانيد الحديث ومتونه، والجرح والتعديل والتهذيب والاستدراك والاستخراج.[5]

4. أسباب قلة التدوين في العصر النبوي وما تلاه حتى نهاية القرن الأول الهجري:

- أن السنة النبوية خلال القرن الأول كانت صافية نقية محفوظة في الصدور على الصور التي سمعت بها من فم النبي ﷺ. حاضرة ماثلة في ذاكرة الأمة، فلم تدع ضرورة إلى كتابتها وتدوينها.

---

[1] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض: 41، بتصرف.

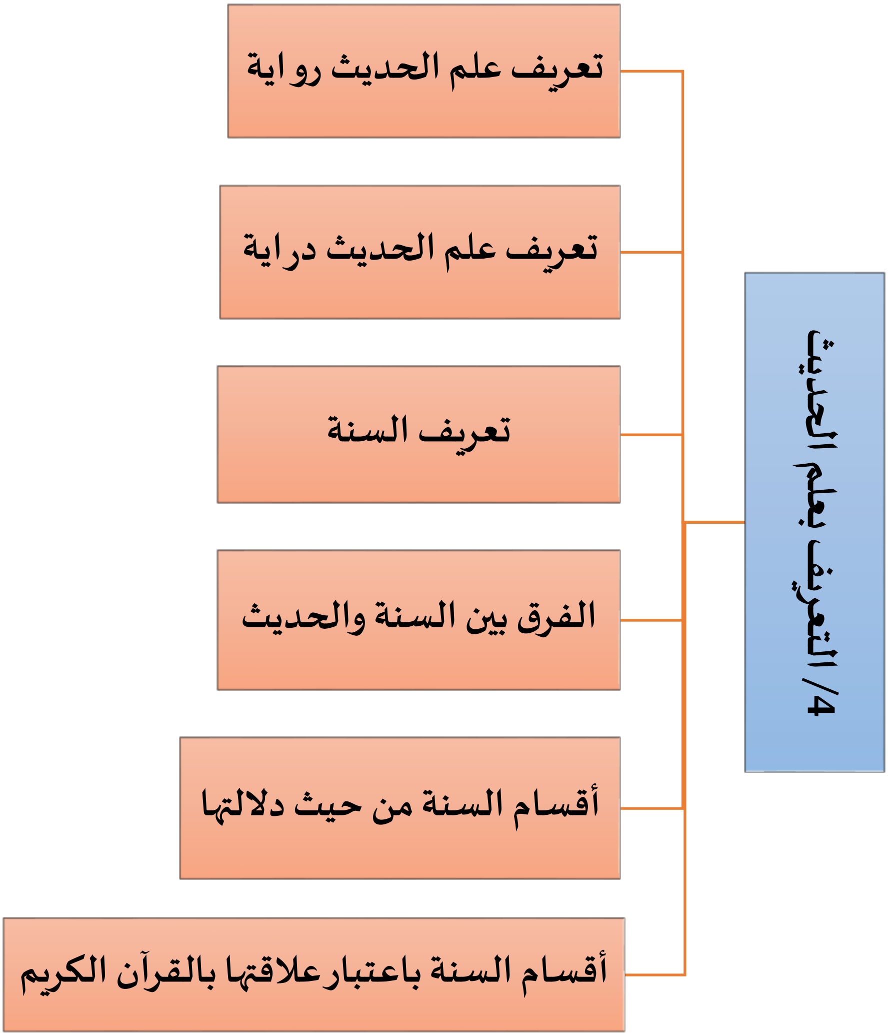
[2] ذكره البخاري في ترجمة باب: كيف يقبض العلم 31/1.

[3] كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها: 379.

[4] الرد على شبهات المستغربين والمستشرقين حول السنة النبوية: 10.

[5] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: 41.

- أن الصحابة الذين عاصرهم رجال الطبقة الأولى من كبار التابعين كانوا محيطين إحاطة كاملة بالسنة العملية، يهتدون بها وبالسنة القولية دون الحاجة إلى الرجوع إلى كتاب مكتوب، وربما كان الصحابة وكبار التابعين يتذاكرون هذه السنن فيما بينهم أو يسأل من جهل شيئا من السنن من هو عالم بها وكل هذا قام مقام التدوين فلم يحتج إليه.


4/ التعريف بعلم الحديث
تعريف علم الحديث رواية
تعريف علم الحديث دراية
تعريف السنة
الفرق بين السنة والحديث
أقسام السنة من حيث دلالتها
أقسام السنة باعتبار علاقتها بالقرآن الكريم

التعريف بعلم الحديث

علم الحديث من من العلوم التي يميز بها صحيح السنة من سقيمها، والأمر بطاعة النبي ﷺ والترغيب في الاقتداء به لا يمكن امتثاله (بعد وفاة النبي ﷺ) إلا بالنقل والإسناد اللذين اجتمعت فيهما شروط القبول.

وشروط القبول (تحققها أو عدم تحققها) في النقل عن النبي ﷺ لا يمكن أن يتوصل إلى إدراكه إلا بالعلوم التي تخدم ذلك، وهي علوم الحديث.

والكلام في تعريف هذا العلم يكون على وجهين: على الإفراد، وعلى الإضافة[1]، والذي يشمل علمي الحديث رواية، ودراية.

1. ماهية العلم:

في اللغة: هو اليقين[2]، وهو مطلق الإدراك.[3]

في الاصطلاح: إدراك الشيء بحقيقته.[4] وقيل هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع.[5]

وقد يطلق على مجموع المسائل والمبادئ التصورية والمبادئ التصديقية والموضوعات.[6]

2. ماهية الحديث:

في اللغة: ضد القديم[7]، وهو الجديد من الأشياء[8].

---

[1] أقصى الأمل والسول في علم حديث الرسول: 6.

[2] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير 427/2.

[3] أبجد العلوم: 39، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم 1219/2.

[4] قاله الراغب، كما في تاج العروس 127/33.

[5] التعريفات للجرجاني: 155.

[6] أبجد العلوم: 39.

[7] النهاية في غريب الحديث والأثر 350/1.

[8] لسان العرب 133/2، وتاج العروس 208/5 .

في الاصـطلاح: ما أضـيف إلى النبي عليه الصـلاة والسـلام فيختص بالـــمرفوع عند الإطلاق، ولا يراد به الموقوف إلا بقرينة.[1]

وذهب بعض العلماء إلى إدخال كل ما يضاف إلى النبي ﷺ في الحديث[2]، قولا أو فعلا أو تقريرا أو وصفا حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام.[3]

وكثير من الـــمحدثين يطلقون الحديث على أقوال الصـحابة والتابعين وأفعالهم وتقريراتهم رضـي الله عنهم، فلا يختص الحديث بالـــمرفوع بل يعم الـــموقوف والمقطوع أيضا.[4]

3. ماهية علم الحديث رواية ودراية:

علم الحديث علم شامل لنوعين معا "الرواية" و"الدراية".

تعريف علم الحديث رواية: عرفه ابن الأكفاني(ت524هـــ) بأنه: "علم يشـتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها".[5]

لكن اعترض على التعريف بأنه غير جامع أي أنه لا يشمل كل الـمعرف، لأنه لم يذكر تقريراته وصــفاته، كما أنه لم يراع مذهب القائلين بأن الحديث يشــمل ما أضــيف للصحابي أو التابعي.[6]

[1] توجيه النظر إلى أصول الأثر 40/1.

[2] المرجع نفسه 1/1.

[3] التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر: 29.

[4] المنهج الحديث في علوم الحديث للقمودي: 4

[5] في كتابه إرشــاد القاصــد، كما في تدريب الراوي 25/1. وهذا القســم ينطبق تعريفه على تعريف الســنة. انظر: السنة النبوية ومكانتها: 11.

[6] منهج النقد في علوم الحديث: 30.

فيكون التعريف الــمختار أنه: علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صـفة خَلْقية وخُلُقية. وكذا ما أضـيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم[1]، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها.[2]

تعريف علم الحديث دراية: عرفه عز الدين ابن جماعة(ت767هـ) بأنه: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن.[3]

وعرفه ابن الأكفـــاني(ت524هـــ) بأنه: "علم يعرف منه حقيقة الرواية وشـروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها".[4]

وقال الحافظ ابن حجر(ت852هـ): أولى التعـــاريف لـــه أن يقال: معرفة القواعد الـمعرفة بحـال الراوي والـمروي[5]، من حيث القَبول والرد وما يتعلق بذلك في معرفة اصطلاح أهله.[6]

4. تعريف السنة:

لغة: الطريقة المسلوكة[7]. ومن هذا المعنى العام قول الله تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[الأحزاب:62]. ومن هذا المعنى أيضا قوله ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها».[8]

---

[1] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لأبي شهبة: 24.

[2] المنهج الحديث في مصطلح الحديث لمصطفى القمودي: 3.

[3] البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 227/1.

[4] المصدر نفسه 229/1.

[5] كما في تدريب الراوي 26/1.

[6] اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر 230/1.

[7] انظر: لسان العرب 226/13، وتاج العروس 231/35، وإرشاد الفحول 95/1.

[8] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: العلم، ب: من سن سنة حسنة أو سيئة 2059/4(15).

اصطلاحا: يختلف معنى السنة عند أهل الشرع حسب اختلاف الأغراض والـمقاصد التي اتجهوا إليها من أبحاثهم[1]، وهو اختلاف لفظي في العبارات لا في الاعتبارات.[2] فعلماء الحديث عنوا بنقل ما نسب إلى النبي ﷺ، وعلماء أصول الفقه عنوا بالبحث عن الأدلة الشرعية، وعلماء الفقه عنوا بالبحث عن الأحكام الشرعية من فرض وواجب ومندوب وحرام ومكروه، والـمتصدرون للوعظ والإرشاد عنوا بكل ما أمر به الشرع أو نهى عنه[3]، فكان لاختلاف أغراض العلماء أثر في اختلاف اصطلاحاتهم، وأعم تلك الاصطلاحات اصطلاح الـمحدثين، وأخص منه اصطلاح الأصوليين، والفقهاء[4].

1.4-السنة في اصطلاح **المحدِّثين**: ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أوصفة خلقية أو خلقية أو سيرة، قبل البعثة أو بعدها. وهي مرادفة للحديث بهذا الاعتبار[5]، فتشمل المرفوع والموقوف والمقطوع.

2.4-السنة في اصطلاح **الأصوليين**: ما صدر عن النبي ﷺ من غير القرآن من قول أوفعل أو تقرير[6]، مما يصلح أن يكون دليلا على حكم شرعي.[7]

3.4-السنة في اصطلاح **الفقهاء**: كل ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب[8]، وهي مرادفة للمندوب والمستحب[9]، مما يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه[10].

[1] انظر: الحديث والمحدثون: 9، وحجية السنة النبوية: 90، ودراسات في السنة النبوية للأعظمي 62/16.

[2] انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر 38/1.

[3] انظر: الحديث والمحدثون: 9، وخبر الواحد وحجيته: 52، بتصرف.

[4] خبر الواحد وحجيته: 52، بتصرف.

[5] انظر: السنة ومكانتها للسباعي 47/1.

[6] إرشاد الفحول 95/1، وانظر: مختصر التحرير شرح الكوكب المنير 160/2.

[7] علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين: 8، وكتابة السنة النبوية في عهد النبي ﷺ والصحابة: 6.

[8] إرشاد الفحول 95/1، وانظر: علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: 8.

[9] الفقه على المذاهب الأربعة 60/1، بتصرف.

[10] منهج النقد في علوم الحديث: 28.

قال الخطيب البغدادي(ت463هـ): غلب على ألسنة الفقهاء أنهم يطلقون السنة فيما ليس بواجب، فينبغي أن يقال في حد السنة: أنه ما رسم ليحتذى استحبابا.[1]

ومنهم من قال: إن السنة غير المندوب والمستحب؛ لأن طلبها آكد. ومنهم من قسم السنة إلى مؤكدة[2] وغير مؤكدة[3]، وقال: إن ترك السنة المؤكدة يوجب العقاب بالحرمان من شفاعة النبي يوم القيامة، وإن كان تاركها لا يعذب بالنار.[4]

4.4-السنة عند علماء العقيدة والوعظ والإرشاد: تطلق على ما يقابل البدعة، فيقولون: فلان من أهل السنة[5]، إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، سواء كان ذلك مما نص عليه في الكتاب العزيز أولا، ويقولون: فلان على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك[6]. وتعريفهم هنا مبني على عنايتهم بالأعمال التعبدية وموافقتها للدليل، ورد ما خالف ذلك.[7]

5. الفرق بين السنة والحديث:

بعد كتابة علم مصطلح الحديث، استقر الأمر على عدم التفريق بين السنة والحديث في المعنى[8]، لكن ورد التفريق بين السنة والحديث عند بعض المتقدمين في

---

[1] الفقيه والمتفقه 257/1.

[2] وهي التي واظب الرسول ﷺ على أدائها، ولم يتركها إلا نادرا، إشعارا بعدم فرضيتها. مثل الوتر وسنة الفجر، وترك السنة المؤكدة بمنزلة ترك الواجب العملي في الإثم. وبعض أصحاب مالك سمى السنة المؤكدة واجبا، وعليه جرى ابن أبي زيد في الرسالة حيث يقول: سنة واجبة. انظر: أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله: 45، والدين الخالص لمحمود السّبكي 49/2، ونشر البنود على مراقي السعود 3/1.

[3] وهو ما لم يواظب عليه النبي ﷺ، وإنما كان يفعله في بعض الأحيان ويتركه أحيانا أخرى، ويسمى هذا القسم مستحبا، كما يسمى نافلة، كالصدقة غير المكتوبة، وصلاة الضحى، وسنة العصر قبل الفرض، وصيام الاثنين والخميس من كل أسبوع. انظر: الوجيز في أصول الفقه الإسلامي 341/1، والفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي 1057/2.

[4] الفقه على المذاهب الأربعة 1/ 60، بتصرف.

[5] إرشاد الفحول 95/1، ومختصر التحرير شرح الكوكب المنير 160/2.

[6] انظر: كتابة السنة النبوية في عهد النبي ﷺ والصحابة: 6.

[7] المستشرقون والسنة :27.

[8] السنة النبوية ومكانتها لباجمعان: 11.

القرن الثاني الهــجري[1]، ونلمس ذلك في قـــول الأعمش: "لا أعلم لله قوما أفضل من قوم يطلبون هذا الحديث، ويحبون هذه الســـنة، وكم أنتم في الناس والله لأنتم أقل من الذهب".[2]

وأوضح منه في هذا الــمعنى قول عبد الرحمن بن مهدي: الناس على وجوه، فمنهم من هو إمام في الســنة إمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الســـنة وليس بإمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث ليس بإمام في الســـنة[3]. ومثل لذلك فقال: سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة. والأوزاعي إمام في السنة وليس بإمام في الحديث. ومالك إمام فيهما جميعا[4].

وربما كان أساس التفريق هو أن بعضهم كان ينظر إلى السنة على أنها أعم من فعل الرسول ﷺ وقوله وتقريره، وتشمل أفعال الصحابة والتابعين[5]، أو ربما هو أنهم كانوا ينظرون إلى أن الحديث أمر علمي نظري، وأن الســـنة أمر عملي؛ إذ إنها كانت تعتبر الــمثل الأعلى للسلوك في كل أمور الدين والدنيا، وكان هذا سبب الاجتهاد في البحث عنها والاعتناء بحفظها والاقتداء بها.[6]

6. أقسام السنة من حيث دلالتها:

تنقســم ســنة رســول الله ﷺ من حيث دلالتها إلى ثلاثة أقســام[7]: قولية، وفعلية، وتقريرية.

---

[1] توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: 20، و السنة النبوية ومكانتها لباجمعان: 11.

[2] المحدث الفاصل للرامهرمزي: 177.

[3] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 118/1.

[4] ترتيب المدارك وتقريب المسالك 153/1، وشرح الزرقاني على الموطأ 54/1.

[5] توثيق السنة في القرن الثاني الهجري: 20.

[6] الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري لعبد المجيد محمود عبد المجيد: 16، نقلا عن نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي لعلي حسن عبد القادر 1/ 116.

[7] السنة النبوية ومكانتها لنور قاروت: 22، بتصرف.



1.6/-السنة القولية: والمراد بها الأحاديث التي تلفظ بها الرسول ﷺ تبعا لمقتضيات الأحوال. والأحاديث القولية تمثل في الواقع جمهرة السنة وعليها مدار التوجيه والتشريع، وفيها يتجلى البيان النبوي، وتتمثل البلاغة المحمدية بأجلي صورها، وفيها جوامع الكلم التي خص الله تعالى بها خاتم رسله.[1]

مثاله: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: «إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب النار، وصفدت الشياطين».[2]

2.6/-السنة الفعلية: والمراد بأفعال الرسول ﷺ هو كل ما يعمله ﷺ ببدنه، فيدخل في ذلك الإشارة باليد وبالرأس؛ لأنها حركة بعضو من أعضاء البدن.[3]

مثاله: ما روته عائشة أن النبي ﷺ: «كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك».[4]

---

[1] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 43.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الصيام، ب: فضل شهر رمضان 758/2(1).

[3] السنة النبوية ومكانتها لرقية نياز: 47. وممن أفرد الأفعال عن الأقوال: محمد بن محمد العاقولي في "الرصف لما روي عن النبي ﷺ من الفعل والوصف"، والذي قال: أما الأفعال، فلم نرَ من اعتنى بجمعها مفصّلة قبل كتابنا هذا، وإنّما تُذكر في أثناء الأقوال، وذلك لأن القول عندهم أدلُّ من الفعل، وهو كذلك إلا أن لفعل القائل زيادة تأكيد ليست للقول وحده خصوصا. انظر: الرصف لما روي عن النبي ﷺ من الفعل والوصف 18/1، وتبعه بعد ذلك السيوطي في "الجامع الصغير"، ومن بعده المتَّقي الهِنْدي في "كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال".

[4] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الطهارة، ب: السواك 220/1(44).

3.6/-السنة التقريرية: وهي ما أقره الرسول ﷺ مما صدر عن بعض الصحابة من أقوال وأفعال بسكوته وعدم إنكاره، أو بموافقته وإظهار استحسانه.[1]

مثاله: ما رواه أبو سعيد الخدري قال: خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيمما صعيدا طيبا فصليا، ثم وجدا الماء في الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ، فذكرا ذلك، فقال للذي لم يعد: «أصبت السنة وأجزأتك صلاتك»، وقال للذي توضأ وأعاد: «لك الأجر مرتين».[2]

7. أقسام السنة باعتبار علاقتها بالقرآن الكريم:

تتبوأ السنة منزلة عظيمة في الإسلام، فهي التطبيق العملي لما في كتاب الله، وقد جاءت عاضدة لآياته، كاشفة لغوامضه، مجلية لمعانيه، شارحة لألفاظه، موضحة لمبهمه، كما أنها جاءت بأحكام لا توجد في كتاب الله، ولم ينص عليها فيه، وهي لا تخرج عن قواعده وغاياته، فلا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال، وذلك لأهميتها العظمى في فهم دين الله والعمل به. وقد أوضح العلماء أوجه السنة مع القرآن، وأنها على ثلاثة أنواع :



[1] علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف: 36.

[2] أخرجه أبو داود في السنن، ك: الطهارة، ب: المتيمم يجد الماء بعد ما يصلي في الوقت 93/1(338).

1.7/النوع الأول: **السنة المقرِّرة والمؤكِدة لما ورد في القرآن الكريم**: وهي الموافقة للقرآن الكريم من كل وجه، فيكون توارد القرآن الكريم والسنة النبوية على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها[1]، فما من حكم في كتاب الله إلا وتَجِد حكما مطابقا له في سنة رسول الله ﷺ.

مثاله:

- أحاديث وجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج، كقوله ﷺ في حديث ابن عمر: «بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان»[2]، فهذه الأركان الخمسة توافق حكما في كتاب الله: كقوله تعالى في شأن الصلاة والزكاة: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[البقرة:43]. وقوله عز وجل في شأن الصوم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[البقرة: 183]. وقوله تعالى في شأن الحج: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[آل عمران:97]. فهذه كلها موافقات بالتأصيل السني لكتاب ربنا جل في علاه.

- قوله الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾[النساء:29]. وقوله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾[البقرة:188]. فترى الموافقة حكما تأصيليا من كلام النبي ﷺ حيث يقول: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه».[3] فقد وافق النبي ﷺ الكتاب في هذا الحكم.

[1] انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين 220/2.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الإيمان، ب: قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس» 11/1(8)، ومسلم في صحيحه، ك: الإيمان، ب: قول النبي ﷺ بني الإسلام على خمس 45/1(21)

[3] أخرجه الدارقطني في سننه، ك: البيوع 424/3(2886).

2.7/النوع الثاني: **السنة المبينة**: بأن تكون بيانا لما أريد بالقرآن وتفسيرا له.[1] وأغلب السنة من هذا النوع، ولهذا وصفت السنة بأنها مبينة لكتاب الله[2]، قال سبحانه :
﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾[النحل:44].
فإذا تركت السنة النبوية استعجم القرآن ولم يعد مشروحا مفصلا[3]، قال مكحول الشامي: "القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن"[4]، وقال الشافعي: "هو ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه؟ مثل عدد الصلاة، والزكاة، ووقتها، وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه".[5] ولولا السنة لتعطلت أربعة أركان الإسلام العملية، وهي: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج إلى بيت الله الحرام[6]، وهذان النوعان السنة المؤكدة والسنة المبينة لم يخالف فيهما أحد من أهل العلم.
وبيان السنة للقرآن يتمثل في عدة جوانب، منها:

1.2.7-أولا: **بيان مجمله:** فقد جاءت كثير من أحكام القرآن العملية مجملة، فبينت السنة إجمالها، من ذلك:
- أن الله أمر بأداء الصلاة من غير بيان لأوقاتها وأركانها وركعاتها وغير ذلك، فبينت السنة كل ذلك بفعل رسول الله ﷺ، وتعليمه لأصحابه كيفيتها، وأمره لهم بأدائها كما أداها، فقال ﷺ:«وصلوا كما رأيتموني أصلي».[7]
- وفرض الله الزكاة من غير بيان لمقاديرها وأوقاتها وأنصبتها، وما يزكَّى وما لا يزكَّى، فجاءت السنة ببيان كل ذلك وتفصيله.

---

[1] إعلام الموقعين عن رب العالمين 220/2.
[2] السنة النبوية حجيتها وتدوينها لسيد عبد الماجد الغوري: 38.
[3] كتابة السنة النبوية في عهد النبي ﷺ والصحابة: 47.
[4] جامع بيان العلم وفضله 1194/2(2352).
[5] الرسالة للشافعي 22/1.
[6] الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: 135.
[7] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الأدب، ب: رحمة الناس والبهائم 9/8(6008).

- وشرع الله الحج من غير أن يبين مناسكه، فبين ﷺ بقوله وفعله تلك المناسك، وقال في حجة الوداع : «لتأخذوا مناسككم».[1]

- وكذلك فصل ﷺ ما وقع مجملاً في القرآن الكريم من أحكام، كأحكام الصوم، وأحكام الطهارة والذبائح والصيد والأنكحة، وأحكام البيوع والجنايات والحدود، وغير ذلك.

2.2.7- ثانيا: **تخصيص عامه:** فقد وردت في القرآن أحكام عامة جاءت السنة بتخصيصها، من ذلك:

قوله تعالى : ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين﴾[النساء: 11]. فهذه الآية عامة في كل أصل موروث، فخصص ﷺ ذلك بغير الأنبياء، فقال ﷺ:« لا نوْرَثُ ما تركنا صدقة».[2]

3.2.7- ثالثا: **تقييد مطلقه:** فقد ورد في القرآن آيات مطلقه جاءت السنة بتقييدها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿من بعد وصية يوصي بها أو دين﴾[النساء: 11]. فأمرت الآية بإخراج الوصية من مال الميت ولم تحدد مقدارها، فجاءت السنة مقيدة للوصية بالثلث.

4.2.7- رابعا: **توضيح مشكله:** فقد أشكل فهم بعض الآيات على الصحابة، فكان رسول الله ﷺ يوضح لهم ما أشكل عليهم، ومن ذلك:

ما رواه البخاري عن عبد الله بن مسعود أنه قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾[الأنعام: 82]. ففهم الصحابة رضوان الله عليهم أن المراد بالظلم في الآية عموم الظلم، فيدخل في ذلك ظلم الإنسان نفسه بتقصيره في بعض الحقوق، فأزال ﷺ هذا الإشكال بأن الظلم ليس على عمومه، وإنما المقصود منه

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، ك: المناسك، ب: رمي الجمار 332/3(1970)، والنسائي في سننه، ك: مناسك الحج، ب: الركوب إلى الجمار واستظلال المحرم 270/5(3062).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: فرض الخمس 79/4(3092)، و مسلم في صحيحه، ك: الجهاد والسير، ب: حكم الفيء 1377/3(1757).

أعظم أنواع الظلم الذي هو الشرك بالله عز وجل. شق ذلك على أصحاب النبي ﷺ، وقالوا: أينا لم يلبس إيمانه بظلم ؟ فقال رسول الله ﷺ: إنه ليس بذاك، ألا تسمعون إلى قول لقمان: ﴿إن الشرك لظلم عظيم﴾[لقمان: 13].

3.7/ النوع الثالث: **السنَّة المستقلة بالتشريع**: أو الزائدة على ما في القرآن، وهي التي تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه[1]، وهذا القسم عبر عنه الشافعي بقوله: "ومنه ما سن رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نص حكم"[2]، وقد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام وأنها كالقرآن في تحليل الحلال وتحريم الحرام.[3] وهذا النوع وإن كان زائدا على ما في القرآن إلا أنه تشريع من رسول الله ﷺ، وهو مما يجب طاعته فيه ولا تحل معصيته امتثالا لما أمر الله به من طاعة رسوله، قال تعالى : ﴿من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظا﴾[النساء: 80].

مثاله[4]:

- حديث تحريم جمع الرجل بين المرأة وعمتها أو خالتها
- حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب
- حديث خيار الشرط
- أحاديث الشفعة
- حديث الرهن في الحضر مع أنه زائد على ما في القرآن
- حديث ميراث الجدة
- حديث تخيير الأمة إذا أعتقت تحت زوجها
- حديث منع الحائض من الصوم والصلاة

---

[1] إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم 220/2.

[2] الرسالة للشافعي 22/1.

[3] إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول 96/1.

[4] إعلام الموقعين عن رب العالمين ابن القيم 220/2.

- حديث تحريم الذهب والحرير على الرجال.

- حديث وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان

- أحاديث إحداد المتوفى عنها زوجها مع زيادتها على ما في القرآن من العدة

- رجم الزاني المحصن وتغريب البكر

- تحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع.

وبهذا نتبين منزلة السنة ومكانتها في الشريعة، وأنه لا يمكن الاستغناء عنها بحال من الأحوال، بل لا يمكن أن يفهم الكتاب بمعزل عن السنة، وأي دعوة لفصل أحدهما عن الآخر إنما هي دعوة ضلال وانحراف، وهي في الحقيقة دعوة إلى هدم الدين وتقويض أركانه والقضاء عليه من أساسه.[1]

[1] انظر الرابط: https://www.islamweb.net/ar/article/24302/بيان-السنة-للقرآن-الكريم

5/ التعريف بأهم الألفاظ التي تدور على ألسنة أهل هذا العلم

- تعريف الخبر
- تعريف الأثر
- تعريف السند
- تعريف المتن
- التعريف بالصحابي
- التعريف بالتابعي

التعريف بأهم الألفاظ التي تدورعلى ألسنة أهل هذا العلم

لكل علم من العلوم اصـــطلاحاته الخاصـــة به، والتعرف عليها أمر من الأهمية بمكان[1]، وســـنتعرف هنا على بعض مصـــطلحات هذا العلم، على أن يأتي التعريف بالكثير منها في سياق هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

1-تعريف الخبر:

لغة: هو النبأ.[2]

اصطلاحا: فيه أقوال:

1) أن الخبر مرادف للحديث عند الأكثر، فيطلقان على الـــمرفوع والـــموقوف والمقطوع.[3]

2) أنهما متباينان[4]، فالخبر مغاير للحديث، حيث يقصر الحديث على جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثم قيل لمن يشـتغل بعلم الحديث (محدث)، ولمن يشتغل بالتواريخ ونحوها (إخباري).

3) وقيل بينهما عموم وخصـــوص مطلق، فالخبر أعم لأنه يطلق على الـــمرفوع والـموقوف، فيشمل ما أضيف إلى الصحابة والتابعين، وعليه يسمى كل حديث خبرا، ولا يسمى كل خبر حديثا.[5]

---

[1] قواعد أصول الحديث لعمر هاشم: 21.

[2] العين 382/8.

[3] قواعد أصول الحديث: 23، وتوجيه النظر 40/1.

[4] شرح نخبة الفكر للقاري: 154، وتوجيه النظر 40/1.

[5] انظر: شـــرح نخبة الفكر للقاري: 155، وقواعد التحديث: 61، و توجيه النظر 40/1، وقواعد أصـــول الحديث: 23، والمنهج الحديث في مصطلح الحديث لمصطفى القمودي: 4.

2-تعريف الأثر:

لغة: هو ما بقي من رسم الشيء. وسنن النبي ﷺ: آثاره.[1] وهو مأخوذ من أثرت الحديث، أي رويته.[2]

اصطلاحا: ما روي عن الصحابة، ويجوز إطلاقه على كلام النبي ﷺ.[3]

- وقيل: الأثر مرادف للخبر فيطلق على المرفوع والموقوف[4]. قال النووي: الأثر يطلق على المروي مطلقا سواء كان عن رسول الله ﷺ أو عن صحابي، وهو الذي قاله المحدثون وغيرهم واصطلح عليه السلف وجماهير الخلف.[5]

- وقيل: الأثر أعم من الحديث والخبر، فهو يشمل ما جاء عن النبي ﷺ وغيره من الصحابة والتابعين، وهو الأظهر.[6]

- وقيل: إنهما متباينان[7]، حيث يسمي فقهاء خراسان الموقوف أثرا، والمرفوع خبرا[8]. قال أبو القاسم الفوراني منهم: الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي ﷺ، والأثر ما يروى عن الصحابة[9]. وعلى هذه التفرقة جرى كثير من المصنفين.[10]

- ويرى جمهور علماء الحديث أن السنة والحديث والأثر والخبر كلها بمعنى واحد. ويمكن تمثيل العلاقة بينها في الشكل الآتي:

---

[1] مجمل اللغة لابن فارس: 86، ومختار الصحاح: 13.

[2] تدريب الراوي 203/1.

[3] قواعد التحديث: 61.

[4] توجيه النظر إلى أصول الأثر 40/1.

[5] شرح النووي على مسلم 63/1، بتصرف.

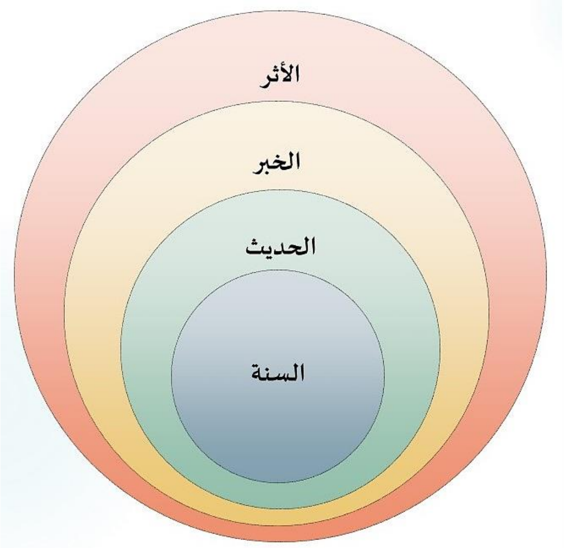
[6] شرح نخبة الفكر للقاري: 153، بتصرف.

[7] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 17.

[8] انظر: شرح النووي على مسلم 63/1، وتدريب الراوي 203/1، وتوجيه النظر 40/1، وشرح نخبة الفكر للقاري: 153.

[9] تدريب الراوي 203/1.

[10] قواعد التحديث: 61، وتوجيه النظر 40/1.



3-تعريف السند:

لغة: ما يدل على انضمام الشيء إلى الشيء[1]، والسند ما ارتفع من الأرض، وفلان سند أي معتمد، وكل شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند، والإسناد في الحديث: رفعه إلى قائله[2]. والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد.[3]

اصطلاحا: السند: هو الطريق الموصل للمتن[4]. وسمي سندا لأن الحديث يستند إليه ويعتمد عليه[5]، وأيضا لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم على الحديث صحة أو ضعفا.[6]

---

[1] مقاييس اللغة 105/3. فيكون معنى إسناد الحديث اتصاله في الرواية اتصال أزمنة الدهر بعضها ببعض. انظر: المقنع في علوم الحديث 111/1.

[2] انظر: العين 228/7، ومقاييس اللغة 105/3، والصحاح تاج اللغة 489/2، ولسان العرب 220/3.

[3] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: 30، والمقنع في علوم الحديث 110/1، والمنهج الحديث في مصطلح الحديث للقمودي:4.

[4] التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر: 30.

[5] والربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي يكون بالمشابهة بين التدرج في الصعود إلى سفح الجبل أو قمته والتدرج في الصعود بالرواية من راو إلى من فوقه. انظر: التمهيد في علوم الحديث: 14.

[6] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: 30، وقواعد أصول الحديث: 21.

4-تعريف المتن:

لغة: الـــمتن في الأرض: ما ارتفع وصلب، ومتن كل شيء: ما ظهر منه، والـــمتين: القوي من كل شيء.[1]

اصطلاحا: هو ألفاظ الحديث التي تقوم بها الـمعاني[2]. قال ابن جماعة: "الـمتن فهو في اصطلاح المحدثين ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام".[3]

5-معرفة الصحابة:

يرى الأصـــوليون أن اســـم الصـــحابي من حيث اللغة والظاهر يقع على من طالت صحبته للنبي ﷺ وكثرت مجالســته له عن طريق التبع والأخذ عنه[4]، قال الإمـــام أبو حامد الغزالي: "لا يطلق اسم الصحبة إلا على من صحبه، ثم يكفى في الاسم من حيث حيث الوضع الصحبة ولو ساعة، ولكن العرف يخصصه بمن كثرت صحبته".[5]

في حين ذهب أهل الحديث مذهبا آخر في تعريف الصـــحابة، حيث قال محمد ابن إسماعيل البخاري: "من صحب رسول الله ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه"، وقال أحمد بن حنبل: "أصحاب رسـول الله ﷺ كل من صحبه شـهرا أو يوما أو سـاعة أو رآه"[6]، وقال أبو الـــمظفر السـمعاني الـــمروزي: "أصحاب الحديث يطلقون اسـم الصـحابة على كل من روى عنه حديثا أو كلمة، ويتوســعون حتى يعدون من رآه رؤية من الصحابة، وهذا لشرف منزلة النبي ﷺ أعطوا كل من رآه حكم الصحبة".[7]

---

[1] العين 131/8.

[2] قواعد التحديث: 202.

[3] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: 29.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 293.

[5] أسد الغابة 19/1.

[6] المرجع نفسه.

[7] مقدمة ابن الصلاح: 293.

1.5-التعريف بالصحابي: قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: أصح ما وقفت عليه في تعريف الصحابي أنه: من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على الإسلام[1]، ولو تخللت ردة[2]؛ في الأصح.

فيدخل فيمن لقيه[3] من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أولم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى[4]، وهو رأي الجمهور.

وأما الصغير غير المميز، كعبد الله بن الحارث بن نوفل، وعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، وغيرهما ممن حنكه النبي ﷺ ودعا له، ومحمد بن أبي بكر الصديق المولود قبل الوفاة النبوية بثلاثة أشهر وأيام، فهو وإن لم تصح نسبة الرؤية إليه، صدق أن النبي ﷺ رآه. ويكون صحابيا من هذه الحيثية خاصة. وعليه مشى غير واحد ممن صنف في الصحابة.[5]

2.5- طرق معرفة الصحبة: تثبت الصحبة بطريق من الطرق التالية[6]:

- التواتر: كأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب وبقية العشرة المبشرين بالجنة.

---

[1] شرح نخبة الفكر للقاري: 576. وذلك لئلا يلزم أن يكون من مات على الردة معدودا من الصحابة، كعبيد الله بن جَحش، وابن خطل، وقرة بن هبيرة، ومقيس بن صبابة. انظر: نزهة النظر: 111، وتدريب الراوي 668/2، وشرح نخبة الفكر للقاري: 581.

[2] نزهة النظر: 111، وممن رجع إلى الإسلام: عبد الله بن أبي سرح، و الأشعث بن قيس الذي أتي به إلى أبي بكر الصديق أسيرا، فعاد إلى الإسلام، فقبل منه ذلك، وزوجه أخته، ولم يتخلف أحد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها. انظر: تدريب الراوي 668/2.

[3] نزهة النظر: 111. والتعبير بـ "**اللقي**" أولى من قول بعضهم: الصحابي من رأى النبي ﷺ. فالضرير كابن أم مكتوم وغيره، معدود في الصحابة بلا تردد، ولذا عبر غير واحد باللقاء بدل الرؤية. انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 79/4.

[4] الإصابة في تمييز الصحابة 158/1.

[5] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 79/4.

[6] تحرير علوم الحديث 116/1.

- الاستفاضة و الشهرة: كصحبة كثيرين، علم كونهم من الصحابة بمجيء ذكرهم في الأخبارالـمعروفة، كضِمَام بن ثعلبة، وعُكَّاشة بن محصن، وياسر والد عمار، وخبيب بن عدي، أو بالرواية عنهم من وجوه عدة تحصل بمثلها الشهرة.

- بإخبار بعض الصحابة، أو بعض ثقات التابعين، أو بإخباره عن نفسه بأنه صحابي[1]، مثال: الحارث بن وقيش.

3.5-عدالة الصحابة: إن للصحبة شرفا عظيما، يمنح صاحبها ميزة خاصة، وهي أنه لا يسأل عن عدالة أحد منهم، فالصحابة كلهم ثقات عدول، سواء من لابس منهم الفتن ومن لم يلابس، وهو قول الجمهور.[2]

ومعنى عدالتهم أي تجنُّبُهم تعمد الكذب في الرواية والانحراف فيها، بارتكاب ما يوجب عدم قبولها، وتقبل رواية الواحد منهم وإن كان مجهولا، ولذلك قالوا: جهالة الصحابي لا تضر.[3]

4.5-آخر الصحابة موتا[4]: آخرهم على الإطلاق موتا أبو الطفيل عامر بن واثلة، مات بمكة سنة 100هـ[5]

- وآخر من مات بالمدينة: محمود بن الربيع الأنصاري الخزرجي(ت 99هـ).

- وآخر من مات بالشام في دمشق: واثلة بن الأسقع الليثي(ت 86هـ).

- وفي حمص: عبد الله بن بسر المازني(ت 96هـ).

- وآخر من مات بالبصرة: أنس بن مالك الأنصاري الخزرجي(ت 93هـ).

- وآخر من مات بالكوفة: عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي(ت 87هـ).

- وآخر من مات بمصر عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي(ت 89هـ).

---

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 112.

[2] السنة قبل التدوين 394/1. وانظر: النظر في توضيح نخبة الفكر: 112، مصطلح الحديث: 33.

[3] مصطلح الحديث: 33.

[4] مصطلح الحديث: 34.

[5] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 112.

ولم يبق منهم أحد بعد سنة عشر ومائة؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما: صلى بنا رسول الله ﷺ في آخر حياته فلما سلم قام فقال: "أرأيتكم ليلتكم هذه فإن رأس مئة سنة منها، لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد"[1]، وكان ذلك قبل موته بشهر. كما رواه مسلم من حديث جابر.

5.5-فائدة معرفة الصحابة وآخرهم موتا: الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السير، وما أظن أهل دين من الأديان إلا وعلماؤهم معنيون بمعرفة أصحاب أنبيائهم لأنهم الواسطة بين النبي وبين أمته.[2]

وهو علم كبير جليل عظيم الفائدة، و لا يعذر أحد ينسب إلى علم الحديث بجهله، لأنه لا يمكن تمييز الحديث المرسل من المتصل إلا بمعرفة الصحابة.[3]

- أحدهما: أن من تأخر موته عن هذه الغاية لم تقبل منه دعوى الصحبة.

- الثاني: أن من لم يدرك التمييز قبل هذه الغاية فحديثه عن الصحابة منقطع.

6.5- الصحابة وعدد مروياتهم: روى عنه ﷺسبعة من الصحابة، لكل منهم أكثر من ألف حديث، وأحد عشر صحابيا، لكل واحد منهم أكثر من مائتي حديث، وواحد وعشرون صحابيا، لكل واحد أكثر من مائة حديث، وأما أصحاب العشرات فكثيرون، يقربون من المائة، وأما من له عشرة أحاديث أو أقل من ذلك فهم فوق المائة، وهناك نحو ثلاثمائة صحابي روى كل واحد منهم عن الرسولﷺحديثا واحدا.[4]

---

[1] صحيح البخاري، ك العلم باب السمر في العلم 34/1(116)، و صحيح مسلم، ك: فضائل الصحابة، ب: قوله ﷺ: "لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم" 1965/4(2537).

[2] الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: 19/1.

[3] انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 665/2.

[4] السنة قبل التدوين 408/1.

7.5-علم الصحابي: لم يكن الصحابة على درجة واحدة من العلم بسنة رسول الله ﷺ وأحواله وأقواله، بل كانوا متفاوتين لأن منهم المتفرغ الملازم لرسول الله ﷺ، يخدمه في معظم أوقاته، كأنس وأبي هريرة رضي الله عنهما، ومنهم من له ماشية في البادية، أو تجارة في الآفاق، ومنهم البدوي والحضري والمقيم والظاعن، لذلك كان الصحابة عليهم رضوان الله مختلفين في مقدار ما حملوا عنه عليه الصلاة والسلام.[1]

8.5-المكثرون من التحديث من الصحابة: من الصحابة من أكثروا التحديث فكثر الأخذ عنهم، والذين تجاوز الحديث عنهم الألف هم على التوالي[2]:

1) أبو هريرة رضي الله عنه روى (5374) حديثا، وروى عنه أكثر من ثلاثمائة رجل.
2) عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، روي عنه (2630)
3) أنس بن مالك رضي الله عنه، روي عنه (2286)
4) أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، روي عنها (2210)
5) عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، روي عنه (1660)
6) جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، روي عنه (1540)
7) أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، روي عنه (1170)

لكن لا يلزم من كثرة التحديث عن هؤلاء أن يكونوا أكثر أخذا من غيرهم عن النبي ﷺ؛ لأن قلة التحديث عن الصحابي قد يكون سببها:

- تقدم موته؛ كحمزة رضي الله عنه عم النبي ﷺ.

- أو انشغاله بما هو أهم؛ كعثمان رضي الله عنه، أو الأمرين جميعا؛ كأبي بكر رضي الله عنه فقد تقدم موته، وانشغل بأمر الخلافة، أو غير ذلك من الأسباب.[3]

9.5-طبقات الصحابة: الصحابة رضي الله عنهم طبقات ودرجات، ولا خفاء برجحان رتبة من لازمهﷺ، وقاتل معه، أو قتل تحت رايته، على من لم يلازمه، أو لم يحضر معه مشهدا، وعلى من كلمه يسيرا، أو ماشاه قليلا، أو رآه على بعد، أو في حال

---

[1] السنة قبل التدوين 407/1.

[2] المرجع نفسه 6/1.

[3] مصطلح الحديث: 35.

الطفولة، وإن كان شرف الصحبة حاصلا للجميع. ومن ليس له منهم سماع منه؛ فحديثه مرسل من حيث الرواية، وهم مع ذلك معددون في الصحابة؛ لما نالوه من شرف الرؤية.[1]

واختلف الـــمؤلفون في تصـنيف الصحابة إلى طبقات: فجعلهم ابن سـعد خمس طبقات، وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة[2]، والـمشهور ما ذهب إليه الحاكم، وهذه هي طبقاتهم[3] :

1) قوم تقدم إسلامهم بمكة، كالخلفاء الأربعة.
2) الصحابة الذين أسلموا قبل تشاور أهل مكة في دار الندوة.
3) مهاجرة الحبشة.
4) أصحاب العقبة الأولى.
5) أصحاب العقبة الثانية، وأكثرهم من الأنصار.
6) أول المهاجرين الذين وصلوا إلى النبي ﷺبقباء قبل أن يدخل المدينة.
7) أهل بدر.
8) الذين هاجروا بين بدر والحديبية.
9) أهل بيعة الرضوان في الحديبية.
10) من هاجر بين الحديبية وفتح مكة، كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص
11) مسلمة الفتح، الذين أسلموا في فتح مكة.
12) صبيان وأطفال رأوا النبي ﷺ يوم الفتح وفي حجة الوداع وغيرها.

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 112.

[2] السنة قبل التدوين 391/1.

[3] المرجع نفسه 392/1.

10.5-أشهر المصنفات في معرفة الصحابة: وتتناول المصنفات في معرفة الصحابة ذكر أسمائهم وأنسابهم وسيرهم وأحوالهم، والأماكن التي نزلوها، والغزوات التي شهدوها، وسني وفياتهم.[1]

ومعظم هذه المصنفات لم تصل إلينا، وأقدم ما وصل إلينا منها[2] :

- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد
- الطبقات، لخليفة بن خياط
- المعرفة والتأريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي
- تسمية أولاد العشرة وغيرهم من الصحابة، لعلي بن المديني
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعلي بن محمد الجزري، المشهور بابن الأثير
- الاستيعاب في أسماء الأصحاب، لابن عبد البر القرطبي
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني

6-معرفة التابعين:

1.6-التعريف بالتابعي:

لغة: التابعون جمع تابعي، أو تابع، والتابع: اسم فاعل من "تبعه" بمعنى مشى خلفه.[3]

اصطلاحا: هو من لقي صحابيا مسلما، ومات على الإسلام، وهو الأظهر[4]. وقيل: هو من صحب الصحابي.

---

[1] بحوث في تاريخ السنة المشرفة: 62.

[2] انظر: بحوث في تاريخ السنة المشرفة: 68.

[3] انظر: العين 2/ 78، وتهذيب اللغة 168/2، ومختار الصحاح: 44، ولسان العرب 27/8، ومعجم متن اللغة 385/1.

[4] الخلاصة في معرفة الحديث: 152، ومصطلح الحديث: 35.

2.6-من فوائده: لهذا العلم فائدة عظيمة فإنه إذا غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق أيا بين التابعين وأتباع التابعين[1]، ويساعدنا في تمييز المرسل من المتصل.[2]

3.6- طبقات التابعين: اختلف في عدد طبقاتهم، فقسمهم العلماء كلٌّ حسب وجهته

- فجعلهم مسلم ثلاث طبقات
- وجعلهم ابن سعد أربع طبقات
- وجعلهم الحاكم خمس عشرة طبقة

والتابعون كثيرون لا يمكن حصرهم، ويمكن تقسيمهم إلى ثلاث طبقات شاعت في كتب العلم، وهي[3]:

-الكبرى: ممن كانت أكثر روايتهم عن الصحابة، كما لحقوا العشرة الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالجنة، كسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعلقمة بن قيس، وقيس بن أبي حازم، الذي سمع من العشرة وروى عنهم، وليس في التابعين أحد روى عن العشرة سواه.

-الوسطى: من كثرت روايتهم عن الصحابة وعن كبار التابعين، كالحسن البصري، ومحمد بن سيرين، ومجاهد، وعكرمة، وقتادة، والشعبي، والزهري، وعطاء، وعمر بن عبد العزيز، وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب.

-الصغرى: من كان أكثر روايتهم عن التابعين، ولم يلتقوا إلا بالعدد القليل من الصحابة كأنس بن مالك من أهل البصرة، ومن لقي عبد الله بن أبي أوفى من أهل الكوفة، ومن لقي السائب بن يزيد من أهل المدينة... وهؤلاء آخر الصحابة موتا رضي الله عنهم. مثل: إبراهيم النخعي، وأبي الزناد، ويحيى بن سعيد.

---
[1] منهج النقد في علوم الحديث: 147.

[2] تيسير مصطلح الحديث: 248.

[3] منهج النقد في علوم الحديث: 148.

4.6-أشهر المصنفات في معرفة رجال التابعين وتابعيهم:

- معرفة التابعين لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي

الكتب المصنفة على الطبقات، مثل:

- طبقات ابن سعد
- طبقات خليفة بن خياط
- الثقات للذهبي
- تذكرة الحفاظ للذهبي

7-المخضرمون:

بقي بين الصـحـابـة والتـابعين طبقـة اختلف في إلحـاقهم بـأي القسـمين، وهم المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ولم يروا النبي ﷺ.[1]

والـمخضرم في اصطلاح أهل اللغة: هو الذي عاش نصف عمره في الجاهلية ونصفه في الإسلام، سواء أدرك الصحبة أم لا.

فلم يشـترط أهل اللغة نفي الصـحبة، وليس كذلك من حيث الاصـطلاح؛ وذلك لأنه متردد بين طبقتين لا يدرى من أيتهما هو، فهم مترددون بين الصحابة للمعاصرة، وبين التابعين لعدم الرؤية.[2]

فأما الـمخضـرمون من التابعين، وهم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسـول اللهﷺ، وأسلموا في حياة رسول الله ﷺ، ولم يروه[3]، فليست لهم صحبة.[4]

---

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة: 113.

[2] انظر: تدريب الراوي 705/2، وفتح المغيث 158/4، وشرح التبصرة والتذكرة 165/2.

[3] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 193.

[4] معرفة علوم الحديث للحاكم: 44.

حكم حديثهم: الـــمخضرمون طبقة مستقلة بين الصحابة والتابعين، والصحيح أنهم معددون في كبـار التابعين[1]، وحديث الـمخضرم من قبيل مرسل التابعي فهو منقطع، وفي قَبوله ما في قَبول مرسل التابعي من الخلاف. [2]

وعدد الـــمخضرمين نحو عشرين شخصا، كما عدهم الإمام مسلم[3]، والصحيح أنهم أكثر من ذلك، وقد أوصلهم بعض العلماء إلى نحو أربعين شخصا، **منهم:**

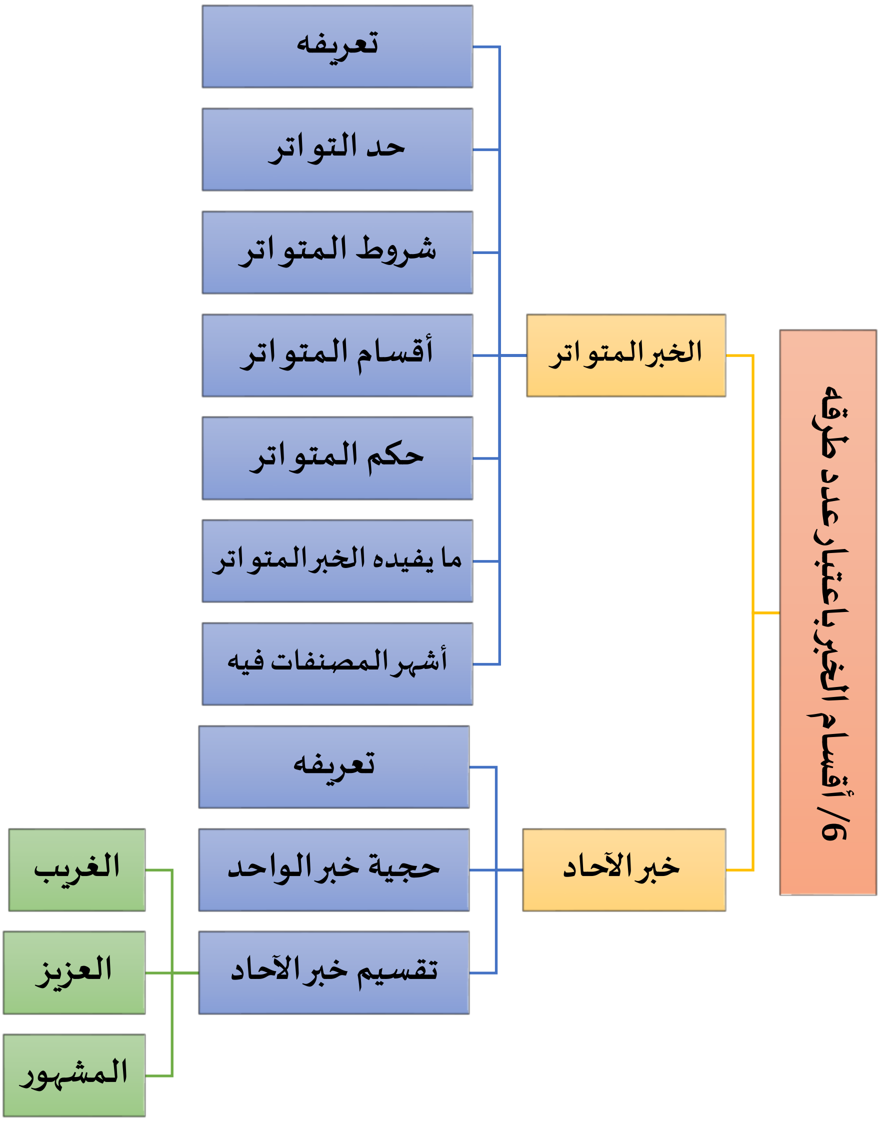
أبو عمرو الشـــيباني، وســـويد بن غفلة الكندي، وعمرو بن ميمون الأودي، وعبد خير بن يزيد الخيواني، وأبو عثمان النهدي، وأبو الحلال العتكي ربيعة بن زرارة، والأحنف بن قيس، الأســـود بن يزيد النخعي، ســـعد بن إياس، عبد الله بن عكيم، أبو مســـلم الخولاني أبو رجاء العطاردي، وأبو وائل الأسدي.

---

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 113، ومصطلح الحديث: 35.

[2] مصطلح الحديث: 35.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 304.


6/ أقسام الخبر باعتبار عدد طرقه
الخبر المتواتر
تعريفه
حد التواتر
شروط المتواتر
أقسام المتواتر
حكم المتواتر
ما يفيده الخبر المتواتر
أشهر المصنفات فيه
خبر الآحاد
تعريفه
حجية خبر الواحد
تقسيم خبر الآحاد
الغريب
العزيز
المشهور

أقسام الخبر باعتبار عدد طرقه



ينقسم الخبر باعتبار طرقه وباعتبار عدد نقلته ورواته إلى: متواتر[1]، وآحاد[2]، ولقد رتب الفقهاء والمحدثون على هذا التقسيم آثارا أهمها[3]:

- أن السنة المتواترة تفيد العلم القطعي كالقرآن أما سنة الآحاد فتفيد العلم الظني، غير أن الحديث إذا صحت نسبته للنبي ﷺ أصبح واجب العمل والعلم، لا فرق في ذلك بين المتواتر والآحاد، وبذلك قال السيوطي وابن الصلاح وابن حزم وغيرهم.

1) أن هذا التقسيم من الناحية العملية ومن حيث وجوب العمل بالحديث النبوي لا يكاد يذكر لسببين:

- الأول: أن الجميع متفقون على وجوب العمل بالمتواتر والآحاد من الأحاديث.

---

[1] قال ابن الصلاح: "المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم، فإنه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه". انظر: مقدمة ابن الصلاح: 267.

[2] الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي 276/1.

[3] السنة المفترى عليها: 139- 140.

- الثـاني: أن الغالبية العظمى من الأحاديث النبوية ابتدأت آحـادا من حيث الرواية في عصر الصحـابة، ثم تواترت في عصر التابعين وتابع التابعين، كمـا أن الـمتواتر يكون في اللفظ ويكون في الـمعنى، والتواتر اللفظي لا يزيد عن أربعة عشر حديثا، وقيل أقل وقيل أكثر؛ وذلك للاختلاف في حد التواتر، ويكثر التواتر في الأحاديث الفعلية.

2) أن الـمحـدثين لا يبحثون عن الـمتواتر لاستغنـائه بالتواتر عن إيراد سند له، حتى إنه إذا اتفق له سـند لم يبحث عن أحوال رواته، لأنه مقطوع بصحته[1]، ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله.

فقول المحَدِّثين إن الحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف، يريدون به الحديث الـــمروي من طريق الآحاد، وأما الحديث الـــمتواتر فهو خارج عن مورد القسمة. وقد ألحق بعضهم المستفيض[2] بالمتواتر فجعله أيضا خارجا عن مورد القسمة.[3]

وتقسـيم الأخبار وفق الـــمقياس العددي هو لتسـهيل دراسـة هذه الأنواع، ولا ينبني عليه شـــيء من التأصـــيل والاســـتنباط.[4] والتحقيق العلمي الدقيق يثبت أن مقياس الـــمحدثين في تصـحيح الروايات وتضـعيفها ليس كميا فيعول على الأرقام والأعداد ويقارن في الجموع والأفراد، وإنما هو قيمي يعنى بأوصـــاف الرجال الـــمذكورين في الأسـانيد، أقلة كانوا أم كثيرين. ومن هنا رأينا نقادهم لا يبالون في الـــمتواتر نفسـه بتعيين عدد الجمع الراوي له، بل يشـــترطون أن يؤمن تواطؤ هذا الجمع على الكذب في العرف والعادة[5].

---

[1] التمهيد في علوم الحديث: 53.

[2] من العلـماء من يجعل الـمستفيض مرادفا للـمتواتر، ومنهم من يجعله أعم منه بحيث يقال: كل متواتر مسـتفيض وليس كل مسـتفيض متواترا، ومنهم من يجعله قسـما على حدة؛ غير أنه دون الـــمتواتر وفوق المشهور، وهذا هو المشهور. انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر 172/1.

[3] توجيه النظر إلى أصول الأثر 171/1.

[4] شرح المنظومة البيقونية ليوسف جودة: 35.

[5] علوم الحديث ومصطلحه 231/1.

1.أولا: الخبر المتو اتر

1.1-تعريفه:

لغة: هو التتابع.[1]

اصـــطــــلاحا: هو كل خبر بلغت رواته في الكثرة مبلغا أحالت العادة تواطؤهم[2] على الكذب[3]، من مبدأ السند إلى منتهاه[4]، وكان مستند انتهائهم الحس.[5]

2.1-حد التو اتر: أو العدد الذي يصبح به الحديث متواترا، ولا يعتبر فيه عدد معين في الأصح[6]، وإنما يراعي فيه التعدد فوق الشهرة، مع قرائن تنضم إلى التعدد تمنع الاتفاق على الخطأ والوهم فضلا عن الكذب.

وعلامته مع تعدد الطرق: حصــول العلم الذي يتعذر دفعه للمطلع عليه العارف به[7]، فإذا حصل اليقين فقد تم العدد.[8]

يقول الآمدي: ضابط التواتر ما حصل العلم عنده من أقوال الــمخبرين، لا أن العلم مضبوط بعدد مخصوص.[9] وذكر الحافظ ابن حجر أن الكثرة أحد شروط التواتر بلا حصـر عدد معين، وأنه لا معنى لتعيين العدد على الصحيح[10]. وقال محمد بن جعفر الكتاني: "والتحقيق الذي ذهب إليه جمع من الـــمحدثين هو أنه لا يشــترط للتواتر

---

[1] لسان العرب 275/5.

[2] يقال: واطأه على الأمر (مواطأة) وافقه، و (تواطئوا) عليه توافقوا. انظر: مختار الصحاح: 341.

[3] نهاية السول شرح منهاج الوصول: 258، وتقريب الوصول إلى علم الأصول: 179.

[4] التمهيد في علوم الحديث لهمام عبد الرحيم سعيد: 52.

[5] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 43.

[6] الحديث والمحدثون: 24. قال فخر الدين بن الخطيب: "إنّ عددهم غير محصور خلافا لمن حصرهم في اثنتي عشـر أو في أربعين أو سبعين أو ثلاثمائة أو غير ذلك والأربعة ليست منه عند الجمهور". انظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول: 179.

[7] تحرير علوم الحديث 43/1.

[8] اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر 239/1.

[9] الإحكام في أصول الأحكام للآمدي 27/2.

[10] نزهة النظر: 37.

عدد إنما العبرة بحصول العلم القطعي، فإن رواه جمع غفير ولم يحصل العلم به لا يكون متواترا، وإن رواه جمع قليل وحصل العلم الضروري يكون متواترا البتة".[1]

3.1- شروط المتواتر: حصول العلم بالخبر المتواتر له شروط، وهي[2]:

- أن يخبر المخبرون عن علم ويقين، لا عن ظن أو شك.
- أن يستند المخبرون في خبرهم إلى الحس[3] لا إلى العقل أو غيره.
- أن يكون الـــمخبرون كثرة لا قلة، وليس هناك عدد معين يحدد هذه الكثرة، بل ضابط الكثرة ما حصل العلم بخبرهم.
- أن تكون هذه الكثرة مما تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو الكتمان.
- أن توجد الشروط المتقدمة في جميع طبقات السند.

4.1-أقسام المتواتر: ينقسم المتواتر باعتبار متنه إلى قسمين[4]:

1.4.1- تواتر لفظي: وهو ما تواتر لفظه.

مثاله: حديث [5]: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».[6]

---

[1] نظم المتناثر من الحديث المتواتر: 16.

[2] معالـم أصول الفقه: 139، والإحكام للآمدي 25/2. وانظر: نخبة الفكر 721/4، والتوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن: 50، والتبصرة في أصول الفقه: 292، والبرهان في أصول الفقه 221/1.

[3] بأن يكون ا لخبر في الأصـــل عن مشـــاهدة أو ســـماع؛ لأن الإدراك الحســـي يفيد اليقين، أما إذا كان أمرا معقولا أو مظنونا، فإن التواتر فيه لا يوجب العلـــم يقينا. انظر: اللـــمع في أصـول الفقه للشـيرازي: 72، والتقرير والتحبير على تحرير الكمال 233/2، وميزان الأصول في نتائج العقول 423/1، بتصرف.

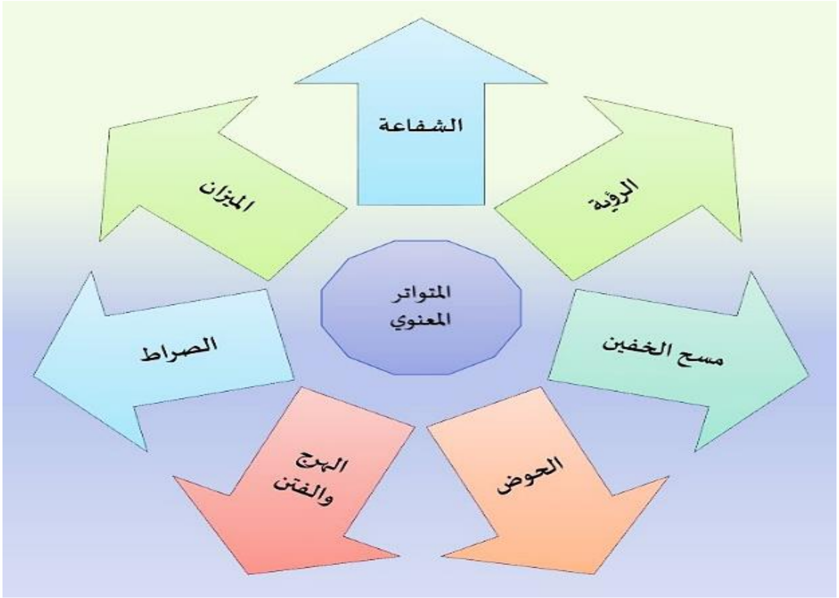
[4] الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي 276/1، وانظر: الحديث والمحدثون: 24.

[5] ذكر أبو بكر البزار في الـــمسند أنه رواه نحو من أربعين رجلا من الصحابة، وقيل: اثنان وستون نفسا من الصحابة، وأفاد العراقي في تعليقاته على الـــمقدمة أن بعض من جمع طرقه وصل بهم إلى ثمانية وتسعين نفسـا، وقد ذكرهم بالاسم الزبيدي في "لقط اللآلئ الـــمتناثرة". ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من سـتين نفسـا من الصحابة ولا اجتمع على روايته العشـرة الـــمشـهود لهم بالجنة إلا هذا الحديث الواحد. انظر: مقدمة ابن الصلاح: 269، والدفاع عن السنة: 226، بتصرف.

[6] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: العلـم، ب: إثم من كذب على النبي ﷺ 33/1(110)، ومسلـم في مقدمة صحيحه، ب: في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ 10/1(3).

2.4.1- تواتر معنوي: وهو ما تواتر القدر المشترك فيه، أو ما تواتر معناه دون لفظه. وهذا كثير جدا في السنة القولية والعملية.[1]

مثاله: حديث رفع اليدين في الدعاء، فقد روي عنه ﷺ نحو مائة حديث فيها رفع يديه في الدعاء، لكن في قضايا مختلفة، وكل قضية منها لم تتواتر، والمتواتر هو القدر المشترك فيها باعتبار المجموع وهو الرفع عند الدعاء.[2]



5.1-حكم المتواتر: اتفق العلماء على أن الحديث المتواتر لفظا أو معنى يفيد[3]:

- القطع واليقين في ثبوته، وبصحة نسبته إلى من نقل عنه.

- ويفيد العلم والعمل معا بما دل عليه بتصديقه إن كان خبرا، وتطبيقه إن كان طلبا.

ولم يخالف في ذلك أحد من أهل العلم، إلا من ينكر حجية السنة من أصحاب المذاهب المنحرفة كالرافضة، والمعتزلة.[4]

---

[1] السنة المفترى عليها: 140.

[2] اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر 246/1، والحديث والمحدثون: 25.

[3] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 258، ومصطلح الحديث: 7.

[4] السنة النبوية ومكانتها لباجمعان: 47.

6.1-ما يفيده الخبر المتواتر:

اختلف العلماء في العلم الحاصل بالتواتر هل هو ضروري أو نظري؟

وهذا الخلاف خلاف لفظي، إذ الجميع متفق على أن المتواتر يفيد العلم واليقين، وإنما اختلفوا في نوع هذا العلم[1]:

- فمن نظر إلى أن العقل يضطر إلى التصديق به، قال: إنه ضروري[2]. قال الحافظ ابن حجر: "وهذا هو المعتمد".[3]

- ومن نظر إلى افتقار المتواتر إلى مقدمات -وإن كانت تلك المقدمات بديهية- قال: إنه نظري[4].

والأظهر أن التواتر في الأحاديث النبوية هو من باب (التواتر النظري)[5]، لا من باب (التواتر الضروري)[6]؛ لأنّ معرفته موقوفة على جميع طرق الحديث ورواياته، فهو

---

[1] انظر: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: 138.

[2] قال القاضي: "العلم الحاصل بالتواتر ضروري، وهو صحيح؛ فإننا نجد أنفسنا مضطرين إليه، كالعلم بوجود مكة، ولأن العلم النظري هو الذي يجوز أن يعرض فيه الشك، وتختلف فيه الأحوال، فيعلمه بعض الناس دون بعض، ولا يعلمه النساء والصبيان ومن ليس من أهل النظر، ولا من ترك النظر قصدا". انظر: روضة الناظر وجنة المناظر 290/1.

[3] نزهة النظر: 41.

[4] قال أبو الخطاب: "هو نظري؛ لأنه لم يفد العلم بنفسه، ما لم ينتظم في النفس مقدمتان:

-إحداهما: أن هؤلاء -مع اختلاف أحوالهم وكثرتهم- لا يجمعهم على الكذب جامع، ولا يتفقون عليه.

-الثانية: أنهم قد اتفقوا على الإخبار عن الواقعة، فينبني العلم بالصدق على المقدمتين". انظر: روضة الناظر وجنة المناظر 290/1.

[5] هو الذي يقبل التشكيك، وهو المتوقف على النظر والاستدلال، ولا يثبت إلا بالدليل والبينة، وهو لا يحصل إلا لمن له أهلية النظر. انظر: النكت لابن حجر 379/1، ونزهة النظر: 42، وتيسير مصطلح الحديث: 27.

[6] هو الذي لا يقبل التشكيك، والعلم الذي يفيد اليقين والقطع بلا نظر وبلا استدلال، فهو يحصل لكل سامع، وسمي ضروريا لأنه "يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكن دفعه، مع العلم أن أكثر من تكلم في التواتر هم الأصوليون، وهؤلاء تكلموا في التواتر الضروري، كتواتر القرآن، ومن ثم عداه طائفة إلى الحديث، وأغفل هؤلاء أن نقل القرآن ليس كنقل الحديث، فلا يستويان. انظر: النكت لابن حجر 379/1، ونزهة النظر: 41-42، وتحرير علوم الحديث 43/1.

مبني على البحث والنظر، والعلم به غير حاصل ضرورة كتواتر نقل القرآن المستغني عن الأسانيد والطرق.[1]

7.1-أهم أثر لتقسيم الأحاديث إلى متواتر وآحاد: هو في أمر من رد الحديث:

- فمن أخذ باصطلاح المتواتر والآحاد -وهم أغلبية الفقهاء- لا يقولون بكفر من رد الأحاديث الآحاد؛ لأنها ظنية الثبوت؛ بينما يرون كفر من رد الأحاديث المتواترة.

-ومن قال إن التواتر والآحاد قطعي الثبوت، يقولون بكفر من رد شيئا من الأحاديث سواء كانت بطريق التواتر أو الآحاد.[2]

8.1-أشهر المصنفات فيه: المؤلفات في الحديث المتواتر كثيرة، ومعظمها مطبوعة:[3]

- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)
- نظم المتناثر من الحديث المتواتر لمحمد بن جعفر بن إدريس الإدريسي، الشهير بالكتاني(ت1345هـ)
-اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي بن طولون الحنفي الدمشقي(ت953هـ)
- لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي(ت1205هـ)

2.ثانيا: خبر الآحاد

1.2-تعريفه:

لغة: الآحاد جمع الواحد وهو الفرد.[4]

---

[1] لذا فالتواتر بالحديث لا يستغنى فيه بمجرد تعدد الأسانيد عن ثبوت أفرادها؛ فمن الأحاديث ما تعددت أسانيده وكثرت، لكنها واهية لا يثبت منها شيء. انظر: تحرير علوم الحديث 43/1.

[2] السنة المفترى عليها: 140.

[3] انظر: تيسير مصطلح الحديث: 26، والدفاع عن السنة: 225.

[4] تاج العروس 376/7، ولسان العرب 70/3.

اصطلاحا: هو ما رواه عدد محصور من الرواة، واحد فأكثر[1]، لا يبلغ في الكثرة حد التواتر. وفي اصطلاح الأصوليين هو: ما عدا المتواتر[2]، فيشمل كل خبر لم تتوفر فيه شروط المتواتر.[3]

2.2-حجية خبر الواحد: الصحيح المعتمد الذي عليه جماهير العلماء من السلف والخلف[4] أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع، يلزم العمل به[5]، ويقع به العلم استدلالا[6]، ومعظم الأحاديث النبوية مروية بطريق الآحاد، وهذا الجانب هو الأوسع والأكبر من مرويات الحديث[7].

قال ابن القاص: "لا خلاف بين أهل الفقه في قبول خبر الآحاد"[8]. وقال الشافعي: "ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديما وحديثا على تثبيت خبر الواحد، والانتهاء إليه، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته جاز لي. ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد بما وصفت من أن ذلك موجودا على كلهم"[9].

وقال الخطيب البغدادي: "وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين، في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا، ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك ولا اعتراض عليه"[10]. وقال ابن عبد البر: "أجمع أهل العلم، من أهل الفقه والأثر، في جميع الأمصار، فيما علمت: على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب

---

[2] الحديث والمحدثون: 25، والتمهيد في علوم الحديث لهمام عبد الرحيم سعيد: 53.

[3] روضة الناظر وجنة المناظر 302/1.

[4] معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: 141.

[4] مختصر التحرير شرح الكوكب المنير 361/2، بتصرف.

[8] الحديث والمحدثون: 25، بتصرف. وانظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: 32.

[6] الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي 278/1.

[7] التمهيد في علوم الحديث لهمام عبد الرحيم سعيد: 53.

[8] مختصر التحرير شرح الكوكب المنير 361/2.

[9] الرسالة للشافعي 457/1.

[10] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 31.

العمل به، إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع. على هذا جميع الفقهاء في كل عصر، من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شرذمة لا تعد خلافا".[1]

ويقابل هذا المذهب مذاهب أخرى؛ منها[2]:

1) ما ذهب إليه القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر أنه لا يجب العمل به.

2) وقال الجبائي من المعتزلة: لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين.

3) وقال بعضهم: لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة.

3.2-تقسيم خبر الآحاد:

ينقسم خبر الآحاد إلى ثلاثة أقسام[3]، هي:



---

[1] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 2/1.

[2] الحديث والمحدثون: 25، بتصرف.

[3] راعيت في الترتيب هنا قول المناوي: "اللايق أن يقدم الغريب على العزيز، والعزيز على المشهور؛ لأن الغريب من العزيز بمنزلة البسيط من المركب، كما أن العزيز كذلك"، ثم أتبعته ببيان المستفيض. انظر: اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر 292/1.

1.3.2-الحديث الغريب:

تعريفه لغة: الغريب هو الـــمنفرد، أو البعيد عن أقاربه.[1] والغرباء: الأباعد، قال الأصـــمعي: أغرب الرجل إغرابا إذا جاء بأمر غريب، وفي كلامه أتى بالغريب أي البعيد عن الفهم ونوادره.[2]

وســـمي بذلك لأنه كالغريب الوحيد الذي لا أهل عنده، أو لبعده عن مرتبة الشـــهرة فضلا عن التواتر.[3]

اصـــطلاحا: هو ما يتفرد بروايته شـــخص واحد [4] في أي موضـــع وقع التفرد به من السند.[5]

تنبيه: يطلق كثير من العلماء على الغريب اســـما آخر هو "الفرد" على أنهما مترادفان، وغاير بعض العلماء بينهما[6]، فجعل كلا منهما نوعا مستقلا.[7]

قال الحافظ ابن حجر: "الغريب والفرد مترادفان لغة واصـــطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد الـــمطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسـم عليهما، وأما من حيث اسـتعمالهم الفعل الـــمشـتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أوأغرب به فلان"[8]، أي على حد سواء[9].

---

[1] منهج النقد في علوم الحديث: 396.

[2] انظر: الصحاح 191/1، وتهذيب اللغة 119/8، وتاج العروس 472/3، والمعجم الوسيط 647/2.

[3] منهج النقد في علوم الحديث: 396.

[4] وقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفا. انظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 167.

[5] نزهة النظر: 54.

[6] كابن الملقن. انظر: التذكرة في علوم الحديث: 17.

[7] تيسير مصطلح الحديث: 38.

[8] نزهة النظر: 65.

[9] شرح نخبة الفكر للقاري: 240.

وإلى عدم التفريق بينهما ذهب السخاوي فقال: "والحق كما قال شيخنا[1] أنهما مترادفان"[2].

وقال الكمال بن أبي شريف: "لما كان الغريب والفرد مترادفين اصطلاحا قصد أهل الاصطلاح الإشعار بالفرق بين الفرد المطلق والفرد النسبي، فغايروا بينهما من جهة الاستعمال فكان أكثر استعمالهم الفرد في المطلق، والغريب في النسبي".[3]

أقسامه: الغريب على قسمين: مطلق، ونسبي.[4]

1) **الغريب المطلق:** وهو أكثر ما يطلق عليه مصطلح(الفرد)، ويسمى أيضا الغريب سندا ومتنا.[5]

وهو ما كانت الغرابة في أصل سنده -أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع- ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي[6]، بأن لا يعرف عن النبي ﷺ إلا بإسناد واحد[7]. فإن كان راويه المتفرد به ثقة أو ممن يحتمل تفرده فهو مقبول، وإن خالف فيه راويه من هو أوثق منه، أوأقوى منه فهو الشاذ.[8]

مثاله: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، فإنه لا يعرف له إسناد إلا عن عمر بن الخطاب، وتفرد بروايته عنه علقمة بن وقاص الليثي، وتفرد بروايته عنه محمد بن

---

[1] يقصد الحافظ ابن حجر العسقلاني.

[2] الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: 187.

[3] اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر 328/1.

[4] فتح المغيث 5/4. و تكون الغرابة في التابعي، سواء كانت فيه فقط أو فيه وفيمن يليه فقط أو في جميع من بعد الصحابي أو أكثره.

انظر: قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: 47.

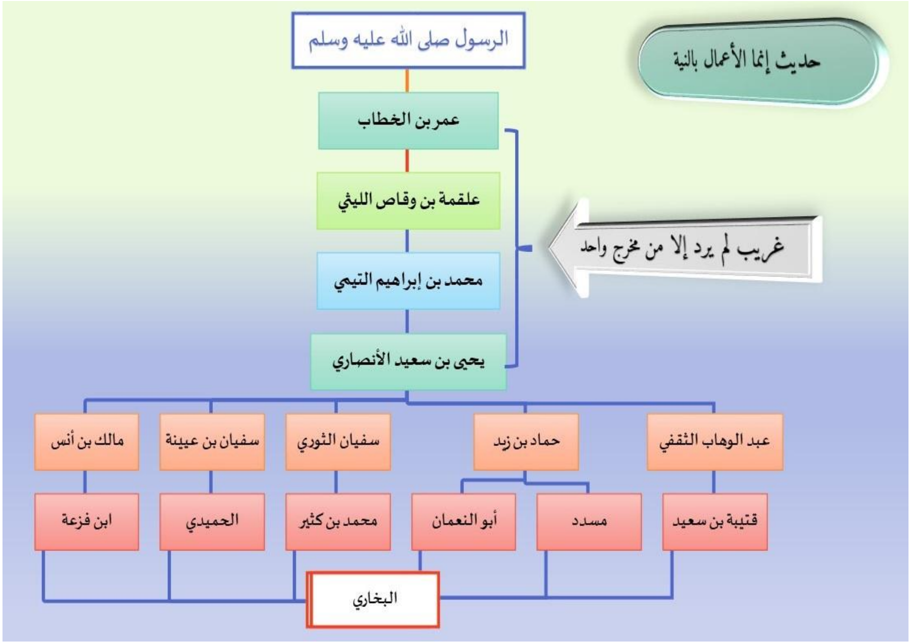
[5] انظر: الديباج المذهب في مصطلح الحديث: 32، وخبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة: 162.

[6] نزهة النظر: 64.

[7] تحرير علوم الحديث 47/1.

[8] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 370.

إبراهيم التيمي، وتفرد بروايته عنه يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر عن يحي، فإن إسناده متصف بالغرابة في طرفه الأول متصف بالشهرة في طرفه الآخر.[1]



2) **الغريب النسبي:** بالنسبة إلى جهة خاصة[2]، وهو الـمقصود بالغرابة إذا أطلقت[3]، وهو الحديث الذي علم مخرجه عن النبي ﷺ من أكثر من وجه[4]؛ لكن وقع التفرد في أثنائه، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخص -واحد-.[5] قال البغوي: "فأما الغرابة فلتفرد بعض رواة كل منهما عن شيخه، فهي غرابة نسبية".[6]

---

[1] الديباج المذهب في مصطلح الحديث: 32.

[2] تدريب الراوي 291/1.

[3] ويقل إطلاق الفرديّة عليه. انظر: نزهة النظر: 65.

[4] تحرير علوم الحديث 47/1.

[5] نزهة النظر: 64.

[6] مصابيح السنة 89/1.

مثاله: ما أخرجه الترمذي من حديث واثلة بن الأسقع، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تظهر الشماتة لأخيك فيرحمه الله ويبتليك».[1]

حكم الغريب: قال ابن الصلاح: ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح، كالأفراد المخرجة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغريب[2]. فالغرابة لا تنافي الصحة، فيجوز أن يكون الحديث صحيحا غريبا بأن يكون كل واحد من رجاله ثقة.[3]

- فكون الحديث غريبا **غرابة مطلقة** لا يقتضي ضعفه من حيث كونه غريبا، فحكمه أن ينظر في راويه المتفرد به فإن كان قد بلغ حد الضبط والإتقان فحديثه صحيح يحتج به مع تفرده به، وإن كان لم يبلغ حد الضبط والإتقان لكنه قريب من هذا الحد فحديثه حسن يحتج به أيضا. وإن كان بعيدا من حد الضبط والإتقان كان حديثه ضعيفا مردودا[4]. إذن فمنه[5]:

1) الغريب الصحيح، وهو ما توفرت في سنده شروط الصحة، كحديث "إنما الأعمال بالنيات"، وسائر الأفراد والغرائب التي بلغت درجة الصحة. ويعبر عنه الترمذي بقوله "صحيح غريب".

2) الغريب الحسن، وهو ما توفرت فيه صفات الحسن لذاته، ومنه كثير في جامع الترمذي، يقول فيه "حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

3) الغريب الضعيف، وهو ما لم تتوفر فيه صفات الصحيح ولا الحسن، وهو الكثير الغالب في الأحاديث الغريبة، لأن تفرد الراوي بالحديث مظنة الخطأ والوهم، وقد كثر الضعف والعلل الخفية في الغرائب حتى حذر علماء الحديث منها، ونهوا عن الاستكثار من روايتها، وأطلق بعضهم على الغريب الفرد اسم "المنكر".

---

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، ك: صفة القيامة 662/4(2506)، وقال: "حسن غريب".

[2] مقدمة ابن الصلاح: 270.

[3] مقدمة في أصول الحديث: 76.

[4] إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر للأثيوبي 204/1.

[5] منهج النقد في علوم الحديث: 401-402.

- أما الحديث الفرد أو الغريب **غرابة نسبية**، فينظر في أسانيده، إن صح من بعض الوجوه التي ورد بها لاستيفائه شرط الصحة فهو صحيح، وكذا إذا استوفى شروط الحسن، وإلا ينظر فإن صلحت أسانيده للتقوية ببعضها قبلت، وإلا فهو ضعيف.

مظان الحديث الغريب:

-غرائب الصحيح وأفراده للضياء المقدسي.

-غرائب مالك للدارقطني.

-الأفراد للدارقطني.

-المعجم الأوسط للطبراني.

-السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة لأبي داود السجستاني.

-غرائب شعبة لابن منده.

-مسند البزار.

2.3.2-الحديث العزيز:

تعريفه لغة: عز الشيء يعز، إذا قل حتى يكاد لا يوجد من قلته، فهو عزيز. ويقال عزّ الرجل إذا قوي بعد ذلة وصار عزيزا.[1]

وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه قوي بمجيئه من طريق أخرى.[2]

ويرد في استعمال المتقدمين بمعناه اللغوي، فيقولون: (حديث عزيز)، وفي الراوي: (عزيز الحديث) أي قليله.[3]

---

[1] انظر: العين 76/1، وتهذيب اللغة 64/1، والصحاح تاج اللغة 885/3، والقاموس المحيط: 517، ومختار الصحاح: 207، ولسان العرب 375/5، وتاج العروس 219/15.

[2] نزهة النظر: 51، وتدريب الراوي 632/2.

[3] تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع 46/1.

اصطلاحا: هو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين[1]، في جميع طبقات الإسناد، ولا يبلغ الشهرة[2]. قال السخاوي: "فيشمل ما وجد في بعض طبقاته ثلاثة فأكثر".[3]

وعرفه بعضهم بأنه الذي يكون في طبقة من طبقاته راويان فقط[4]. قال السخاوي: "ولكن لم يمش شيخنا[5] في توضيح النخبة على هذا، فإنه وإن خصه بوروده من طريق راويين فقط، عنى به كونه كذلك في جميع طبقاته، وقال مع ذلك: إن مراده أن لا يرد بأقل منهما، فإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضر، إذ الأقل في هذا يقضي على الأكثر".[6]

ولكون هذا الوصف نادر الوجوه في الأحاديث أطلق عليه لقب(العزيز). [7]

وقد تعقب الحافظ ابن حجر قول ابن حبان أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلا، فقال: "إن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا يوجد أصلا فيمكن أن يسلم، وأما صورة العزيز التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين"[8].

قال الدكتور نور الدين عتر: "وما قاله الحافظ ابن حجر قوي، لأن الحديث إذا رواه في بعض الطبقات راويان فقط، ثم رواه أكثر من ذلك لم يخرج عن كونه عزيزا، لأن الأقل يقضي على الأكثر".[9]

---

[1] توضيح الأفكار 28/1، ونزهة النظر: 51.

[2] تحرير علوم الحديث 47/1.

[3] شرح نخبة الفكر للقاري: 197.

[4] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 8/4.

[5] يعني الحافظ ابن حجر العسقلاني.

[6] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 9/4.

[7] تحرير علوم الحديث 47/1، وانظر: منهج النقد في علوم الحديث: 416.

[8] نزهة النظر: 53.

[9] منهج النقد في علوم الحديث: 416.

مثاله: حديث: «لا يؤمن أحدكم، حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين».[1] رواه تابعيان عن أنس بن مالك هما: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب. ورواه عن قتادة اثنان من أتباع التابعين هما: شعبة، وسعيد بن أبي عروبة. ورواه عن عبد العزيز بن صهيب اثنان من أتباع التابعين هما: إسماعيل بن علية، وعبد الوارث بن سعيد، وروى عن كل منهما جماعة.

حكمه: الحكم في العزيز كالمشهور يتبع حال السند والمتن، فإذا تحققت فيهما شروط الصحة ولو من طريق واحد كان صحيحا، وقد يكون حسنا أو ضعيفا، وليس يشترط في الحديث الصحيح أن يكون عزيزا، بل قد يكون غريبا.[2]

3.3.2-الحديث المشهور:

تعريفه لغة: شهره أعلنه وأذاعه، واشتهر الأمر انتشر، والشهرة ظهور الشيء وانتشاره.[3]

في اصطلاح المحدثين: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر[4]، سمي بذلك لوضوحه[5]، وسماه جماعة من الفقهاء المستفيض لانتشاره[6]، أي اشتهاره بين الرواة.[7]

مثاله[8]: ما رواه الشيخان وغيرهما عن هشام بن عروة عن أبيه سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول:

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الإيمان، ب: حب الرسول ﷺ من الإيمان 12/1(15)، ومسلم في صحيحه، ك: الإيمان، ب: وجوب محبة رسول الله ﷺ 67/1(70).

[2] منهج النقد في علوم الحديث: 417.

[3] المعجم الوسيط 498/1.

[4] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 49.

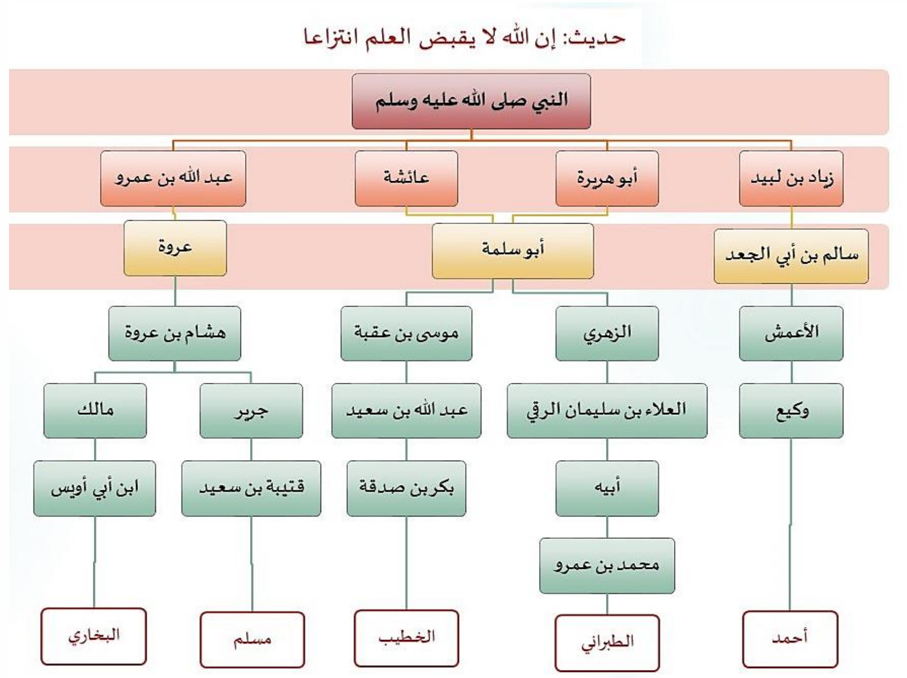
[5] تدريب الراوي 621/2.

[6] نزهة النظر: 49، وتدريب الراوي 621/2.

[7] شرح نخبة الفكر للقاري: 193.

[8] وأكثر أمثلة المشهور تصلح للمستفيض. انظر: علوم الحديث ومصطلحه 233/1.

«إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالما، اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»[1]. روي من طريق: عبد الله بن عمرو ابن العاص، وزياد ابن لبيد، وعائشة، وأبي هريرة.



حكم الحديث المشهور: شهرة الحديث لا تقتضي ثبوته وصحته، فالمحدثون لم يبالوا بمجرد تعدد الرواة إذا لم يكن معهم من الصفات ما يجعل الأسانيد صحيحة، أو صالحة للاعتضاد ومن تم الاحتجاج بها[2]. فالحديث المشهور منه الصحيح، والحسن، والضعيف.

أنواع المشهور غير الاصطلاحي: قد يطلق المشهور على ما ذاع و اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر، فيشمل ماله إسناد أوأكثر، وما ليس له إسناد.

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: العلم، ب: كيف يقبض العلم 31/1(100).

[2] انظر: منهج النقد في علوم الحديث: 409، بتصرف.

والشـــهرة أمر نســـبي، فـقد يشـــتهر عند أهل الحديث أو يتواتر ما ليس عند غيرهم بالكلية... وقد يشتهر بين الناس أحاديث لا أصل لها، أو هي موضوعة بالكلية.[1]

وينقسم الحديث الـمشهور بحسب موقع شهرته[2]، أي بالنظر إلى الأوساط التي يذيع فيها وينتشر إلى أقسام كثيرة، وهذه أمثلة لبعض هذه الأقسام[3]:

1) مشهور بين أهل الحديث خاصة، مثاله: حديث أنس: «أن النبي ﷺ قنت شهرا بعد الركوع في صـلاة الصـبح يدعو على رعل، وذكوان»[4]. فهذا مشـهور بين أهل الحديث وهو مخرج في الصـحيح، ولـه رواة عن أنس غير أبي مجلز، ورواه عن أبي مجلز غير التيمي، ورواه عن التيمي، غير الأنصاري، ولا يعلم ذلك غير أهل الصنعة. وأما غيرهم فقد يســتغربونه من حيث أن التيمي يروي عن أنس، وهو هنا يروي عن واحد عن أنس[5]؛ إذ الغالب على رواية التيمي عن أنس كونها بلا واسطة.

قال الحاكم: "وأمثال هذا الحديث ألوف من الأحاديث التي لا يقف على شـهرتها غير أهل الحديث والمجتهدين في جمعه ومعرفته".[6]

2) مشـهور بين أهل الحديث وغيرهم من العلماء والعوام[7]، مثاله: حديث «الـــمسـلم من سلم الـمسلمون من لسانه ويده».[8]

---

[1] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 165.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: 409.

[3] منهج النقد في علوم الحديث: 409. وانظر: علوم الحديث ومصطلحه 233/1.

[4] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الـــمغازي، ب: غزوة الرجيع 107/5(4094)، ومسلـــم في صحيحه، ك: المساجد النازلة، ب: استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة 468/1(297).

[5] مقدمة ابن الصلاح: 266، والغاية في شرح الهداية في علم الرواية: 143.

[6] معرفة علوم الحديث للحاكم: 93.

[7] مقدمة ابن الصلاح: 265.

[8] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الإيمان، ب: الـمسلم من سلـم الـمسلـمون من لسانه ويده 11/1(10)، ومسلم في صحيحه، ك: الإيمان، ب: بيان تفاضل الإسلام 65/1(65).

3) الـمشهور بين الفقهاء، مثاله: حديث: «أبغض الحلال إلى الله الطلاق».[1] وهو يروى مرسلا من حديث محارب.[2]

4) الـــمشـــهور بين الأصـــوليين، مثاله: حديث: «إن الله قد تجاوز عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه».[3]

5) الـــمشـهور بين علماء الـــمعاني والبيان، مثاله: حديث: قول عمر بن الخطاب في صهيب بن سنان الرومي: «نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه»[4]. نسبه ابن مالك صاحب الألفية وغيره من النحاة إلى عمر رضي الله عنه، وليس له إسناد. قال ابن كثير: "هو مشهور عنه، ولم أره إلى الآن بإسناد عنه، وقد ذكره أبو عبيد في كتاب الغريب، ولم أره أسنده".[5]

6) المشهور بين العامة، مثاله: حديث: «ومن غشنا فليس منا».[6]

أشهر الـمصنفات في الأحاديث الـمشهورة: توجد تصانيف كثيرة اعتنت بالـمشهور على ألسنة الناس، منها:

-اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة: لبدر الدين الزركشي(ت794هـ)

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي (902هـ).

- اللآلئ المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي(ت911هـ).

---

[1] أخرجه أبو داود في السنن، ك: الطلاق، ب: كراهية الطلاق 255/2(2178)، وابن ماجه في السنن، في أول كتاب الطلاق 650/1(2018).

[2] الأحكام الوسطى 187/3، والأحكام الصغرى 643/2.

[3] أخرجه ابن ماجه في السنن، ك: الطلاق، ب: طلاق الـمكره والناسي 659/1(2043)، وابن حبان في صحيحه، ك: إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، ب: فضل الأمة 202/16(7219)، والحاكم في الـمستدرك، ك: الطلاق 216/2(2801)، والدارقطني في السنن، ك: الوكالة، ب: النذور 300/5(4351).

[4] الدرر الـمنتثرة في الأحاديث الـمشتهرة: 196، 423، وقال: "لا أصل له"، وقد ذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 199/3، ومكي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية 3998/6.

[5] مسند الفاروق 115/3.

[6] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: الإيمان، ب: قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» 99/1(164)، وابن ماجه في السنن، ك: التجارات، ب: النهي عن الغش 749/2(2225).

-تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألســنة الناس من الحديث لوجيه الدين عبد الرحمن بن علي الشــيباني الزبيدي، الـــمعروف بابن الديبع(ت944هـــ)، وهو اختصار لكتاب السخاوي.

-كشـف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسـنة الناس لإسـماعيل بن محمد العجلوني (ت1162هـ).

تكملة: الحديث المستفيض

تعريفه لغة: المستفيض هو ما ذاع، وانتشر، وشاع بين الناس.[1]

اصـطلاحا: أكثر ما يسـتعمل عند الأصـوليين[2]، قال ابن حجر: وليس هو من مباحث هذا الفن[3]، لأنه لا يبحث فيه عن صحة الرجال، وضعفهم.[4] وقد اختلف فيه:

- فقيل أنه قسم من الآحاد[5]، وهو مرادف للمشهور في اصطلاح الـمحدثين[6]، أي ما زاد نقلته على ثلاثة.[7]

- ومنهم من غاير بين الـــمسـتفيض والـــمشـهور[8]، وقال بأن ثمة فرقا بينهما، لكن اختلفوا في التفرقة بينهما:

---

[1] انظر: العين 66/7، والمعجم الوسيط 708/2، ومختار الصحاح: 245، و تاج العروس 498/18.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: 415.

[3] يقصد علوم الحديث. انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 49، بتصرف.

[4] شرح نخبة الفكر للقاري: 193.

[5] قاله الآمدي وابن الحاجب. انظر: البحر المحيط في أصول الفقه 119/6.

[6] البحر المحيط في أصول الفقه 119/6، وانظر: منهج النقد في علوم الحديث: 415.

[7] الـــمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: 32. فلا بد أن يكون الرواة أربعة فصاعدا، وهو مذهب جمهور الأصوليين. انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن 684/2.

[8] شرح نخبة الفكر للقاري: 193.

* فمنهم من قال: الـــمشهور أعم من الـــمستفيض، لأنه يشترط في الـــمستفيض أن يستوي طرفا إسناده من ابتدائه إلى انتهائه، ولا يشترط ذلك في المشهور.[1]

* ومنهم من عكس فجعل المستفيض أعم من المشهور.[2]

- ومنهم من غاير على كيفية أخرى، وهي:

* قيل أن الـــمســتفيض ما تلقته الأمة بالقبول دون اعتبار عدد[3]. وللماوردي فيه تفصيل غريب حيث جعل الـــمستفيض أقوى من الـــمتواتر[4]، وجعل كلا منهما يفيد العلم[5]، قال ابن كثير: "وهذا اصطلاح منه".[6]

* وقيل: إنه والـــمتواتر بمعنى واحد، قاله أبو بكر الصيرفي والقفال الشاشي[7]، ونحوه قول الحافظ ابن حجر[8].

* وقيل: الـمستفيض رتبة متوسطة بين الـمتواتر والآحاد، نقله إمام الحرمين عن أبي إسحاق الإسفراييني، وجرى عليه تلميذه أبومنصور التميمي في كتـــاب معيار النظر حيث قال: "الـــمســتفيض هو الحديث الذي له طرق كثيرة صحيحة، لكنه لم يبلغ مبلغ التواتر"[9]، وأيضا ابن برهان في الأوسط حيث قال: "ضابطه أن ينقله عدد كثير يربو على الآحاد، وينحط عن عدد التواتر".[10]

---

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 49، ومنهج النقد في علوم الحديث: 415.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: 415.

[3] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 11/4، والبحر المحيط في أصول الفقه 119/6.

[4] القواعد للحصني 396/2.

[5] فقال في الحاوي الكبير 85/16: "ثم يستوي الخبران في انتفاء التشكك عنهما ووقوع العلـــم بهما". وانظر: مجموع رسائل الحافظ العلائي: 120.

[6] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 165.

[7] البحر المحيط في أصول الفقه 119/6.

[8] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 11/4.

[9] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 378/1. لذلك قال بعض العلـــماء: إن ضابطه: أن ينقله عدد كثير يربو على الآحاد، وينحط عن عدد المتواتر. انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن 684/2.

[10] البحر المحيط في أصول الفقه 119/6، بتصرف.

مثال للحديث المشهور المستفيض[1]: قوله ﷺ: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[2]. رواه أصحاب السنن وغيرهم بطرق كثيرة وألفاظ مختلفة[3]، عن ابن مسعود وأنس وجبير بن مطعم وزيد ابن ثابت وغيرهم. قال الترمذي "حسن صحيح".[4]

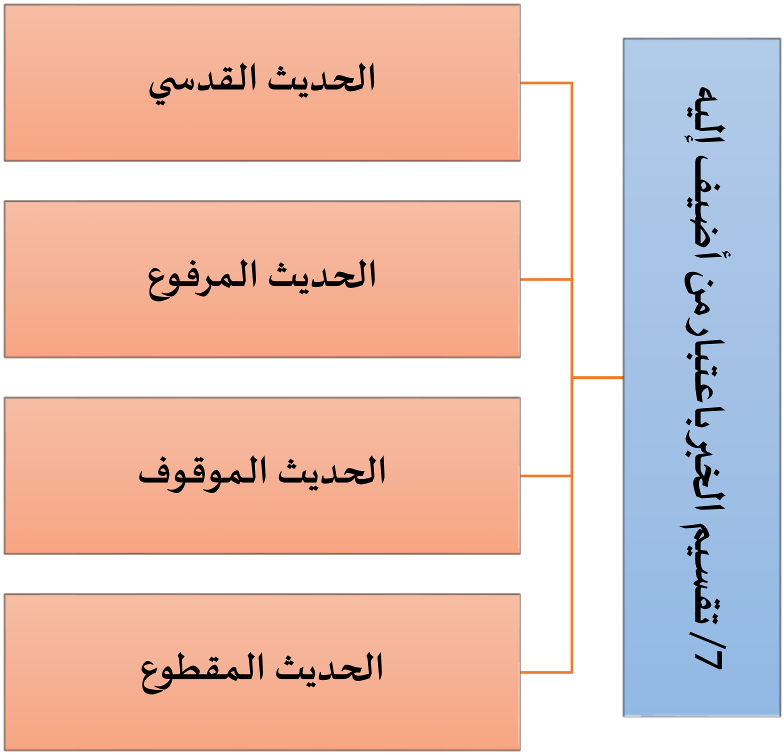
---

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم: 26.

[2] أخرجه الترمذي في الجامع، ك: العلم، ب: الحث على تبليغ السماع 34/5(2658)، وابن ماجه في السنن، ب: من بلغ علما 86/1(236).

[3] كشف الخفاء 386/2.

[4] المغني عن حمل الأسفار: 1317.


٧/ تقسيم الخبر باعتبار من أضيف إليه
الحديث القدسي
الحديث المرفوع
الحديث الموقوف
الحديث المقطوع

أقسام الخبر باعتبار من أضيف إليه

1-الحديث القدسي:

ويقال له أيضا: "الحديث الإلهي"، ويقال له أيضا: "الحديث الرباني".[1]

لغة: القدسي نسبة إلى "القدس" أي الطُهُر[2]. والتقديس: التطهير.[3]والقدسي أي الحديث المنسوب إلى الذات القدسية، وهو الله سبحانه وتعالى.[4]

ومناسبة تسميته "قدسيا" هي لأن الأحاديث القدسية تدور معانيها على تقديس الله وتنزيه ذاته العلية عن النقائص وما لا يليق به سبحانه، وعلى تقديس صفاته.[5] وقلما تتعرض لأحكام الحلال والحرام.[6]

اصطلاحا: هو ما روي عن النبي ﷺ عن الله عز وجل[7] من غير القرآن.

والحديث القدسي قد يكون باعتبار سنده إما صحيحا، وإما حسنا، وإما ضعيفا ولذلك كان ذكره "في تقسيم الحديث من حيث نسبته إلى قائله، أنسب وأولى فهو مثل المرفوع، والموقوف، والمقطوع في كونها تشترك جميعا في الصحة أو الحسن أوالضعف. [8]

صِيَغُ رواية الحديث القدسي: لراويه صيغتان[9]:

---

[1] الفتح المبين بشرح الأربعين: 432، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 214.

[2] مختار الصحاح: 248، و مقاييس اللغة 63/5، و مجمل اللغة لابن فارس: 745.

[3] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 960/3.

[4] تيسير مصطلح الحديث: 158.

[5] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 215.

[6] منهج النقد في علوم الحديث: 323.

[7] علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: 8. وعقد لذلك الإمام البخاري بابا في كتاب التوحيد فقال: "باب ذكر النبي ورواياته عن ربه... مما يرويها النبي عن ربه صراحة أو كناية تعرف بالأحاديث القدسية. انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 214.

[8] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 215.

[9] الفتح المبين بشرح الأربعين: 433.

- إحداهما: أن يقول: قال رسول الله ﷺ فيما يروي عن ربه، وهي الصيغة التي آثرها السلف في رواية هذه الأحاديث.

- ثانيتهما: أن يقول: قال الله تعالى فيما رواه عنه رسول الله ﷺ.

أمثلة للأحاديث القدسية:

- عن محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ يرويه عن ربكم قال: «لكل عمل كفارة، والصوم لي وأنا أجزى به، ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».[1]

- عن أبي ذر الغفاري عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا...».[2]

- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ يقول الله عز وجل: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ هم خير منهم، وإن تقرب إلي بشبر تقربت إليه ذراعا، وإن تقرب إلي ذراعا تقربت إليه باعا، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة».[3]

- حديث معاذ بن جبل سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله عز وجل: «وجبت محبتي للمتحابين في، والمتجالسين في، والمتباذلين في، والمتزاورين في».[4]

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: التوحيد، ب: قول الله تعالى: (يريدون أن يبدلوا كلام الله) 143/9(7492)، و مسلم في صحيحه، ك: الصيام، ب: فضل الصيام 807/2(165).

[2] أخرجه مسلم في صحيحه، ك: البر، ب: تحريم الظلم 1994/4(55)، وهو مسلسل بالدمشقيين، انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: 64.

[3] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: التوحيد، ب: قول الله تعالى: (ويحذركم الله نفسه) 9/ 121(7405)، ومسلم في صحيحه، ك: الذكر، ب: الحث على ذكر الله تعالى 2061/4(2).

[4] أخرجه الترمذي في الجامع، ك: الزهد، ب: الحب في الله 597/4(2390)، وقال: "حسن صحيح"، ومالك في الموطأ، ك: الشعر، ب: المتحابين في الله 953/2(16)، وأحمد في مسنده 36/ 359 (22030)، وابن حبان في صحيحه 335/2(575)، والحاكم في المستدرك 186/4(7314).

المصنفات في الأحاديث القدسية[1]:

- مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار: لمحيي الدين ابن عربي الأندلسي.

وقد ضمن مؤلفه الأحاديث القدسية المروية عن الله تبارك وتعالى بأسانيدها فجاءت مائة حديث وحديثا واحدا قدسية.

- الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية: لعبد الرؤوف المناوي.

ذكر فيه ما وقف عليه من الأحاديث القدسية المروية عن خير البرية مرتبا له على حروف المعجم، وتعدادها (272) حديثا، ولكن لم يذكر الإسناد كما فعل ابن عربي.

- جامع الأحاديث القدسية: لعصام الدين الصبابطي.

تصدَّى لجمع واستيعاب الحديث القدسي من جملة دواوين السنَّة مرتب على الأبواب والموضوعات، اشتمل على (1150) حديثا.

- الأحاديث القدسية: لجمال محمد علي الشقيري. جمع الأحاديث القدسية من الكتب الستة و الموطأ.

- الأحاديث القدسية: جمعا ودراسة: للدكتور عمر علي عبد الله محمد.

- الجامع في الأحاديث القدسية: لعبد السلام علوش.

- الضياء اللامع من الأحاديث القدسية الجوامع: للدكتور صالح بن فوزان.

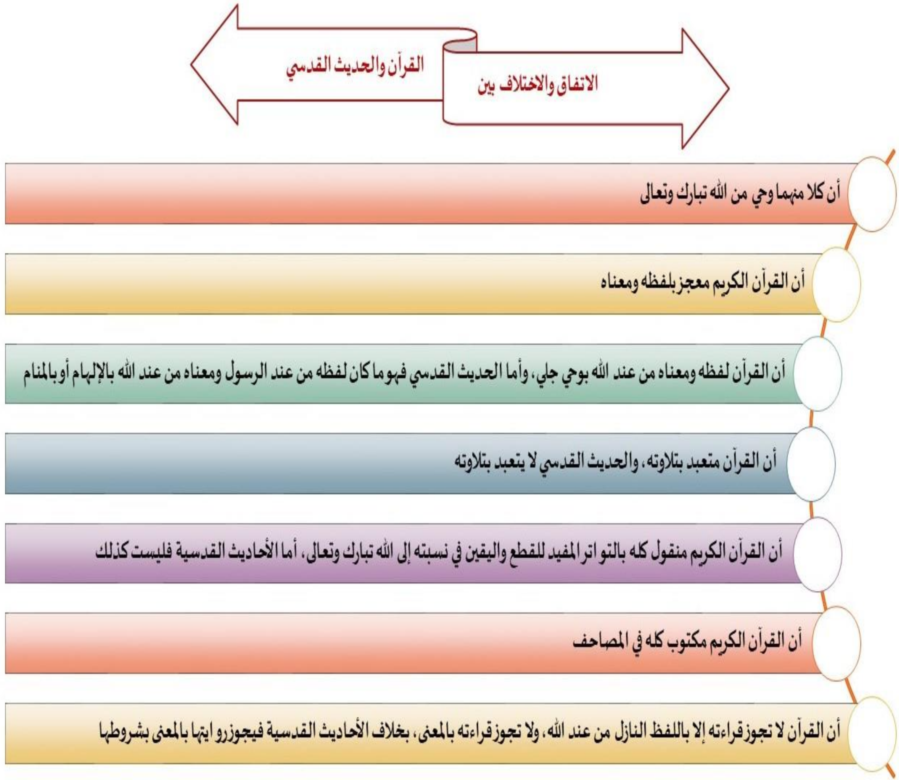
جمع فيه خمسة عشر حديثا قدسيا صحيحا، ثم قام بشرحها.

- الصحيح المسند من الأحاديث القدسية: لمصطفى العدوي المصري. وقد جمع فيه (185) حديثا.

- الأحاديث القدسية: للشيخ محمد عوامة. وقد اختار مائة حديث غالبها من الصحيحين وقام بشرحها.

---

[1] الأحاديث القدسية مبثوثة في كتب الأحاديث والسنن في ثنايا الأحاديث النبوية، من غير تمييز بينها وبين غيرها من الأحاديث النبوية إلا في صيغة الأداء . انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 221.



2-الحديث المرفوع:

لغة: اسم مفعول من فعل "رفع" والرفعة، بالكسر: نقيض الذلة وخلاف الضعة. وهو نقيض الخفض في كل شي. ويقال: نساء مرفوعات أي مكرمات، وبرق رافع: ساطع، ورفع الشخص في حسبه ونسبه: ارتفع قدره وشرف ونال رفعة بين مواطنيه؛ والمرفوع من الكلام: الجهير. ورفع الحديث إلى النبي ﷺ والخبر أذاعه وأظهره.[1]

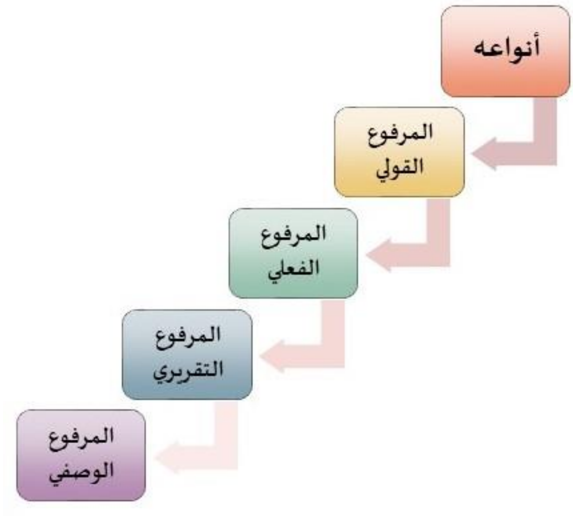
كأنه سمي بذلك؛ لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ.[2]

---

[1] انظر: تاج العروس 111/21، وأساس البلاغة 369/1، ولسان العرب 129/8، والمعجم الوسيط 360/1، ومعجم متن اللغة 621/2، ومعجم اللغة العربية المعاصرة 917/2.

[2] تيسير مصطلح الحديث: 160.

اصطلاحا: هو ما أضيف إلى رسول ﷺ **خاصة**[1]، قولا كان أو فعلا، أو تقريرا، أو وصفا[2]. و لا يقع مطلقه على غيره متصلا كان أو منقطعا[3]، وقيل هو ما أخبر به الصحابي عن فعل النبي ﷺ أو قوله.[4]



أمثلة:

- مثال المرفوع القولي: أن يقول الصحابي أو غيره: "قال رسول الله ﷺكذا ...".[5]

عن عقبة بن عامر: أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والدخول على النساء» فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله، أفرأيت الحمو؟ قال: «الحمو الموت».[6]

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 45، والباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 45.

[2] تدريب الراوي 202/1، وانظر: منهج النقد في علوم الحديث: 325، وتيسير مصطلح الحديث: 160.

[3] فهو والمسند عند قوم سواء، والانقطاع والاتصال يدخلان عليهما جميعا. وعند قوم يفترقان في أن الانقطاع والاتصال يدخلان على المرفوع، ولا يقع المسند إلا على المتصل المضاف إلى رسول الله ﷺ. انظر: مقدمة ابن الصلاح: 45.

[4] التقريب والتيسير للنووي: 32

[5] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 127.

[6] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: النكاح، ب: لا يخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم 37/7(5232)، ومسلم في صحيحه، ك: السلام، ب: تحريم الخلوة بالأجنبية 1711/4(2172).

عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا».[1]

- مثال المرفوع الفعلي: أن يقول الصحابي أو غيره: "فعل رسول الله ﷺ كذا...".[2]

عن عبدالله بن مسعود: «أن النبي ﷺ سجد سجدتي السهو بعد السلام والكلام».[3]

- مثال المرفوع التقريري: أن يقول الصحابي أو غيره: فُعِلَ بحضرة النبي ﷺ كذا ولا يروي إنكاره لذلك الفعل.[4]

كإقراره ﷺ خالد بن الوليد على أكل الضب، فعن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميمونة، زوج النبي ﷺ وهي خالته وخالة ابن عباس، فوجد عندها ضبا محنوذا، قدمت به أختها حفيدة بنت الحارث من نجد، فقدمت الضب لرسول الله ﷺ، وكان قلما يقدم إليه طعام حتى يحدث به ويسمى له، فأهوى رسول الله ﷺ يده إلى الضب، فقالت امرأة من النسوة الحضور: أخبرن رسول الله ﷺ بما قدمتن له، قلن: هو الضب يا رسول الله، فرفع رسول الله ﷺ يده، فقال خالد بن الوليد: أحرام الضب يا رسول الله؟ قال: «لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه»[5]، قال خالد: فاجتررته، فأكلته ورسول الله ﷺ ينظر، فلم ينهني.

- مثال المرفوع الوصفي: عن ابن عباس، قال: «كان رسول الله ﷺ أَجْوَدَ الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في شهر رمضان».[6]

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الأدب، ب: ما ينهى عن التحاسد والتدابر 19/8(6064)، ومسلم في صحيحه، ك: البر، ب: تحريم الظن 1985/4(2563).

[2] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 127.

[3] أخرجه مسلم في صحيحه: ك: المساجد، ب: السهو في الصلاة والسجود له 402/1(572).

[4] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 127.

[5] أخرجه البخاري صحيحه، ك: الصيد والذبائح، ب: الضب 97/7(5537)، ومسلم في صحيحه، ك: الصيد والذبائح، ب: إباحة الضب 1543/3(1946).

[6] أخرجه البخاري صحيحه، ب: بدء الوحي 8/1(6)، ومسلم في صحيحه، ك: الفضائل، ب: كان النبيﷺ أجود الناس بالخير من الريح المرسلة 1803/4(2308).



3-الحديث الموقوف:

لغة: اسم مفعول من وقف[1]، والموقف: محل الوقوف، والموقوف من الحديث: خلاف المرفوع.[2]

وسمي موقوفا لأنه وقف به عند الصحابي، ولم يرتفع إلى النبي ﷺ[3]. فالراوي وقف بالحديث عند الصحابي، ولم يتابع سرد باقي سلسلة الإسناد.[4]

اصطلاحا: هو ما ما أضيف إلى الصحابي من قول، أو فعل، أو تقرير. سواء كان السند إليه متصلا، أو منقطعا[5].

قال الخطيب البغدادي(463هـ): "الموقوف ما أسنده الراوي إلى الصحابي، ولم يتجاوزه".[6]

---

[1] معجم اللغة العربية المعاصرة 2485/3.

[2] معجم متن اللغة 802/5.

[3] منهج النقد في علوم الحديث: 326.

[4] تيسير مصطلح الحديث: 162.

[5] انظر: التقريب والتيسير للنووي: 33، ونزهة النظر: 114.

[6] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 21.

وقال ابن الصلاح(643هـ): "هو ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله".[1]

واشترط الحاكم(ت405هـ) في الموقوف عدم الانقطاع، فقال: "أن يروى الحديث إلى الصحابي من غير إرسال ولا إعضال، فإذا بلغ الصحابي قال: إنه كان يقول كذا كذا، وكان يفعل كذا كذا، وكان يأمر كذا كذا"[2]. وهو شرط لم يوافقه عليه أحد[3]، وليس هو المشهور في تعريف(الموقوف)[4].

ويستعمل اسم الموقوف أيضا فيما جاء عن غير الصحابة، لكن مقيدا، فيقال: وقفه فلان على الزهري أو على عطاء"، ونحو ذلك. وعند فقهاء خراسان تسمية الموقوف بالأثر، والمرفوع بالخبر، وعند المحدثين كله يسمى أثرا.[5]

مثال الموقوف القولي:

- قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يُكذَّبَ اللهُ ورسولُه».[6]

- قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة».[7]

- قال عثمان بن عفان رضي الله عنه: «من عمل عملا كساه الله رداءه إن خيرا فخير وإن شرا فشر».[8]

---

1 مقدمة ابن الصلاح: 46.

2 معرفة علوم الحديث للحاكم 19.

3 توضيح الأفكار 237/1، وانظر: منهج النقد في علوم الحديث: 326.

4 تحرير علوم الحديث 39/1.

5 التقريب والتيسير للنووي: 33، وتوضيح الأفكار 237/1.

6 صحيح البخاري، ك: العلم، ب: من خص بالعلم قوما دون قوم 37/1 (127).

7 مسلم في مقدمة صحيحه ب: النهي عن الحديث بكل ما سمع 11/1.

8 مصنف ابن أبي شيبة، ك: الزهد 211/7(35420)، والزهد لأبي داود: 111(99)، وشعب الإيمان 208/9(6542).

مثال للموقوف الموصول:

- حديث محمد بن الــمثنى، حدثنا يحيى، عن إسماعيل، حدثنا قيس، قال: قال عبد الله: «مازلنا أعزة منذ أسلم عمر».[1]

- حديث محمد بن كثير، أخبرنا سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر».[2]

مثال للموقوف غير الموصول:

- حديث ابن جريج، عن سليمان بن موسى، قال: قال جابر: «إذا صمت فليصم سمعك وبصرك ولسانك عن الكذب والــمآثم، ودع أذى الخادم وليكن عليك وقار وسكينة يوم صيامك، ولا تجعل يوم فطرك ويوم صيامك سواء»[3]، وهو منقطع لأن سليمان بن موسى الأشدق لم يسمع من جابر.

مثال الموقوف الفعلي:

- عن ابن أبي مليكة قال: «أوتر معاوية بعد العشاء بركعة».[4]

- قول عبد الله بن شداد: سمعت نشيج عمر بن الخطاب في صلاة الصبح وهو يقرأ من سورة يوسف وأنا في آخر الصفوف[5] يقرأ: ﴿إنما أشكو بثي وحزني إلى الله﴾ [يوسف:86].

- أنّ أمير الــمؤمنين عمرَ رضي الله عنه لــما طَعَنَهُ أبو لؤلؤة وهو قائم يُصلّي بالناس، أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف فقدّمه، فأتمّ الصلاةَ.[6]

---

[1] صحيح البخاري، ك: أصحاب النبي ﷺ، ب: مناقب عمر بن الخطاب 11/5(3684).

[2] صحيح البخاري، ك: مناقب الأنصار، ب: إسلام عمر بن الخطاب 48/5(3863).

[3] مصنف ابن أبي شيبة 271/2(8880)، وفضائل الأوقات للبيهقي: 186(62).

[4] صحيح البخاري ك: أصحاب النبي ﷺ، ب: ذكر معاوية 28/5(3764).

[5] صحيح البخاري (**معلقا**)، ك: الأذان، ب: إذا بكى الإمام في الصلاة 144/1، ومصنف ابن أبي شيبة 312/1 (3565)، وشعب الإيمان 414/3(1895).

[6] صحيح البخاري، ك: فضائل الصحابة، ب: قصة البيعة. (5/ 15) (3700)، وصحيح ابن حبان 350/15 (6917)، ومسند الفاروق 271/1 (140).

مثال الموقوف التقريري:

قول بعض التابعين: "فعلت كذا أمام أحد الصحابة ولم ينكر علي".

الــموقوف حكمــا: هناك صور من الــموقوف الذي حُكمه الرفع مما دلّت قرينة (في ألفاظه وشــكله)، على أن أصــله من رســول الله ﷺ، لذا أطلق عليها العلماء اســم "المرفوع حكما" أي أنها من الموقوف لفظا، المرفوع حكما.[1]

ومن تلك الصور[2]:

1) أن يقول الصحابي -الذي لم يعرف بالأخذ عن أهل الكتاب[3]- قولا لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة، أو شرح غريب، مثل:

- الإخبار عن الأمور الماضية؛ كبدء الخلق.

- أو الإخبار عن الأمور الآتية؛ كالملاحم، والفتن، وأحوال يوم القيامة.

- أو الإخبار عما يحصــل بفعله ثواب مخصــوص، أو عقاب مخصــوص؛ كقوله: من فعل كذا فله من أجر كذا.

2) أو يفعل الصــحابي ما لا مجال للاجتهاد فيه؛ كصــلاة علي رضــي الله عنه صــلاة الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين.

3) أو يخبر الصحابي أنهم كانوا يقولون أو يفعلون كذا، أو لا يرون بأسا بكذا.

- فإن أضـافه إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيح أنه مرفوع؛ كقول جابر بن عبد الله رضـي الله عنهما: «كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ».[4]

---

[1] تيسير مصطلح الحديث: 163.

[2] تيسـير مصـطلح الحديث: 164-165، وانظر: مقدمة ابن الصـلاح: 48، والتقريب والتيسـير للنووي: 33، وشرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث: 52، وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر: 92.

[3] خشـية أن تنسـب أخبار أهل الكتاب إلى رسـول الله ﷺ، كعبد الله بن عمرو رضـي الله عنهما الذي كان معروفا بالتحديث من كتب أهل الكتاب.

[4] صحيح مسلم، ك: النكاح، ب: حكم العزل 2/1065(1440).

- وإن لم يضفه إلى زمنه فهو موقوف عند الجمهور؛ كقول جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «كنا إذا صعدنا كبرنا، وإذا نزلنا سبحنا».[1]

4) أو يقول الصحابي: "أمرنا بكذا وكذا، أو نهينا عن كذا، أو من السنة كذا".

- قول أنس بن مالك رضي الله عنه: «أمر بلال أن يشفع الأذان، ويوتر الإقامة».[2]

- قول أم عطية: «كنا ننهى أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج، أربعة أشهر وعشرا، ولا نكتحل، ولا نطيب، ولا نلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب، وقد رخص لنا عند الطهر، إذا اغتسلت إحدانا من محيضها، في نبذة من كست أظفار، وكنا ننهى عن اتباع الجنائز».[3]

- قول أنس بن مالك رضي الله عنه: «من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا وقسم، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم».[4]

- قول علي: «من السنة أن تخرج إلى العيد ماشيا، وأن تأكل شيئا قبل أن تخرج».[5]

- عن نافع، عن ابن عمر أنه «كان إذا صلى الجمعة انصرف فصلى سجدتين في بيته»، ثم قال: «كان رسول الله ﷺ يصنع ذلك».[6]

- قول البراء بن عازب، رضي الله عنهما يقول: «نهانا النبي ﷺعن سبع: نهانا عن خاتم الذهب -أو قال- حلقة الذهب، وعن الحرير، والإستبرق، والديباج، والميثرة الحمراء، والقسي، وآنية الفضة. وأمرنا بسبع: بعيادة المريض، واتباع الجنائز، وتشميت العاطس، ورد السلام، وإجابة الداعي، وإبرار المقسم، ونصر المظلوم».[7]

---

[1] صحيح البخاري، ك: الجهاد، ب: التسبيح إذا هبط واديا 57/4(2993).

[2] صحيح البخاري، ك: الأذان، ب: الأذان مثنى مثنى 124/1(605)، و صحيح مسلم،ك: الصلاة، ب: الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة 286/1 (378).

[3] صحيح البخاري، ك: الطلاق، ب: القسط للحادة عند الطهر 60/7(5341).

[4] صحيح البخاري، ك: النكاح، ب: إذا تزوج الثيب على البكر 34/7(5214).

[5] سنن الترمذي، ك: العيدين، ب: في المشي يوم العيد 410/2(530)، وقال:"هذا حديث حسن"

[6] سنن الترمذي، ك: الجمعة، ب: الصلاة قبل الجمعة 399/2(522)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

[7] صحيح البخاري، ك: اللباس، ب: خواتيم الذهب 155/7(5863).

5) أو يقول التابعي في الحديث عند ذكر الصحابي بعض هذه الكلمات، وهي: يرفعه، أو يبلغ به، أو رواية، أو يقول في أول الرواية مرفوعا.

- حديث سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، **رواية**: «الفطرة خمس، أو خمس من الفطرة: الختان، والاستحداد، ونتف الإبط، وتقليم الأظفار، وقص الشارب».[1]

- حديث عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، **يبلغ به** النبيﷺ، قال: «غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم».[2]

- حديث شريك، عن عثمان بن أبي زرعة، عن المهاجر الشامي عن ابن عمر **يرفعه** قال: «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله يوم القيامة ثوبا مثله -زاد عن أبي عوانة- ثم تلهب فيه النار».[3]

حكم الحديث الموقوف:

الحديث الموقوف لا يحكم بصحته مطلقا ولا بضعفه، بل مدار الحكم عليه من خلال ما يتوفر في رواته من العدالة والضبط مع بقية الشروط، ويعطى حينئذ الرتبة المستحقة، الصحة أو الحسن، أو الضعف بأنواعه، وما صح من الأحاديث الموقوفة وكان مما لا مجال للرأي فيه وجب العمل به.[4]

مظان الحديث الموقوف:

الموطأ	سنن الدارمي	سنن الدارقطني
سنن سعيد بن منصور	السنن الكبرى للبيهقي	المعجم الأوسط للطبراني
المصنفات:	كمصنف عبد الرزاق	مصنف ابن أبي شيبة
التفاسير الأثرية:	كتفسير ابن كثير	تفسير ابن أبي حاتم الرازي

[1] صحيح البخاري، ك: اللباس، ب: قص الشارب 160/7(5889).

[2] صحيح البخاري، ك: الشهادات، ب: بلوغ الصبيان وشهادتهم 177/3(2665).

[3] سنن أبي داود، ك: كتاب اللباس، ب: في لبس الشهرة 143/6(4029).

[4] الغرامية في مصطلح الحديث: 50.

4-الحديث المقطوع:

لغة: اسم مفعول، من قطع الشيء يقطعه قطعا بمعنى البتر، أو التقسيم أو التفريق، وهو يدل على صرم وإبانة شيء من شيء، و(التقاطع) ضد التواصل.[1]

اصطلاحا: هو ما ينتهي إلى **التابعي**، أي ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل[2]، ويسمى: (الأثر) كذلك.[3]

قال الحافظ ابن حجر: "ومن هو دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم؛ فيه؛ أي: في التسمية[4]، مثله؛ أي: مثل ما ينتهي إلى التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعا، وإن شئت قلت: موقوف على فلان".[5]

إطلاقه على المنقطع: المقطوع غير المنقطع؛ لأن المقطوع من صفات المتن، والمنقطع من صفات الإسناد، أي أن الحديث المقطوع من كلام التابعي فمن دونه، وقد يكون السند متصلا إلى ذلك التابعي، في حين أن المنقطع يعني أن إسناد ذلك الحديث غير متصل، ولا تعلق له بالمتن. [6]

وقد جعل الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي المنقطع من قول التابعي.

وأطلق بعض المحدثين[7] (كالشافعي والطبراني والدارقطني والحميدي) لفظ "المقطوع" وأرادوا به "المنقطع"[8]، أي الذي لم يتصل إسناده.

---

[1] انظر: تاج العروس 95/10، ولسان العرب 276/8، ومقاييس اللغة 101/5، ومختار الصحاح: 256.

[2] مقدمة ابن الصلاح: 47.

[3] تحرير علوم الحديث 39/1.

[4] أي يدخل في التسمية بالمقطوع.

[5] نزهة النظر: 114.

[6] تيسير مصطلح الحديث: 167.

[7] قال ابن الصلاح: "وقد وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الإمام الشافعي، وأبي القاسم الطبراني، وغيرهما". انظر: مقدمة ابن الصلاح: 47. قال الحافظ: "عنى بغيرهما الدارقطني والحميدي، فقد وجد التعبير في كلامهما بالمقطوع في مقام المنقطع". انظر: النكت لابن حجر 84/1.

[8] التقريب والتيسير للنووي: 34.

وهو اصطلاح غير مشهور. وقد يعتذر للشافعي بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أما الطبراني فإطلاقه ذلك يعد تجوزا في الاصطلاح.

1. مثال المقطوع القولي:

- قول مسروق بن الأجدع: «كفى بالمرء علما أن يخشى الله، وكفى بالمرء جهلا أن يعجب بعلمه».[1]

-ما رواه عبد الله بن يحيى بن أبي كثير، قال: سمعت أبي يقول: «لا يستطاع العلم براحة الجسم».[2]

2. مثال المقطوع الفعلي:

- قول موسى بن المغيرة: «رأيت محمد بن سيرين يدخل السوق نصف النهار يكبر ويسبح ويذكر الله».[3]

- إبراهيم بن محمد بن المنتشر، قال: «كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ويقبل على صلاته ويخليهم ودنياهم».[4]

حكم المقطوع: المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية؛ ولو صحت نسبته لقائله؛ لأنه كلام أحد المسلمين أو فعلهم، لكن إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه، كقول بعض الرواة -عند ذكر التابعي: "يرفعه" مثلا، فيعد عندئذ له حكم المرفوع المرسل.[5]

---

[1] سنن الدارمي، في المقدمة، ب: في اجتناب الأهواء 346/1(322).

[2] صحيح مسلم، ك: المساجد، ب: أوقات الصلوات الخمس 428/1(175)، علما بأن المقطوع قليل جدا في صحيح مسلم.

[3] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 272/2، و الزهد لأحمد بن حنبل: 249(1779).

[4] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء 96/2، الزهد لهناد بن السري 584/2.

[5] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 115.

مظان الحديث المقطوع:

المصنفات:	كمصنف عبد الرزاق	مصنف ابن أبي شيبة
التفاسير الأثرية:	كتفسير ابن كثير	تفسير ابن جرير الطبري


8/ أقسام الحديث من حيث القبول والرد
الحديث الصحيح
تعريفه
شروطه
أقسامه
حكمه
مظانه
التعريف بالكتب الصحاح
الحديث الحسن
تعريفه
الفرق بين الحسن والصحيح
أقسام الحسن
الحسن لذاته
تعريفه
سبب تسميته
حكمه
الحسن لغيره
تعريفه
سبب تسميته
مرتبته
حكمه
مظان الحديث الحسن
الحديث الضعيف
تعريفه
حكم العمل بالضعيف
شرائط العمل بالضعيف
أسباب ضعف الحديث
السقط في السند
السقط الظاهر، وما يندرج تحته من أقسام
السقط الخفي، وما يندرج تحته من أقسام
الطعن في الراوي
الطعن في العدالة، وما يندرج تحته من أقسام
الطعن في الضبط، وما يندرج تحته من أقسام
مظان الحديث الضعيف
التعريف ببعض أقسام الضعيف
المعلق
المرسل
المنقطع
المعضل
المدلس
المرسل الخفي
المعل
المدرج
المقلوب
الموضوع

أقسام الحديث من حيث القبول والرد

الحديث إما مقبول أو مردود، والـــمقبول إما يشــتمل من صــفات القبول على أعلاها فيكون صحيحا، أو لا فيكون حسنا، والــمردود هو الضعيف.[1] وبهذا الاعتبار ينقسم الحديث عند أكثر علماء الحديث إلى أقسام ثلاثة:

1) الصحيح 2) الحسن 3) الضعيف

وهذا التقســيم هو الذي نوه به الإمام الترمذي في ســننه، وعليه اســتقر اصــطلاح الـمحدثين الـمتأخرين، قال الإمام الخطابي: "واعلم أن الحديث عند أهله ينقسم إلى حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم"[2]. وعليه مشى ابن الصلاح وغيره في كتبهم[3]، ولم يعدوا الـموضوع في التقسيم مع أنه مضاف إلى الرسول ﷺ، لأنه لما حكم فيه بالتقول على رسول الله ﷺ لم يكن من مقوله، وليس في نسبته إلى رسول اللهﷺ وجه يصحح كونه حديثا[4].

وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسمين فقط:

1) صحيح 2) وضعيف

وأدرجوا الحســن في الصــحيح لمشــاركته له في الاحتجاج به[5]، وذكر الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في قسم الضعيف، ويجعلون الضعيف قسمين: قسما يحتج به وهو الحسن، وقسما لا يحتج به وهو الضعيف المتروك.[6]

---

[1] المنهج الحديث في علوم الحديث: 27.

[2] في خطبة كتابه "معالم السنن شرح السنن".

[3] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 224.

[4] المنهج الحديث في علوم الحديث: 27.

[5] توجيه النظر إلى أصول الأثر 354/1، وانظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 224.

[6] الوســيط في علوم ومصــطلح الحديث: 224. قال طاهر الجزائري: "وكان الحديث في اصــطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك". انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر 178/1.



1.أولا: الحديث الصحيح:

1.1-**تعريفه**:

لغة: الصحة: خلاف السقم، وذهاب المرض، والبراءة من كل عيب أو ريب.[1]

اصطلاحا: المتحرر في تعريف الحديث الصحيح من مجموع عبارات المتقدمين واستعمالهم، هو[2]: الحديث المسند[3] الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا.[4]

---

[1] انظر: الصحاح تاج اللغة 381/1، ومجمل اللغة: 532، و مختار الصحاح: 173، ولسان العرب 507/2، والمعجم الوسيط 507/1.

[2] تحرير علوم الحديث 791/2.

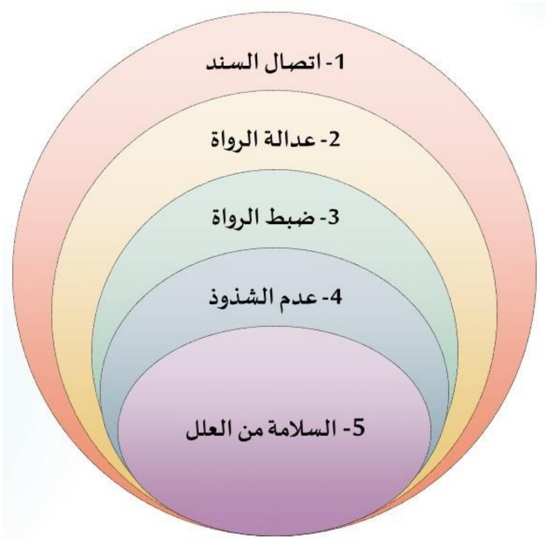
[3] اشتراط ابن الصلاح في حدّ الصحيح كونه **مُسندا**، غير متفق عليه كقيد مستقل؛ وإنما يندرج في أحد معانيه تحت اتصال السند. و**للمسند** ثلاثة تعريفات نقلها ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث: 43، وأعقبها بقوله: "فهذه أقوال ثلاثة مختلفة"، وهي:

- تعريف الحاكم: "ما اتصل سنده إلى النبيﷺ". فجعله من صفات المتن والسند معا.
- تعريف ابن عبدالبر: "كل حديث مرفوع للنبي ﷺ متصلا كان أو غير متصل". فجعله من من صفات المتن.
- تعريف الخطيب البغدادي: "ما اتصل سنده على أي وجه كان". فجعله من صفات الإسناد.

ولم يرجّح ابن الصلاح بين هذه التعريفات، ورجّح الحافظ ابن حجر أنه يقصد بالمسند الحديث المرفوع، فقال: "أُعترض عليه بأنه لو قال: المسند المتصل لاستغنى عن تكرار لفظ الإسناد. انظر: المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 98، والتقريب والتيسير للنووي: 32.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 11.

2.1-شروط الصحة: اشتمل التعريف على الصفات التي يشترط توفرها في الحديث كي يكون صحيحا، وهي خمس[1]:



وجرى الـــمتأخرون على جعل نفي الشذوذ شرطا مستقلا غير نفي العلة، والتحقيق: أنه صورة من صور العلل الـمؤثرة، والأئمة النقاد في هذا الفن أعلوا بالشذوذ في معنى التعليل بسائر العلل غير الظاهرة.

والحديث إذا حقق الشروط الــمتقدمة مجتمعة فهو (الحديث الصحيح لذاته)، وإن تخلف شرط فلا يوصف بالصحة. [2]

قال الشافعي: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورا منها[3]:

- أن يكون من حدث به ثقة في دينه.
- معروفا بالصدق في حديثه.
- عاقلا لما يحدث به.
- عالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ.

---

[1] منهج النقد في علوم الحديث: 242، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 225.

[2] تحرير علوم الحديث 791/2.

[3] الرسالة للشافعي 370/1.

- وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى؛ لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أداه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث.

- حافظا إذا حدث به من حفظه.

- حافظا لكتابه إذا حدث من كتابه.

- إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم.

- بريا من أن يكون مدلسا: يحدث عمن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ﷺ ما يحدث الثقات خلافه عن النبي ﷺ.

- ويكون هكذا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهي بالحديث موصولا إلى النبيﷺ، أو إلى من انتهي به إليه دونه؛ لأن كل واحد منهم مثبت لمن حدثه، ومثبت على من حدث عنه، فلا يستغني في كل واحد منهم عما وصفت.

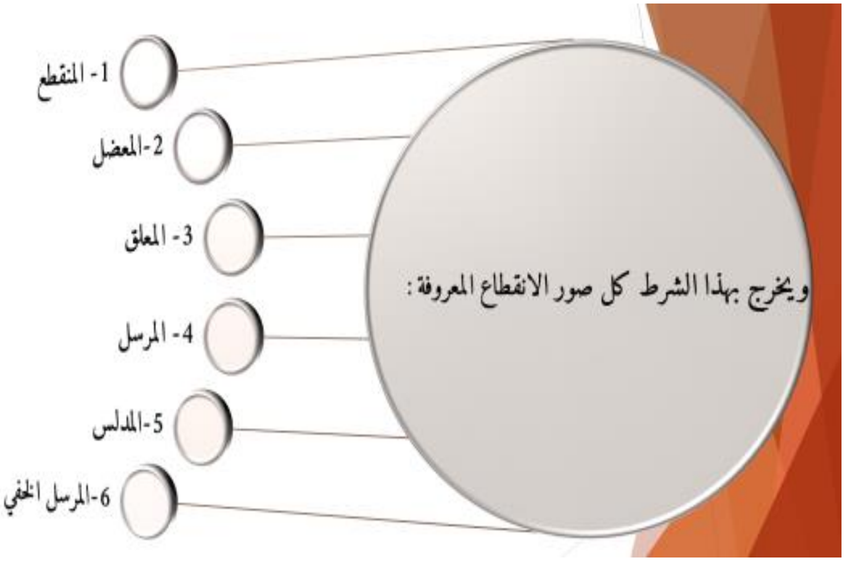
1.2.1- الشرط الأول: اتصال السند، بأن يكون كل راو من رواة الإسناد قد تلقى الحديث ممن فوقه من الرواة، وهكذا إلى أن يبلغ التلقي قائله. قال الحافظ ابن حجر: "المتصل: ما سلم إسناده من سقوط فيه، بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه".[1]

تنبيه: قال طاهر الجزائري(ت1338هـ): "لا يقال المتصل في حال الإطلاق إلا في المرفوع والموقوف، وأما في حال التقييد فيسوغ أن يقال في المقطوع، وهو واقع في كلامهم يقولون: هذا متصل إلى سعيد بن المسيب، أو إلى الزهري، أو إلى مالك".[2]

---

[1] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر 722/4.

[2] توجيه النظر إلى أصول الأثر 175/1.



بمَّ يعرف اتصال السند؟

يعرف اتصال السند بما يلي[1]:

1) تصريح كل من سلسلة الإسناد بما يدل على سماعه للحديث من مصدره الذي روى عنه ذلك الحديث، كقوله ك (سمعت فلاناً) أو (سمعنا فلاناً) أو (حدثني فلان) أو (حدثنا) أو (قرأت عليه) أو (حدثني قراءة عليه) أو (حدثنا قراءة عليه) أو (أخبرني) أو (أخبرنا) أو (أنبأني) أو (أنبأنا) أو (قال لي) أو (قال لنا)، أو نحو ذلك من العبارات الدالة على أن الراوي قد لقي من فوقه، وأنه سمع منه ذلك الحديث.

2) عنعنة الراوي، إذا لم يكن مدلسا، أو مرسلاً، فتفيد عنعنته الاتصال، وأما إن كان الراوي المعنعن مدلسا، فعنعنته تحمل على الانقطاع لقوة احتمال تدليسه في الإسناد بإسقاط شيخه الذي سمع منه هذا الحديث، وكذا الأمر إذا اختلف العلماء في سماع الراوي ممن فوقه عموما، ولم يتبين الراجح في ذلك، فإن الحكم على الإسناد باتصاله حينئذ متوقف على ما يزول به احتمال الانقطاع من القرائن.

[1] علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد للمليباري: 16.

2.2.1-الشرط الثاني: **عدالة الرواة**، أجمع أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا[1]. قال الصنعاني: "وقد قال الشّافعي في العدالة قولا استحسنه كثير من العُقلاء من بعده قال لو كان العدل من لم يُذنب لم نجد عدلا، ولو كان كل ذنب لا يمنع من العدالة لم نجد مجروحا؛ ولكن من ترك الكبائر وكانت محاسنه أكثر من مساوئه فهو عدل".[2]

حيث أجمل الشافعي القول في العدْل بأن:

- من كان الأغلب عليه الطاعة فهو «المعدَّل»

- وإذا كان الأغلب عليه المعصية فهو «المجرَّح»

وعرّفه ابن حجر بـ "من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة".[3]

والمراد بالملكة: قوة باطنة ناشئة عن معرفة الله، وقيل هي الكيفية الراسخة من الصفات النفسانية فإن لم تكن راسخة فهي الحال.[4]

والمراد بالتقوى: استقامة الدين[5] باجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة".[6]

والمراد بالمروءة: آداب نفسانية، تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق، وجميل العادات[7]، بأن يفعل ما يجمله ويزينه، ويدع ما يدنسه ويشينه[8]. وترتبط المروءة بالأعراف الإنسانية الصحيحة والعادات المقبولة في المجتمع.

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 104، وفصّل ابن الصلاح صفاته بأن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

[2] ثمرات النظر في علم الأثر للأمير الصنعاني: 72

[3] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر 722/4.

[4] شرح نخبة الفكر للقاري: 247.

[5] أي أداء الواجبات، واجتناب ما يوجب الفسق من المحرمات. انظر: مصطلح الحديث: 10.

[6] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر 722/4.

[7] توجيه النظر إلى أصول الأثر 97/1.

[8] شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث: 35.



كيف تُعْرَف عدالة الراوي عند المحدثين؟

تعرف عدالة الراوي بـ:

1) الاستفاضة والشهرة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة استغنى فيه بذلك عن بينة تشهد بعدالته تنصيصا. كمالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج وأبا عمرو الأوزاعي والليث بن سعد وحماد بن زيد وعبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح ويزيد بن هارون وعفان بن مسلم وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين ومن جرى مجراهم في نباهة الذكر واستقامة الأمر والاشتهار بالصدق والبصيرة والفهم، لا يسأل عن عدالتهم، وإنما يسأل عن عدالة من كان في عداد المجهولين.[1] وقد سُئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه، فقال: "مثل إسحاق يسأل عنه؟ إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين"[2]، وسُئل يحيى بن معين عن الكتابة عن أبي عبيد القاسم بن سلام والسماع منه، فقال: "مِثْلي يُسأل عن أبي عبيد؟ أبو عبيد يسأل عن الناس".[3]

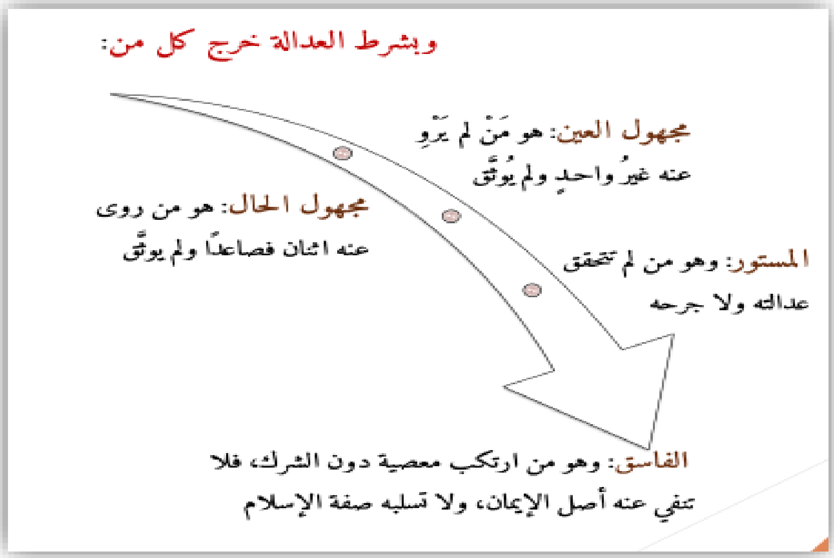
---

[1] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 86-87.

[2] المصدر نفسه: 87.

[3] المصدر نفسه: 87.

2) التنصيص على عدالته ممن يعتبر قوله في ذلك من أئمة الجرح و التعديل.



3.2.1-الشرط الثالث: ضبط الرواة، وقد زاد ابن حجر قيد التمام لصفة الضبط[1] في راوي الصحيح، ليمايز بين الصحيح والحسن. قال ابن حجر العسقلاني: " وقيد بالتام إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك".[2]

ويراد بالضبط اتصاف الراوي باليقظة وعدم الغفلة، وبالحفظ إن حدث من حفظه، والإتقان إن حدث من كتابه، مع الدراية بالمعنى إن روى الحديث بغير لفظه[3]، فلا تقبل رواية سيئ الحفظ ولا المغفل الذي يكثر غلطه كأن يرفع الموقوف، ويصل المرسل، ويصحف الرواة فإنه حديثه لا يكون صحيحا[4]. وهذا الشرط يستدعي عدم تساهله عند التحمل والأداء.[5]

---

[1] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر 722/4.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 70.

[4] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 228.

[5] منهج النقد في علوم الحديث: 242.

قال شـــرف الدين الطيبي: "ونعني بالضـــابط من يكون حافظا متيقظا غير مغفل ولا ساه ولا شـاك في حالتي التحمل والأداء"[1]. وقال الصـنعاني: "وهذا الضـبط التام وهو المراد هنا"[2]؛ أي في تعريف الحديث الصحيح.

وقال الزركشـي: "الضــبط عبارة عن موافقة الثقات فيما يروونه"[3]. وقال طاهر الجزائري: "الضـــابط من الرواة هو الذي يقل خطؤه في الرواية، وغير الضـــابط هو الذي يكثر غلطه ووهمه فيها، ســواء كان ذلك لضــعف اســتعداده أو لتقصـــيره في اجتهاده".[4]

أقسام الضبط: الضبط نوعان[5]، ذكرهما الشـافعي بقوله: "حافظا إن حدث به من حفظه، حافظا لكتابه إن حدث من كتابه". وهما[6]:

1) **ضبط صدر**: هو أن يحفظ ما سمعه من شيخه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء من حين سماعه إلى حين أدائه وروايته[7]. قال ابن حجر: "وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء".[8]

وشرطه:

- أن يروي من استحضاره كما تلقى الحديث
- أن لا يغير المعنى إذا روى الحديث بالمعنى

---

[1] الخلاصة في معرفة الحديث: 35.

[2] توضيح الأفكار 16/1.

[3] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 102/1.

[4] توجيه النظر 105/1.

[5] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 74.

[6] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 228، بتصرف.

[7] المرجع السابق.

[8] نخبة الفكر 722/4.

2) **ضبط كتاب**: هو محافظته على كتابه، وصيانته له من أن يتطرق إليه تغيير، من حين سماعه فيه وتصحيحه إلى أن يؤدي منه ويروي، ولا يعيره إلا لمن يثق فيه، ويتأكد من أنه لا يغير فيه[1].

قال الحافظ ابن حجر: "وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه. وقيد بالتام إشارة إلى الرتبة العليا في ذلك".[2]

وشرطه:

- أن يكون الذي يروي منه مطابقاً لما تلقاه وسمعه من الشيخ
- أن يحفظ كتابه من التبديل والتغيير
- أن يحدث من كتابه إذا كان غير حافظ لكتابه(حفظ صدر)

تفاوت الرواة في صور الضبط: قال الصنعاني: "والذي ذكر المحدثون أربع صور:

- الأولى: تام الضبط
- الثانية: خفيفه
- الثالثة: كثير الغلط
- الرابعة: من غلطه أكثر من حفظه

فالأوليان مقبول من اتصف بهما، والأخريان مردود من اتصف بهما".[3]

مقياس الضبط: للضبط مقياس دقيق وضعه العلماء وعولوا عليه في كشف مستوى حفظ الراوي للحديث[4]، من ذلك ما لخصه ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر -أي نقايس- رواياته بروايات الثقاة المعروفين بالضبط والإتقان. فإن وجدنا رواياته موافقة -ولو من حيث المعنى- لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب،

---

[1] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 228.

[2] نخبة الفكر 722/4.

[3] توضيح الأفكار 19/1.

[4] خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة: 160.

والــمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا. وإن وجدناه كثير الــمخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه".[1]

وما ذكره الشــافعي فقال: "ويعتبر على أهل الحديث بأن إذا اشــتركوا في الحديث عن الرجل بأن يســتدل على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له".[2]

فإذا اجتمع في الراوي هذان الركنان: العدالة والضبط فهو حجة يلزم العمل بحديثه إذا استوفى الحديث بقية شروطه، ويطلق على الراوي حينئذ «ثقة». وذلك لأنه تحقق فيه الاتصــاف بالصــدق، وتحلى بقوة الحفظ الذي يمكنه من اســتحضــار الحديث وأدائه كما سمعه، فتحقق أنه أدى الحديث كما سمعه فصار حجة، وإذا اختل فيه شيء من خصال الثقة كان مردود الحديث بحسب الاختلال الذي لحقه.[3]

كيف يُعرف الضبط؟

للضبط مقياس دقيق وضعه العلماء وعولوا عليه في كشف مستوى حفظ الراوي للحديث، من ذلك ما لخصه ابن الصلاح(ت643هـ): "يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر -أي نقايس- رواياته بروايات الثقاة الــمعروفين بالضبط والإتقان؛ فإن وجدنا رواياته موافقة -ولو من حيث المعنى- لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه".[4]

تنبيه: مســألة كثرة الخطأ وقلته مســألة نسبية، ترجع إلى كثرة حديث الراوي وقلته، فمن كان مكثرًا من أحاديثه الصــحيحة، وأخطأ في أحاديث قليلة؛ احْتُمِل له ذلك الخطأ.

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 106.

[2] الرسالة للشافعي 383/1.

[3] خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة: 160.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 106.

قال ابن معين: "من لم يخطئ في الحديث فهو كذاب".[1]

وقال أيضا: "لست أعجب ممن يحدث فيخطئ إنما أعجب ممن يحدث فيصيب".[2]

وقال ابن المبارك: "ومن يسلم من الوهم".[3]

قال أحمد: "كان مالك من أثبت الناس وكان يخطئ".[4]

وقال البرذعي: شهدت أبا زرعة وذكر عبد الرحمن بن مهدي ومدحه وأطنب في مدحه وقال: وهم في غير شيء ثم ذكر عدة أسماء صحفها، وهذه الأسماء ورد النص بها في كتاب البرذعي، وهي: قول ابن مهدي شهاب بن شريفة وإنما هو شهاب بن شرنقة، وقال عن هشام عن الحجاج عن عائذ بن بطة، وإنما هو ابن نضلة. وقال: قيس بن جبير وإنما هو قيس بن حَبْتَر.[5]

4.2.1-الشرط الرابع: السلامة من الشذوذ، ويُعرف ذلك بعرض الأسانيد والمتون على بعضها في المسألة الواحدة[6]. والمعتمد في تعريف الشاذ، بحسب الاصطلاح الذي استقر عند المتأخرين أنه ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه[7]، فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا فهذا شاذ[8].

ولم يفصح ابن الصلاح بمراده من الشذوذ هنا، وقد ذكر في نوعه ثلاثة أقوال[9]:

- أحدها: مخالفة الثقة للأرجح منه.[10]

---

[1] شرح علل الترمذي 94/1.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

[5] المصدر نفسه.

[6] الأحاديث الضعيفة التي عليها العمل: 124، بتصرف.

[7] انظر: نزهة النظر: 85، بتصرف .

[8] هدي الساري 384/1.

[9] تدريب الراوي 64/1.

[10] نقله الحاكم عن الشافعي: "ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس". انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: 119.

- والثاني: تفرد الثقة مطلقا (بما لا أصل له ولا متابع).

- والثالث: تفرد الراوي (وهو ما دون مرتبة الثقة) مطلقا (بما لا متابع له).

قال السيوطي: "والظاهر أنه أراد هنا الأول"[1]. فيقتصر معنى الشذوذ المنفي في الصحيح على القسم الأول وهو: الفرد المخالف[2]. وهذا ما أكده كل من الزركشي وابن حجر -في تنكيتهما على كتاب ابن الصلاح- حين شرحا قيد نفي الشذوذ في حد الحديث الصحيح، فذكرا أن المراد بالشذوذ المنفي في حد الصحيح هو[3]: المخالفة. وقال الحافظ ابن حجر: "مراده بالشاذ هنا ما يخالف الراوي فيه من هو أحفظ منه أو أكثر كما فسره الشافعي، لا مطلق تفرد الثقة كما فسره به الخليلي"[4].

وقال الزركشي: "من شرط الحكم على الحديث بالصحة ألا يكون شاذا، والشاذ أن يروي الثقة حديثا مخالفا لرواية من هو أحفظ منه وأضبط"[5]. ثم قال: "ومخالفة الثقات على قسمين: غالبة، ونادرة، فمتى خالف الثقات فيما رواه غالبا لم يكن حافظا، ومتى خالفهم نادرا ولو في حديث واحد كانت مخالفته شذوذا، فاحتاج المصنف أن يذكر في حد الصحيح السلامة من الشذوذ وكون الراوي ضابطا".[6]

وقال نور الدين عتر: "والحقيقة أن نفي الشذوذ يتحقق بالشروط السابقة، لكنهم صرحوا بانتفائه؛ لأن الضبط ملكة عامة بالنسبة لجملة أحاديث الراوي، إلا أنه قد يحتمل أن يقع منه وهم في حديث ما، دون أن يفقد صفة الضبط لسائر حديثه، فهذا يخل بصحة الحديث الذي وهم فيه فقط، لذلك صرحوا بنفي الشذوذ."[7]

---

[1] تدريب الراوي 64/1.

[2] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 77.

[3] المرجع نفسه: 79.

[4] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 236/1.

[5] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 101/1-102.

[6] المصدر نفسه 102/1.

[7] منهج النقد في علوم الحديث: 243.

5.2.1-الشـرط الخامس: السـلامة من العلة (نفي العلة)، والعلة عبارة عن أسـباب خفية غامضـة قادحة في الحديث، مع أن ظاهره السـلامة منها[1]، وهي التي قال عنها الحاكم: "وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل"[2]، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر.[3]

مثال الصحيح: حديث أنس، أن رجلا سأل النبي ﷺ عن الساعة، فقال: متى الساعة؟ قال: «وماذا أعددت لها». قال: لا شيء، إلا أني أحب الله ورسوله، فقال: «أنت مع من أحببت». قال أنس: فما فرحنا بشـيء، فرحنا بقول النبي ﷺ: «أنت مع من أحببت»، قال أنس: «فأنا أحب النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر، وأرجو أن أكون معهم بحبي إياهم، وإن لم أعمل بمثل أعمالهم»[4].

3.1-**أقسام الحديث الصحيح**:

يتفاوت الصحيح في القوة بحسب تفاوته في الأوصاف المقتضية للتصحيح فما يكون في الدرجة العليا من العدالة، والضبط، وسائر الصفات الـمعتبرة في التصحيح يكون أصـح ممن دونه، وعبارات أئمة الجرح والتعديل تنم عن تفاوت الرواة في الصـفات.

وينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين:

1.3.1- الصـحيح لذاته: هو ما رواه عدل تام الضـبط بسـند متصـل، غير معلل ولا شاذ[5]. أي ما اشتمل من الصفات المذكورة في تعريف الصحيح على أعلاها.

مثاله:

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 90.

[2] معرفة علوم الحديث: 112.

[3] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 89.

[4] أخرجه البخاري في صـحيحه، ك: الـمناقب، ب: مناقب عمر بن الخطاب 12/5(3688). وقد أورده البخاري في أربعة مواضع من صحيحه، وجمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه "كتاب الـمحبين مع الـمحبوبين" وبلغ الصحابة فيه نحو العشـرين، وفي رواية أكثرهم بهذا اللفظ وفي بعضها بلفظ أنس. انظر: عشرون حديثا من صحيح البخاري دراسة أسانيدها وشرح متونها: 96.

[5] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر 722/4.

- ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه[1] قال: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، قال: «سمعت رسول الله ﷺ قرأ في المغرب بالطور».

- ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه[2] قال: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، أن رجلا سأل النبي ﷺ عن الساعة، فقال: متى الساعة؟ قال: «وماذا أعددت لها». قال: لا شيء، إلا أني أحب الله ورسوله ﷺ، فقال: «أنت مع من أحببت». قال أنس: فما فرحنا بشيء، فرحنا بقول النبي ﷺ: «أنت مع من أحببت» قال أنس: «فأنا أحب النبي ﷺ وأبا بكر، وعمر، وأرجو أن أكون معهم بحبي إياهم، وإن لم أعمل بمثل أعمالهم».

2.3.1- الصحيح لغيره: هو الحسن لذاته إذا تعدد تطرقه. أي ما قصر عن الدرجة العليا في بعض الشروط كالضبط لكن انجبر ذلك القصور بتعدد الطرق، فإن لم ينجبر بتعدد الطرف فهو الحديث الحسن لذاته، فالصحيح لغيره أصله حسن لذاته ثم ارتقى بتعدد الطرق إلى الصحيح لغيره.[3]

فإذا جاء الحديث الحسن لذاته من وجه آخر انجبر ما فيه من خفة الضبط فيرتقي بذلك من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين، فيعتضد أحدهما بالآخر، وذلك لأن الراوي في الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهورا بالصدق والستر، فإذا روي حديثه من غير وجه، ولو وجها واحدا، قوي بالمتابعة وزال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه ن فارتفع حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح، ويسمى هذا النوع بالصحيح لغيره.[4]

---

[1] صحيح البخاري، ك: الأذان، ب: الجهر في المغرب 153/1(765).

[2] صحيح البخاري ،ك: أصحاب النبي ﷺ، ب: مناقب عمر بن الخطاب 12/5(3688).

[3] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 230.

[4] توجيه النظر إلى أصول الأثر 363/1، و علوم الحديث ومصطلحه 159/1.

فالحديث الذي يرويه من هو أقل ضبطا من شرط الصحيح لذاته، ووجد له بالاعتبار متابعات وشواهد تثبت صحته، يكون صحيحا لغيره[1]، لأنه صحح لأمر أجنبي عنه، بأن روي من غير وجه، فقوي بالمتابعة وزال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه فارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة[2]. قال ابن الصلاح: «إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، وروي مع ذلك حديثه من غير وجه، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقي حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح».[3]

وقال جمال الدين القاسمي: «اعلم أن الحسن إذا روي من وجه آخر ترقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين، فيعتضد أحدهما بالآخر؛ وذلك لأن الراوي في الحسن متأخر عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشهورا بالصدق، والستر فإذا روي حديثه من غير وجه ولو وجها واحدا قوي بالمتابعة، وزال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه، فارتفع حديثه من درجة الحسن إلى الصحيح».[4]

مثاله: ما رواه الإمام الترمذي[5] من حديث **محمد بن عمرو**[6]، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "لولا أن أشق على أمتي، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة".

---

[1] نظرية الاعتبار عند المحدثين: 422، بتصرف.

[2] قواعد التحديث للقاسمي: 80، وعلوم الحديث ومصطلحه لصبحي الصالح 159/1، بتصرف.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 35.

[4] قواعد التحديث للقاسمي: 103.

[5] جامع الترمذي، ك: الطهارة، ب: السواك 34/1(22)، وقال: "وحديث أبي هريرة، إنما صح لأنه قد روي من غير وجه".

[6] قال ابن الصلاح" :محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم؛ لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أخر، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح". انظر: مقدمة ابن الصلاح: 35.

وتعرف صحة الحديث بأمور ثلاثة[1]:

- الأول: أن يكون في مصنف التزم فيه الصحة إذا كان مصنفه ممن يعتمد قوله في التصحيح "كصحيحي البخاري ومسلم".

- الثاني: أن ينص على صحته إمام يعتمد قوله في التصحيح ولم يكن معروفا بالتساهل فيه.

- الثالث: أن ينظر في رواته وطريقة تخريجهم له، فإذا تمت فيه شروط الصحة حكم بصحته.

4.1- **حكم الحديث الصحيح:**

أجمع العلماء من أهل الحديث ومن يعتد به من الفقهاء والأصوليين على أن الحديث الصحيح حجة يجب العمل به، سواء كان روايه واحدا لم يروه غيره، أو رواه معه راو آخر، أو اشتهر برواية ثلاثة فأكثر ولم يتواتر. [2]

5.1- أول من جمع الصحيح[3]:

أول من اعتنى بجمع الصحيح المجرد، هو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (194هـ- 256هـ)، وتلاه في هذا العمل تلميذه وصاحبه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري(205هـ-261هـ). قال أبو عبد الله الحميدي: "لم نجد من الأئمة الماضين رضي الله عنهم أجمعين من أفصح لنا في جميع ما جمعه بالصحة إلا هذين الإمامين".[4]

---

[1] مصطلح الحديث: 8.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: 244.

[3] أي في مقاصد الكتاب وموضوعه، ومتون الأبواب دون التراجم ونحوها؛ لأن في بعضها ما ليس من ذلك قطعا. انظر: مقدمة ابن الصلاح: 26.

[4] الجمع بين الصحيحين 77/1.

لكن ذهب بعض العلماء إلى أن الـموطأ أول ما صنف في الحديث الصحيح، لما علم من تحري الإمام مالك في اختيار أحاديثه. وقد اعترض على هذا الرأي بأن مالكا لم يخص كتابه بالحديث الصحيح، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع والبلاغات أيضا.[1]

6.1-**منزلة الصحيحين**:

هما أصح الكتب وأوثقها بعد كتاب الله سبحانه، ومن اطلع على شروط البخاري ومسلم وما أخذوا به نفسيهما من مراعاة التحري والتحوط في إخراج الصحيح وما كانا عليه من سعة الحفظ، وتفوق النظر، والبصر بنقد الرجال ومعرفة العلل؛ ليجزم بأن كتابيهما أصح كتب الحديث قاطبة.[2]

قال النووي(ت676هـ): "وأصح مصنف في الحديث بل في العلم مطلقا الصحيحان للإمامين القدوتين أبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبى الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رضى الله عنهما فلم يوجد لهما نظير في الـمؤلفات"[3]. وقال: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو الـمذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث".[4]

قال الـمازري(ت536 هـ): "والتحقيق أن البخاري ومسلما قد سبقا في تحري الصحة، وامتازا بالدقة فتفضيل أحدهما على الآخر محل نظر فكل واحد منهما له مميزاته،

[1] منهج النقد في علوم الحديث: 251.

[2] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 235.

[3] شرح النووي على مسلم 4/1.

[4] شرح النووي على مسلم 14/1.

وله ما يدعو إلى تفضـيله، فالقطع بتفضـيل أحدهما يكاد يكون بعيدا الـــمنال لأن الناظر فيهما يدعوه كل واحد منهما بأن يفضله".[1]

7.1-هل استوعب البخاري ومسلم كل الصحيح؟

لم يستوعب البخاري ومسلم في صحيحهما كل الأحاديث الصحيحة، ولا التزما إخراج كل الصحاح، وإنما أخرجا من الصحيح ما هو على شـرطهما، وقد نبها على أنهما تركا كثيرا من الحديث الصحيح مخافة الطول[2].

قال البخاري: "ما أدخلت في كتابي إلا ما صح، وتركت من الصحاح مخافة الطول".[3]

وقال الإمام مســلم: "ليس كل شــيء عندي صـحيح وضــعته هاهنا - يعني في كتابه الصحيح - إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه"[4]. فلا يعتقد أن ما ليس في الصحيحين ليس بصحيح بل قد تصح أحاديث ليســت في صحيحي البخاري ومسـلم، ويدل على ذلك أيضا أنهما قد صححا أحاديث ليست في كتابيهما، حيث ينقل الترمذي وغيره عن البخاري تصحيح أحاديث ليست في الجامع الصحيح، بل في السنن وغيرها.[5]

8.1-مراتب الصحيح باعتبار ما دونه الأئمة في تصانيفهم[6]:

لأجل تفاوت الصحيح بتفاوت أوصاف رواته، رتب أئمة الحديث الأحاديث الصحاح[7] باعتبار تفاوت درجاته في القوة إلى سبعة أقسام[8]:

---

1 المعلم بفوائد مسلم 187/1.

2 منهج النقد في علوم الحديث: 250.

3 مقدمة ابن الصلاح: 19.

4 مقدمة ابن الصلاح: 20.

5 الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 25.

6 مقدمة ابن الصلاح: 27.

7 الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 231.

8 وفائدة هذا التقسيم تظهر عند التعارض والاضطرار إلى الترجيح. انظر: توجيه النظر 727/2.

- فأولهما: صحيح أخرجه البخاري ومسلم جميعا[1].

- الثاني: صحيح انفرد به البخاري، أي عن مسلم.

- الثالث: صحيح انفرد به مسلم، أي عن البخاري.

- الرابع: صحيح على شرطهما [2] لم يخرجاه.

- الخامس: صحيح على شرط البخاري لم يخرجه.

- السادس: صحيح على شرط مسلم لم يخرجه.

- السابع: صحيح عند غيرهما، وليس على شرط واحد منهما.

هذه أمهات أقسامه، وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا: "صحيح متفق عليه"[3]، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به.[4]

9.1-ذكر المصنفات المسماة بـ (الصحاح):

وهي الكتب التي التزم أصحابها فيها الصحة، ولكن لم يستقم هذا بحسب واقع الحال إلا للشيخين البخاري ومسلم، وأما سواهما فقد وقع في تصانيفهم الحسن والضعيف[5]. ومن المصنفات الموسومة بالصحيح: صحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم وموطأ مالك[6]، وقد صرح الخطيب وغيره بأن الموطأ مقدم

---

[1] أُلِّف في ذلك كتاب "اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان" للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي(ت1388هـ)، وقد رتَّبه وفقا لترتيب الإمام مسلم، وقد بلغ مجموع الأحاديث في كتاب "اللؤلؤ والمرجان"(1906) حديثا. انظر: كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة: 8.

[2] والمراد بقولهم على شرطهما: أن يكون رجال إسناده في كتابيهما؛ لأنه ليس لهما شرط في كتابيهما ولا في غيرهما. انظر: تدريب الراوي 137/1.

[3] وقالوا مجموع الأحاديث المتفق عليها ألفان و ثلثمائة وستة وعشرون. انظر: مقدمة في أصول الحديث: 86.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 27.

[5] الحديث الموضوع أسبابه: 60، بتصرف.

[6] البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 773/2، بتصرف.

على كل كتاب من الجوامع والـــمسـانيد، فعلى هذا هو بعد صحيح الحاكم، ولولا ما فيه من المرسلات والمنقطعات لقدمته عليه.[1]



1.9.1-التعريف بصحيح البخاري[2]:

الـــمسمى العلمي هو: الجامع الـــمسند الصحيح الـــمختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.[3]

- مصنفه: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري.[4]
- ولد في بخارى في خراسـان الكبرى (أوزباكسـتان)، سـنة 194هـــ، توفي والده وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، وأقبل على طلب العلم منذ الصغر.[5]

---

[1] البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 784/2.

[2] أحسن طبعاته: الطبعة السلطانية نسبة لـ "السلطان عبد الحميد"، والتي تعود للنسخة اليونينية نسبة لـ "أبي الحسين اليونيني (701هـ)".

[3] ذكره النووي.

[4] انظر ترجمته في: تاريخ بغداد 322/2، 374، وتهذيب الكمال في أسـماء الرجال 430/24(5059)، وتاريخ الإسلام 140/6(409)، وهدى الساري لابن حجر 477/1.

[5] الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح: 32.

• سمع الكثير ببلده من سادة وقته[1]، ورحل سنة عشر ومائتين في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق كلها، وبالحجاز، والشام، ومصر.[2]

• بدت عليه علائم الذكاء والبراعة منذ حداثته، فكان رحمه الله قوي الذاكرة سريع الحفظ[3]،حفظ القرآن -وهو صبي- ثم استوفى حفظ حديث شيوخه البخاريين، وقرأ كتب ابن المبارك حين استكمل ست عشرة سنة، فرحل في هذه السن إلى البلدان وسمع من العلماء والمحدثين وأكب عليه الناس وتزاحموا عليه ولم تبقل لحيته.[4]

• تردد على شيوخ كثر، من بينهم: عبد الله بن يوسف التنيسي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وهشام بن عبدالملك الطيالسي، وإسحاق بن راهويه، والإمام علي بن المديني الذي له في نفس الإمام البخاري شأن ومكانة؛ حيث يقول فيه: "ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني"، وغير هؤلاء الشيوخ العظام شيوخ كثر لا يقلون عنهم قدرا. قال البخاري: كتبت عن ألف شيخ وأكثر عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر ما عندي حديث إلا وأذكر إسناده.[5]

• روى عنه من الأعلام خلق كثير، قال محمد بن يوسف الفربري: "سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يروى عنه غيري"[6].

---

[1] تاريخ الإسلام 140/6.

[2] تاريخ بغداد 322/2.

[3] الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح: 33.

[4] منهج النقد في علوم الحديث: 252.

[5] تاريخ دمشق لابن عساكر 58/52، وانظر: تاريخ بغداد 329/2.

[6] تاريخ بغداد 328/2. وقد سمع الفربري الصحيح من البخاري في سنوات(248هـ) إلى(255هـ)، وهو مقارب جدا لوفاة الإمام البخاري(256هـ). انظر: روايات الجامع الصحيح ونسخه 455/2.

من هؤلاء: مسلم بن الحجاج(ت261هـ)، ومحمد بن عيسى الترمذي(ت279هـ)، وأبوحاتم الرازي(ت277هـ)، وأبو زرعة الرازي(ت264هـ)، وصالح بن محمد "جزرة"(ت293هـ)، وأبو بكر ابن خزيمة(ت311هـ).

• توفي رحمه الله في (خرتنك) من قرى سمرقند، سنة ست وخمسين ومائتين (256هـ)، وعمره اثنتان وستون سنة.[1]

• من أبرز مصنفاته:

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، والمعروف بصحيح البخاري.

- الأدب المفرد - التاريخ الكبير - التاريخ الصغير - كتاب الضعفاء الصغير

- خلق أفعال العباد - رفع اليدين في الصلاة - القراءة خلف الإمام

• الباعث على تصنيفه للجامع الصحيح[2]: ذكر ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري[3] أسبابا ثلاثة:

- أحدها: أنه وجد الكتب التي ألفت قبله بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغثه سمين، قال فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب في صحته أمين.

- الثاني: وقوى عزمه على ذلك ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهوية وساق بسنده إليه أنه قال: "كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: "لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله ﷺ"، قال: "فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الصحيح". وهذا يدل على عقلية مبتكرة مبدعة، إذ أخذت هذه الكلمة منه الاهتمام وبعثته للعمل على تأليف كتابه.

[1] تاريخ بغداد 357/2.

[2] الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح: 38.

[3] فتح الباري لابن حجر 6/1.

- الثالث: رؤيته في الـــمنام أنه يحمل مروحة ويتبع بها النبي ﷺ، قال البخاري: "رأيت النبي ﷺ وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض الـــمعبرين فقال لي: "أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح.

• مدة التأليف: قال البخاري: "صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"[1]. قال: «أحفظ مئة ألف حديث صحيح، ومئتي ألف حديث غير صحيح».

• عدد الكتب في الصحيحين: يوجد في صحيح البخاري(97) كتـــابا، أولها: "كتاب بدء الوحي"، وآخرها" :كتاب التوحيد".

• عدد أحاديث صحيح البخاري[2]: روي عن البخاري أنه قال: أحفظ مائة ألف حديث صـــحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صـــحيح. وروي عنه أنه قال: أخرجت هذا الكتاب .يعني الجامع الصحيح .من زهاء ستمائة ألف حديث.[3]

وقد حرر الحافظ ابن حجر عدد الأحاديث الـــمرفوعة في صحيح البخاري والـــمعلقة وأوضح ذلك في مقدمة الفتح إجمالا وتفصيلا، وإليك خلاصة ما انتهى إليه:

1 - عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بما فيها المكررة (7397) حديثا.

2 - عدد الأحاديث المرفوعة المعلقة بما فيها المكررة (1341) حديثا.

3 - عدد ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات (344) حديثا.

4 - عدد ما فيه من الموصول والمعلق والمتابعات المرفوعة بالمكررة (9082) حديثا.

5 - عدد الأحاديث المرفوعة الموصولة بدون تكرار (2602) حديثا.

6 - عدد الأحاديث المعلقة بدون تكرار (159) حديثا.

7 - عدد الأحاديث المرفوعة موصولة أو معلقة بدون تكرار (2761) حديثا.

---

[1] تاريخ بغداد 333/2.

[2] الإمام البخاري وكتابه الجامع الصحيح: 41.

[3] المعلم بشيوخ البخاري ومسلم: 16.



2.9.1-التعريف بصحيح مسلم:

الـمسمى العلمي هو: الـمسند الصحيح الـمختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ.

- مصنفه: الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسين النيسابوري[1]، ولد في نيسابور (مدينة بخرسان) سنة 204هـ، وقيل 206هـ
- ابتدأ سمـــاعه سنة ثماني عشرة ومائتين(218هــ)، ولم يكن تــجاوز عمره الثانية عشرة، بدأ رحلته في طلب العلم قبل الثلاثين (230هـ)، فطاف البلاد الإسلامية ورحل إلى الحجاز ومصر والشـــام والعراق ومصر[2]. ولما قدم البخـــاري نيسابور لازمه وأفاد منه وكان يعظم الإمام البخاري ويتواضع له، حتى قال له يوما: دعني حتى أقبل رجليك

---

[1] انظر ترجمته في: التقييد لمعرفة رواة السـنن والمسـانيد: 446(599)، وسـير أعلام النبلاء 557/12(217)، وتهذيب الكمال 499/27 (5923)، وتهذيب التهذيب 126/10(226).

[2] المعلم بفوائد مسلم 157/1، وسير أعلام النبلاء 558/12.

ياأستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث وعلله[1]. قال أبو بكر الخطيب كان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين الذهلي بسببه.[2]

- من أبرز شيوخه الذين تردد عليهم وهم كثر[3]، منهم من أخرج عنهم في الصحيح، وعدتهم مائتان وعشرون رجلا.[4]

منهم: يحيى بن يحيى التميمي، والقعنبي أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة، وإسماعيل بن أبي أويس، وسعيد بن منصور أبي عثمان المروزي، وعون بن سلام، وأحمد بن حنبل.

- وممن أكثر الرواية عنهم في صحيحه[5]: أبو بكر بن أبي شيبة (1540ح)، وأبو خيثمة زهير بن حرب (1281ح)، ومحمد بن المثنى(772ح)، وقتيبة بن سعيد(668ح)، ومحمد بن عبد الله بن نمير(573ح)، وأبو كريب محمد بن العلاء(556ح).
- وله شيوخ سوى هؤلاء لم يخرج عنهم في صحيحه، كعلي بن الجعد، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي.
- روى عنه[6] الترمذي حديثا واحدا[7]، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، وأحمد بن علي بن حسنويه، ومحمد بن مخلد الدوري، وأبو عمرو المستملي، وأبو بكر ابن خزيمة، وأبو عوانة، وعلي بن الحسم الهلالي، ومحمد بن عبد الوهاب الفراء، وهما من شيوخه.

---

[1] المعلم بشيوخ البخاري ومسلم: 16.

[2] تذكرة الحفاظ للذهبي 126/2.

[3] ذكر الذهبي أنهم: (220) شيخا أخرج عنهم في الصحيح. ورد ذكرهم في: سير أعلام النبلاء 558/12، وتهذيب الكمال 499/27.

[4] سير أعلام النبلاء 561/12.

[5] تهذيب التهذيب126/10، والإمام مسلم وصحيحه لعبد المحسن العباد: 2.

[6] انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 447، وتهذيب التهذيب 126/10.

[7] عن يحيى بن يحيى عن أبي معاوية عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة حديث: "احصوا هلال شعبان لرمضان" ما له في جامع الترمذي غيره. انظر: تهذيب التهذيب 126/10.

- توفي بنيسابور سنة إحدى وستين ومائتين (261هـ)، عن سبع وخمسين سنة.[1]
- من أهم مصنفاته: لمسلم تآليف عدة[2] منها:

- الجامع الصحيح - الأسماء والكنى - المنفردات والوحدان - التمييز

• الباعث على تصنيفه للجامع الصحيح: ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه[3] سبب تأليفه الصحيح، وهو أن أحدهم رغب في التعرف على جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك سأله أن يلخصها له في تأليف بلا تكرار.

وأيضا بسبب انتشار الأحاديث الواهية والضعيفة بين العوام.[4]

• مدة التأليف: قال أحمد بن سلمة: كنت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة[5]. وقد صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الألفاظ، ويتحرى في السياق.[6]

• عدد لكتب والأحاديث في صحيح مسلم: صحيح مسلم مقسم إلى كتب، وكل كتاب يقسم إلى أبواب بغير ترجمة، وعدد كتبه (54)كتابا، أولها: "كتاب الإيمان"، وآخرها : "كتاب التفسير."

وقد أثبت تحقيق فؤاد عبد الباقي فيه تراجم الأبواب التي وضعها الإمام النووي وهي ليست من عمل مسلم، كما قام بترقيم الأحاديث الأصلية فيه فبلغت:(3033) حديثا[7]، وبلغ مجموع كتب صحيح مسلم أربعة وخمسين (54) كتابا.

---

[1] انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن: 449، وسير أعلام النبلاء 580/12، وتهذيب الكمال 507/27.

[2] المعلم بفوائد مسلم 158/1.

[3] مقدمة صحيح مسلم 3/1.

[4] انظر: مقدمة صحيح مسلم 28/1.

[5] سير أعلام النبلاء 566/12.

[6] فتح الباري لابن حجر 12/1.

[7] كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة: 18.

قال محمد الـــماسرجسي: "سمعت مسلم بن الحجاج يقول: صنفت هذا الـــمسند الصـــحيح من ثلاثمائة ألف حديث مســـموعه"[1]. وذكر ابن الصـــلاح بأن جميع ما في صـحيح مســـلم بلا تكرار نحو أربعـة آلاف[2]، وبلغـت أحـاديـث الجـامع الصـــحيح بالمكررات سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين (7275) حديثا.[3]

- شـــرط مســـلم في صـــحيحـه: قســـم الإمـام مســـلم الرواة إلى ثلاث طبقـات[4]:

1) الأولى ما رواه الحفاظ المتقنون، وقد التزم بتخريج رواياتهم في الأصول.

2) والثانية ما رواه الـمستورون الـمتوسطون في الحفظ والإتقان، ممن يشملهم اسم الستر والصدق، فيخرج لهم في المتابعات والشواهد.

3) والثالثة ما رواه الضعفاء والمتروكون، فهؤلاء يمسك عن حديثهم ولا يعرج عليهم.

قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: "شرط مسلم في صحيحه: أن يكون الحديث متصـل الإسـناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سـالـــما من الشـذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر".[5]

قال ابن رجب: "وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضـابط، ومن في حفظه بعض شـــيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه".[6]

---

[1] التقييد لمعرفة رواة السنن: 447، وسير أعلام النبلاء 565/12، وتذكرة الحفاظ للذهبي 126/2.

[2] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 25.

[3] انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة: 120، والـمعلـم بفوائد مسلـم 161/1، وكيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة: 18.

[4] مقدمة صحيح مسلم 5/1، وصيانة صحيح مسلم: 91.

[5] صيانة صحيح مسلم: 72.

[6] شرح علل الترمذي 613/2.

- منزلته بين كتب السـنة: صـحيح مسـلم هو أحد الصـحيحين اللذين هما أصـح الكتب بعد كتاب الله تعالى[1]. وذهب أبو علي النيسابوري[2] من الـمشارقة ومسلمة بن القاسم القرطبي، ومحمد بن علي الـمازري، وأبو محمد بن حزم الأندلسي من[3] الـمغاربة، إلى تفضيل صحيح مسلم على صحيح البخاري[4]. والجمهور يقولون إن هذا فيما يرجع إلى حسن البيان وجوده الوضع والترتيب ورعاية دقائق الإشارات ومحاسن النكات في الأسانيد[5].

قال النووي: "سلك مسلم رحمه الله في صحيحه طرقا بالغة في الاحتياط والاتقان والورع والـمعرفة وذلك مصرح بكمال ورعة وتمام معرفته وغزارة علومه وشدة تحقيقه بحفظه وتقعيده في هذا الشأن وتمكنه من أنواع معارفه وتبريزه في صناعته وعلو محله في التمييز بين دقائق علومه لا يهتدي إليها إلا أفراد في الأعصار".[6]

وقال ابن حجر: "حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والـمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير بقطيع ولا رواية بمعنى".[7]

[1] وقيل بتقديم موطأ مالك وصحيح البخاري وجعل صحيح مسلم الثالث من الأصول الستة. قاله: رزين وابن الأثير في جامع الأصول. انظر: المعلم بفوائد مسلم 159/1.

[2] قال الحافظ ابن منده: "سمعت أبا عليّ النّيسابوريّ الحافظ يقول: ما تحت أديم السّماء كتاب أصحّ من كتاب مسلم". انظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 447، وسير أعلام النبلاء 566/12.

[3] المعلم بفوائد مسلم 184/1.

[4] البداية والنهاية 551/14.

[5] مقدمة في أصول الحديث: 85.

[6] شرح النووي على مسلم 21/1.

[7] تهذيب التهذيب 127/10.


منهج مسلم في صحيحه
صدر مصنفه بمقدمة
ولم يترجم للأبواب، لكنه في حكم المبوّب؛ لجمعه الأحاديث في الموضوع الواحد في موضع واحد
جمع طرق الحديث في موضع واحد غالبا، ويسوقها تامة، ولا يقطّعها
كثيرا ما يجمع الطرق بالتحويل في الأسانيد، وفي حالة العطف على الشيوخ فإنه يعين من له اللفظ
اقتصر على المرفوع دون الموقوف، وعلى المتصل دون المعلق

المقارنة بين الصحيحين[1]:

ما اختص به البخاري	ما اختص به مسلم
- لم يضع مقدمة لمصنفه، و افتتحه بكتاب بدأ الوحي، وذكر في مطلعه حديث النية. - اعتنى ببيان الأحكام، واستنباط الفوائد الفقهية؛ لذلك فهو يكرر الحديث ويرويه في كل موطن بإسناد جديد، ويذكر كل رواية في الباب الذي يناسبها. ويقطع الأحاديث ويفرقها في أبواب متعددة للاستدلال بها على ما يترجم به من المسائل، لأنه أراد أن يكون كتابه كتاب رواية ودراية. يورد الموقوف أيضا، وهو ليس على شرطه. - جملة ما في صحيح البخاري من التعاليق واحد وأربعون وثلاث مئة وألف حديث، وغالبها مكرر مخرج في الكتاب أصوله أو متونه، وليس في الكتاب من المتون التي لم تخرج في الكتاب إلا مئة وستون حديثا. وقد جمع الحافظ ابن حجر جميع هذه التعاليق ووصلها في كتاب مستقل سماه: " تغليق التعليق". - الناحية الفقهية بادية في تراجم أبوابه، وفيها يتجلى فقهه وعلمه واستنباطه الدقيق وفهمه. - قليلا ما يجمع بين الأسانيد، وذكر ابن حجر أن البخاري إذا عطف بين الشيوخ فاللفظ للأخير، فقال: "وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنه إذا أورد الحديث عن غير واحد فإن اللفظ يكون للأخير".	- صدر مصنفه بمقدمة. - اعتنى مسلم بالصناعة الحديثية في ترتيبه لكتابه، ولم يقصد فقه الحديث، بل قصد إبراز الفوائد الإسنادية؛ لذلك فإنه يروي الحديث في أنسب المواضع به، ويجمع طرقه وأسانيده في ذلك الموضع، ويسوقها تامة ولا يقطعها، مما يجعل كتابه أسهل تناولا، ولم يكرر شيئا منها في مواضع أخرى، إلا مواضع قليلة. - يقتصر مسلم على ذكر الأحاديث المسندة، ولم يذكر المقاطيع ولا المراسيل، و اقتصر على المرفوع دون الموقوف، وعلى المتصل دون المعلق. وعدد الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم اثني عشر حديثا، وصلها مسلم في موضع آخر من صحيحه، إلا حديث أبي جهيم. - رتب مسلم كتابه على أبواب فهو مبوب في الحقيقة؛ ولكنه لم يذكر تراجم الأبواب فيه، لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك، وهو في حكم المبوب؛ لجمعه الأحاديث في الموضوع الواحد في موضع واحد. وقد اضطلع الإمام النووي بوضع أبواب له وبين أنه حريص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها. - كثيرا ما يجمع الطرق بالتحويل في الأسانيد، وفي حالة العطف على الشيوخ فإنه يعين من له اللفظ.

[1] انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي 126/2، وهدي الساري لابن حجر 436/1، وشرح النووي على مسلم 21/1، والمعلم بفوائد مسلم 161/1، وفتح الباقي بشرح ألفية العراقي 129/1، ومنهج النقد في علوم الحديث: 254، ومناهج المحدثين لسعد بن عبد الله الحميد: 34 - 35، وكيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة: 9، 16.

3.9.1-التعريف بموطأ الإمام مالك

- مصنفه[1]: هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة، من كبار أتباع التابعين وجلة الفقهاء والصالحين.
- ولد بالمدينة في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان.[2] سنة ثلاث وتسعين(93هـ) على الأصح، عام موت أنس خادم رسول الله ﷺ.[3]
- طلب مالك العلم وهو ابن بضع عشرة سنة، قال مالك: كانت أمي[4] تعممني وتقول لي: اذهب إلى ربيعة فتعلم من أدبه قبل علمه[5]. وكانت المدينة مليئة بالعلم والعلماء، غاصة بالمحدثين والفقهاء مما هيأ لاستقراره بها وعدم ارتحاله خارجها كما كان دأب المشتغلين بالعلم آنذاك[6]. وقد تأهل للفتيا، وجلس للإفادة، وله إحدى وعشرون سنة، وحدث عنه جماعة وهو حي شاب طري، وقصده طلبة العلم من الآفاق.[7]
- توفي سنة تسع وسبعين ومائة 179 هـ[8]، قال الواقدي: مات وهو ابن تسعين سنة. [9]، ودفن بالبقيع.

---

[1] انظر ترجمته في: مشاهير علماء الأمصار: 223(1110)، طبقات الفقهاء أبو اسحاق الشيرازي: 67، وسير أعلام النبلاء 48/8(10).

[2] ترتيب المدارك وتقريب المسالك 118/1.

[3] سير أعلام النبلاء 49/8.

[4] وأمّه هي: عالية بنت شريك الأزديّة. انظر: سير أعلام النبلاء 49/8.

[5] ترتيب المدارك وتقريب المسالك 130/1.

[6] الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين: 256.

[7] سير أعلام النبلاء 55/8.

[8] ترتيب المدارك وتقريب المسالك 119/1، وتاريخ مولد العلماء ووفياتهم 405/1.

[9] انظر: طبقات الفقهاء: 68.

- وقد اتفق لمالك مناقب[1]:

-أحدها طول العمر وعلو الرواية

-وثانيتها الذهن الثاقب والفهم وسعة العلم

-وثالثتها اتفاق الأئمة على أنه حجة صحيح الرواية

-ورابعتها تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السنن

-وخامستها تقدمه في الفقه والفتوى، وصحة قواعده.

- أخذ مالك عن كبار التابعين وأئمة المحدثين، فجالس ابن هرمز سبعة عشرة عاما، واستفاد به كثيرا، كما جالس ابن شهاب الزهري فكان أثبت الناس في الرواية عنه وعن غيره.[2]

- والرواة عنه فيهم كثرة جدا بحيث لا يعرف لأحد من الأئمة رواة كرواته. وقد ألف الخطيب كتابا في الرواة عنه أورد فيه ألف رجل إلا سبعة. وذكر عياض أنه ألف فيهم كتابا ذكر فيه نيفا على ألف وثلاثمائة اسم، وعد في مداركه نيفا على ألف ثم قال: "إنما ذكرنا المشاهير وتركنا كثيرا"[3]، ومن دلائل فضله وشواهد نبله ورسوخ قدمه في العلم رواية بعض شيوخه عنه.[4]

قال جعفر الفريابي: "لا أعلم أحدا روى عنه الأئمة والجلة ممن مات قبله بدهر طويل إلا مالك"[5]. وقال أبو الحسن الدارقطني: "لا نعلم أحدا تقدم أو تأخر اجتمع له ما اجتمع لمالك".[6]

---

[1] تذكرة الحفاظ للذهبي 157/1.

[2] الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين: 256.

[3] شرح الزرقاني على الموطأ 57/1.

[4] الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين: 257.

[5] ترتيب المدارك وتقريب المسالك 176/1.

[6] المصدر نفسه 177/1.

التعريف بالــموطأ: صنف الإمام مالك الــموطــأ، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجــاز، ومزجه بأقــوال الصحابة وفتاوى التابعين، وبوبه على أبواب الفقه فأحسن ترتيبه وتبويبه، فكان كتابا حديثيا فقهيا، جمع بين الأصــل والفرع. فهو أول تدوين يعتبر في الحديث والفقه؛ إذ أقبل الخلق عليه وانتفعوا منه لتحريه في النقل، وانتقاء أحاديثه ورجاله، وفصاحة عبارته، وحسن أسلوبه الذي استحسنه كل من بعده إلى الآن، وهو أول من تكلم في أصول الفقه، وفي الغريب من الحديث، وفسر كثيرا منه في موطأه هذا.[1]

- تسميته بالــموطأ: قال ابن فهر: لم يسبق مالكا أحد إلى هذه التسمية، فإن من ألف في زمانه بعضهم سمى بالجامع، وبعضهم سمى بالــمصنف، وبعضهم بالــمؤلف، ولفظة الــموطأ بمعنى الــممهد الــمنقح، وقال مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء الــمدينة فكلهم واطأني عليه فسميته "الــموطأ"، وقال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكتاني الأصــفهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: موطأ مالك لم ســمي الموطأ؟ فقال: شيء صنعه ووطأه للناس حتى قيل "موطأ مالك".[2]
- سبب تأليف الــموطأ: ألف مالك كتــابه بإشارة من الخليفة أبي جعفر الــمنصور عليه، الذي قال له: يا أبا عبد الله إنه لم يبق على وجه الأرض أعلم مني ومنك وإني قد شغلتني الخلافة فضع أنت للناس كتــابــا ينتفعون به تجنب فيه رخص ابن عباس وشــدائد ابن عمر، ووطئه للناس توطئة. قال مالك: فو الله لقد علمني التصــنيف يومئذ.[3] فصنفه وسماه «الموطأ» أي المسهل[4]، وما فرغ منه حتى مات أبو جعفر.[5]

---

[1] الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي 406/1.

[2] شرح الزرقاني على الموطأ 62/1.

[3] تاريخ ابن خلدون 24/1.

[4] المصدر نفسه 684/7.

[5] شرح الزرقاني على الموطأ 62/1.

- تاريخ تأليف الـــموطأ: تأليفه "الـــموطأ" كان بعد ســنة(140هـــ)جزما أو بعد سنة(147هـ)، وفراغه منه بعد سنة(158هـ)جزما.[1]

واســتغرق تصــنيفه وتنقيحه أربعين عاما. فقد قال صــفوان بن عمر بن عبد الواحد عرضنا على مالك الـموطأ في أربعين يوما فقال كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوما قل ما تتفقهون فيه.[2]

- مرتبته: إن قول الشافعي: "لا أعلم كتـــابا في العلم أكثر صوابا من كتـــاب مالك"، إنما قاله قبل البخاري ومســـلم. وقد كانت كتب كثيرة مصــنفة في ذلك الوقت في الســنن، لابن جريح، وابن إسـحق - غير الســيرة - ولأبي قرة موسى بن طارق الزبيدي، ومصــنف عبد الرزاق بن همام، وغير ذلك. وكان كتاب مالك، وهو "الـــموطأ"، أجلها وأعظمها نفعا.[3]

أما قول الحافظ مغلطاي: "أول من صنف الصحيح مالك"[4]، فقد تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: "هو صــحيح عنده وعند من يقلده على ما اقتضـــاه نظره من الاحتجاج بالـــمرســل والـــمنقطع وغيرهما[5]، لا على الشــرط الذي اســتقر عليه العمل في حد الصحة".[6] وتعقبه السيوطي بقوله: ما فيه من الـــمراسيل فإنها مع كونها حجة عنده بلا شرط، وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالـمرسل، فهي أيضا حجة عندنا إذا اعتضد، وما من مرسل في الـموطأ إلا وله عاضد أو عواضد... فالصواب إطلاق أن الـموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء.[7]

---

[1] قاله الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في مقدمته على كتاب التعليق الممجد على موطأ محمد 16/1.

[2] ترتيب المدارك وتقريب المسالك 75/2.

[3] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 30.

[4] ذكره السيوطي في مقدمته على تنوير الحوالك: 7. وانظر: شرح الزرقاني على الـموطأ 63/1.

[5] تدريب الراوي 95/1.

[6] انظر: تنوير الحوالك على موطأ مالك: 7. وانظر: شرح الزرقاني على الـموطأ 63/1.

[7] تنوير الحوالك على موطأ مالك: 7. وانظر: مرقاة الـمفاتيح شرح مشكاة الـمصابيح 19/1، وشرح الزرقاني على الـموطأ 63/1.

• أما مرتبة الموطأ بين كتب السنة فقد اختلفت آراء العلماء في ذلك:

1) فقدمه جمهور المالكية على الصحيحين[1]، ومنهم القاضي أبو بكر بن العربي المالكي الإشبيلي الذي قال في شرح الترمذي: الموطأ هو الأصل واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كمسلم والترمذي.[2]

2) ومن العلماء من جعله في طبقة واحدة مع الصحيحين، كما فعل الدهلوي الحنفي[3] في "حجة الله البالغة". حيث قال: فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب، الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم...واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى، فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه.[4]

3) على أن جمهور المحدثين يعتبرونه دون مرتبة الصحيحين لاحتوائه على المرسل والمنقطع.[5]

4) وعده رزين السرقسطي(ت535هـ)سادس الكتب الخمسة، وتبعه على ذلك المجد ابن الأثير(ت606هـ) في جامع الأصول.[6]

• عدد أحاديث الموطأ: يختلف عددها لتباين روايات الموطأ عن الإمام مالك، كما أن مالكا كان دائم التهذيب والتنقيح للموطأ[7]. قال سليمان بن بلال: "لقد وضع مالك الموطأ وفيه أربعة آلاف حديث أو قال أكثر. فمات وهي ألف حديث ونيف يلخصها

---

[1] السنة مكانتها للسباعي 432/1، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة: 242.

[2] ذكره السيوطي في مقدمته على تنوير الحوالك: 6.

[3] السنة ومكانتها للسباعي 432/1، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة: 242.

[4] حجة الله البالغة 231/1.

[5] بحوث في تاريخ السنة المشرفة: 242.

[6] انظر: النكت لابن حجر 486/1.

[7] السنة ومكانتها للسباعي 434/1.

عاما عاما بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثل في الدين"[1]، وأبو بكر الأبهري يقول: "جملة ما في الـموطأ من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون(1720)حديثا، الـمسند منها ستمائة(600)حديثا، والـمرسل مائتان واثنان وعشرون(222)حديثا، والـموقوف ستمائة وثلاثة عشر(613)، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون(285)".[2]

وقال ابن حزم في كتاب مراتب الديانة: "أحصيت ما في موطأ مالك فوجدت فيه من الـمسند خمسمائة ونيفا، وفيه ثلاثمائة ونيف مرسلا، وفيه نيف وسبعون حديثا قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهاها جمهور العلماء".[3]

• **منهجية مالك في تصنيف الـموطأ:** اعتمد مالك في بناء موطئه على الروايات الـمرفوعة إلى النبي ﷺ أو مرسلة، وعلى قضايا عمر، وفتاوى ابن عمر، ثم على أقوال الفقهاء السبعة وفقهاء الـمدينة[4]. وقد عني فيه مالك بذكر ما عليه إجماع أهل الـمدينة في الدين والـمعاملات الشرعية[5]. وقد أثبت مالك في «الـموطأ» ما صح من علم، وحكم عن الخلفاء الراشدين، وأئمة الإسلام أهل الفقه، والتثبت من الصحابة والتابعين[6]. قال مالك موضحا منهجه في تصنيف كتاب: "فيه حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة والتابعين ورائيي، وقد تكلمت برأيي على الاجتهاد وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا". [7]

---

[1] ترتيب المدارك وتقريب المسالك 73/2.

[2] مقدمة كتاب تنوير الحوالك على موطأ مالك: 8.

[3] المرجع نفسه.

[4] انظر هذا الرابط:

http://www.habous.gov.ma/2012-01-26-16-13-00/51-2012-08-28-14-34-54.html

[5] كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا: 39.

[6] المصدر نفسه: 40.

[7] ترتيب المدارك وتقريب المسالك 73/2.

• فمجمل ما في الموطأ [1]:

1) أحاديث مروية عن النبي ﷺ بأسانيد متصلة، وهي جل ما في الموطأ.

2) أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد مرسلة.

3) أحاديث مروية بسند سقط فيه راو، وهو المنقطع.

4) أحاديث يبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي، ولا يذكر فيها أنه سمع رسول الله ﷺ، وهو الموقوف.

5) البلاغات، وهي قول مالك: «بلغني أن رسول الله ﷺ قال: ...».

6) أقوال الصحابة وفقهاء التابعين.

7) ما استنبطه الإمام مالك من الفقه المستند إلى العمل، أو إلى القياس، أو إلى قواعد الشريعة.

• وقد بوب مالك كتابه "الموطأ" على أبواب بحسب ما يحتاج إليه المسلمون في عباداتهم ومعاملاتهم وآدابهم، من معرفة العمل فيها الذي يكون جاريا بهم على السنن المرضي شرعا. وجعل في كتابه بابا جامعا في آخره، ذكر فيه ما لا يدخل في باب خاص من الأبواب المخصصة بفقه بعض الأعمال، وأضاف إلى ذلك ما استنبطه من الأحكام في مواقع الاجتهاد، مما يرجع إلى جمع بين متعارضين، أو ترجيح أحد الخبرين، أو تقديم إجماع أو قياس، أو عرض على قواعد الشريعة، فكان بحق كتاب شريعة الإسلام[2]. وشدد مالك الكراهية في رواية حديث النبي ﷺ بالمعنى، فقال: أحب إلي أن يؤتى به على ألفاظه.[3]

---

[1] كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا: 29.

[2] المسالك في شرح موطأ مالك 123/1، وكشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا: 27.

[3] انظر: الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: 178.

• شرط مالك في الرجال: كان مالك يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من سوى ذلك[1]:

1) لا يؤخذ من سفيه يعلن السفه، وإن كان أروى الناس
2) ولا يؤخذ من صاحب بدعة يدعو الناس إلى هواه
3) ولا من كذاب يكذب في حديث الناس، وإن كنت لا أتهمه في الحديث
4) ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث.

• البلاغات في الموطأ: بلاغات مالك هي من قبيل المعلقات، وقد صنف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع، والمعضل[2]، قال ابن عبد البر: بلاغات مالك ومرسلاته مما بلغه عن الرجال الثقات وما أرسله عن نفسه في موطئه ورفعه إلى النبي ﷺ وذلك أحد وستون حديثا[3].كلها مسندة من غير طريق مالك إلا أربعة لا تعرف[4]:

أحدها: إني لا أنسى ولكن أنسى لأسن.

والثاني: أن النبي ﷺ أري أعمار الناس قبله أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغه غيرهم في طول العمر فأعطاه الله ليلة القدر خيرا من ألف شهر.

والثالث: قول معاذ: آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ وقد وضعت رجلي في الغرز أن قال: «حسن خلقك للناس».

والرابع: إذا نشأت حجرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة.

[1] انظر: سير أعلام النبلاء 67/8، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 66/1.

[2] تدريب الراوي 242/1.

[3] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 161/24.

[4] شرح الزرقاني على الموطأ 63/1. وقد وصلها الإمام ابن الصلاح في: "وصل بلاغات الموطأ".

4.9.1-التعريف بصحيح ابن خزيمة:

لمحمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر النيسابوري(223هـ-311هـ)

وصـحيح ابن خزيمة لم يوجد سـوى قدر ربعه[1] فقط على نهاية كتاب الحج، وباقي الكتاب مفقود.[2]

• الاسم العلمي للمصنف مختصر الـمختصر من الـمسند الصحيح، عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصـولا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسـناد ولا جرح في ناقلي الأخبار.[3]

وهذا الاسـم يدل على أن كتابه هذا مختصـر من كتابه الكبير فقال خرجته بطوله في كتاب الصدقات من كتاب الكبير.[4]

قال الخطيب: "كتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الذي شـرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي ﷺ ".[5]

• وصـحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صـحيح ابن حبان، لشـدة تحريه، حتى أنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد.[6]

قال الحافظ ابن حجر: "حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة"[7]، وقال ابن كثير: "وكتب أخر التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حيان البسـتي، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيد ومتونا".[8]

---

[1] لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ: 213.

[2] مناهج المحدثين لسعد بن عبد الله الحميد: 100.

[3] صحيح ابن خزيمة 45/1.

[4] البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 777/2.

[5] الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي 185/2.

[6] تدريب الراوي 115/1.

[7] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 291/1.

[8] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 27.

فـــ"صحيح ابن خزيمة" ليس كـــ"الصحيحين"، بحيث يمكن القول إن كل ما فيه هو صحيح، بل فيه ما هو دون درجة الصحيح. وليس مشتملا على الأحاديث الصحيحة والحسنة فحسب، بل يشتمل على أحاديث ضعيفة أيضا إلا أن نسبتها ضئيلة جدا، إذا قورنت بالأحاديث الصحيحة والحسنة.[1]

• ويمتاز صحيح ابن خزيمة بعناوين طويلة لأبوابه فيها استنباطات فقهية دقيقة، ويتبع هذه الأبواب بالأحاديث. فكتابه هذا يعد كتابا فقهيا ذا أهمية بالغة، لأن هذه الاستنباطات من ابن خزيمة مبنية على أدلتها، مستندة إلى نصوص يخرجها في نفس الكتاب. يضاف إلى ذلك التعليقات المهمة على كثير من الأحاديث، إما يفسر فيها لفظا غريبا، أو يوضح معنى مستغلقا، أويرفع إشكالا، أو يزيل إبهاما، أو يجمع بين روايتين ظاهرهما التعارض، أو يذكر اسم رجل بتمامه إذا ذكر في الإسناد بالكنية أو اللقب، أو ذكر اسمه دون نسبه، كما يتكلم في بعض الرجال جرحا وتعديلا، ويرد رواية المدلس إذا كانت بالعنعنة ممن لا يحتمل تدليسه عنده، وكذا رواية بعض الضعفاء المختلطين وإن كانت من الاختلاط. وينص كذلك على عدم سماع بعض الرواة من شيوخهم، وبيانه لعلل الأحاديث الخفية على اختلاف أنواع هذه العلل، إما لسقط في الإسناد غير ظاهر، أو لقلب في المتن أو السند، أو غير ذلك من أنواع العلل.[2]

5.9.1-التعريف بصحيح ابن حبان[3]:

لابن حبان هو محمد من حبان، أبو حاتم البستي(280هـ-354هـ)، تلميذ ابن خزيمة.[4]

الاسم العلمي للمصنف: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها.

[1] صحيح ابن خزيمة 27/1، في(مقدمة التحقيق).

[2] مناهج المحدثين لسعد بن عبد الله الحميد: 101، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 247.

[3] وعدد أحاديث صحيح ابن حبان بالمكرر (7491) حديثا.

[4] من تلاميذ ابن حبان: الدارقطني، وكذلك الحاكم، و ابن منده .

- وصحيح ابن حبان، ترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على الـــمسانيد؛ وسماه: " التقاسيم والأنواع".[1]

وإنما ســماه بذلك؛ لأنه رتبه بطريقة مخترعة لم يســبق إليها، فلا هي على الأبواب ولا هي على المسانيد بل هي تقسيم أصولي فريد جاء على صورة بينها[2]، وهي:

- القسم الأول: الأوامر التي أمر الله عباده بها، وهي مائة وعشرة أنواع.
- القسم الثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها، وهي مائة وعشرة أنواع.
- القسم الثالث: الأخبار أي: إخباره -جل وعلا- وعما احتيج إلى معرفته، وهي ثمانون نوعا.
- القسم الرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها، وهي خمسون نوعا.
- القسم الخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها، يعني عن سائر الأمة.

فمجموع السنن: أربعمائة.

- وأما شرطه في صحيحه فقد صرح به في أول الكتاب فقال: وأما شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من الســنن: فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شــيخ من رواته خمسة أشياء[3]:

- الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.[4]
- والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.
- والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.[5]
- والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.[6]

---

[1] تدريب الراوي 115/1.

[2] تدوين الســنة النبوية في القرنين الثاني والثالث للهجرة: 45. وقد رتبه على الأبواب الفقهية الأمير علاء الدين علي بن بلبان(675هـ-739هـ)، وسماه: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

[3] صحيح ابن حبان 151/1.

[4] والعدالة في الإنسان أن يكون أكثر أحواله طاعة لله. انظر: هامش البحر الذي زخر 776/2.

[5] أن يعقل من الفقه بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار عن سننها. انظر: هامش البحر الذي زخر 776/2.

[6] قال في تفسير العلم: "أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبرا أو رواه من حفظه أو اختصره لم يحله عن معناه الذي أطلقه رسول الله ﷺ. انظر: هامش البحر الذي زخر 776/2.

- والخامس: المتعرى خبره عن التدليس.[1]

ثم قال: فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبينا الكتاب على روايته وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به.[2]

- وكان ابن حبان كشيخه ابن خزيمة لا يفرق في "صحيحه" بين الصحيح والحسن، بل كل ما يصلح للحجة عنده فهو صحيح.[3]

قال الحافظ ابن حجر معلقا على زيادة تفرد بها ابن إسحاق[4] فقال: "ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث، وهو هنا كذلك؛ وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحا، وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه".[5]

- ويمتاز صحيح ابن حبان بتراجم دقيقة لأبوابه، مع استنباطات فقهية مهمة، بالإضافة إلى تعليقات هامة على الكثير من الأحاديث لتفسير لفظ غريب أو لايضاح معنى غامض أو لرفع إشكال وإزالة إبهام أو للجمع بين الروايات التي ظاهرها التعارض، أو لذكر اسم راو بتمامه، أو بيان كنيته...

6.9.1-التعريف بالمستدرك على الصحيحين[6]:

للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، المعروف بابن البيع (321هـ-405هـ).

اعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه "المستدرك"، أودعه ما ليس في واحد

[1] قال في شرح التعري من التدليس: "أن يكون الخبر عن مثل من وصفنا نعته بهذه الخصال الخمس فيرويه عن مثله سماعا حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ". انظر: هامش البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر 776/2.

[2] صحيح ابن حبان 151/1.

[3] تحرير علوم الحديث 843/2.

[4] محمد بن إسحاق، صاحب السير.

[5] فتح الباري لابن حجر 163/11.

[6] عدد الأحاديث فيه هو (8803) حديثا.

من"الصحيحين" مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أوعلى شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما.[1]

قال الحاكم في خطبة الـمستدرك: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها[2] الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما"[3].

ووسمه ابن الصلاح بالتساهل فقال: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء بــه، فالأولى أن نـتـوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسـن، يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه".[4]

لكن قال الذهبي(ت748 هــ): "في "الــمستدرك" شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شــرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شــرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسـنادها صـالح وحسـن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو الــمائة يشهد القلب ببطلانها وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا".[5]

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 22

[2] اختلف العلــماء في مُراد الحاكم بالــمثلية على قولين: الــمثلية الحرفية، أي نفس الرواة الذين أ خرج لهم الشيخان أو أحدهما (قاله: ابن الصلاح، والنووي، وابن دقيق العيد، والذهبي). أو الــمثلية الــمجازية، أي وصف الرواة الذين احتج بهم الشيخان أو أحدهما(قاله: العراقي).

[3] في مقدمته على المستدرك.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 22.

[5] سير أعلام النبلاء 175/17.

وقال ابن كثير(ت774هـــ): "في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة؛ فيه الصـحيح الـمستدرك، وهو قليل، وفيه صحيح قد خرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، لم يعلم به الحاكم، وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضا".[1]

في حين قـال ابن تيميـة(ت728هـــ): "أهـل العلم بـالحـديث لا يعتمـدون على مجرد تصحيح الحاكم وإن كان غالب ما يصححه فهو صحيح لكن هو في الـــمصحـــحين بمنزلة الثقة الذي يكـثر غلطه وإن كــان الصواب أغــلب عليه، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه بخلاف أبي حـــاتم بن حبـــان البستي فإن تصحيحه فوق تصحيح الحـــاكم وأجل قدرا وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث".[2]

وقـال النووي(ت676هـــ): "وهو متســـاهل، فمـا صـحـحـه ولم نجـد فيـه لغيره من الـــمعتمدين تصحيحا ولا تضعيفا حكمنا بأنه حسن إلا أن يظهــر فيه علــة توجب ضـعفه"[3]. وصـوب العراقي قول بـــدر الدين ابن جماعة في أنه يتتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله من الحسن أو الصحة أو الضعف[4].

واعتذر له الحافظ ابن حجر(ت852هـ) بـ: أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغيير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعـة في كتـاب الضـــعفـاء لـه وقطع بترك الروايـة عنهم ومنع من الاحتجـاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها[5]. وذكر سببا آخر يظهر أنه هو الأوجه فقال: وإنما وقع للحاكم التسـاهل لأنه سـود الكتاب لينقحه فأعجلته الـــمنية، قال: وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك: إلى هنا انتهى

[1] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 29.

[2] مجموع الفتاوى 255/1.

[3] تدريب الراوي 111/1.

[4] التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: 30.

[5] لسان الميزان 256/7.

إملاء الحاكم، قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه من غير المملي شيئا لا يذكره إلا بالإجازة، قال: والتساهل في القدر المملي قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده.[1]

2. ثانيا: الحديث الحسن

1.2-تعريف الحسن:

لغة: الحسن، بالضم: بمعنى الجمال[2]، وهو ضد القبح[3]. قال ابن الصلاح: "هو ما تميل إليه النفس، ولا يأباه القلب".[4] ويعد الإمام الترمذي أول من خص هذا النوع باسم (الحسن).[5]

اصطلاحا: اختلف تعبير الأئمة في تعريف الحسن[6] كونه وسطا بين الصحيح والضعيف، حيث عسُر التعبير عنه وضبطه على كثير من أهل هذه الصناعة، وقد تجشم كثير منهم حده[7]، حتى قال الذهبي :"لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك"[8]، وقال السخاوي: "أما مطلق الحسن فهو الذي اتصل سنده بالصدوق الضابط المتقن غير تامهما، أو بالضعيف بما عدا الكذب إذا اعتضد مع خلوهما عن الشذوذ والعلة"[9].

---

[1] تدريب الراوي 113/1.

[2] المخصص 233/1.

[3] القاموس المحيط: 1189.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 39.

[5] الموقظة في علم مصطلح الحديث: 27. قال ابن الصلاح: "كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في(جامعه)". انظر: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: 180.

[6] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 86/1.

[7] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 37، بتصرف.

[8] الموقظة في علم مصطلح الحديث: 28.

[9] فتح المغيث بشرح ألفية الحديث 92/1.

ويمكن القول أن الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة.[1]

2.2-الفرق بين الحسن والصحيح:

قال الحافظ ابن حجر: "محصـله أنه هو والصحيح سـواء إلا في **تفاوت الضـبط**، فراوي الصحيح يشترط أن يكون موصوفا بالضبط الكامل، وراوي الحسن لا يشترط أن يبلغ تلك الدرجة، وإن كان ليس عريا عن الضـبط في الجملة، ليخرج عن كونه مغفلا، وعن كونه كثير الخطأ. وما عدا ذلك من الأوصاف الـمشترطة في الصحيح، كالصـدق والاتصـال وعدم كونه شـاذا ولا معلولا، فلا بد من اشـتراط ذلك كله في النوعين. ومن ثم كانت طائفة من القدماء لا يفرقون بين الصحيح والحسـن، بل يسمون الكل صحيحا، وإن كان بعضها أصح من بعض. وذهبت طائفة إلى التفرقة، وهو الذي استقر عليه الأمر".[2]

3.2-أقسام الحسن:

1.3.2-الحسن لذاته:

هو الحديث الـمتصل السند برواة معروفين بالصدق، في ضبطهم قصور عن ضبط رواة الصحيح، ولا يكون الحديث معلولا ولا شاذا.[3]

سبب تسميته بذلك: سمي «حسنا لذاته» لأن حسنه ناشئ عن شيء داخل فيه، ذاتي له، لا لشيء خارج[4]: فهو قد بلغ -بنفسه- درجة الصحيح في شروطه، وإن كان أخف مه بضبط رجاله.[5]

مثاله: ما رواه الترمذي قال: حدثنا قتيبة، وهناد، ومحمود بن غيلان، قالوا: حدثنا وكيع، عن سـفيان (ح) وحدثنا محمد بن بشـار، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي،

---

[1] الموقظة في علم مصطلح الحديث: 26.

[2] الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر 2/913- 914، وفتح المغيث 1/92.

[3] الجواهر والدرر 2/913، وفتح الـمغيث 1/92، وعرفه أيضـا بقوله: "خبر الواحد بنقل عدل خفيف الضبط متصل السند غير معلل، ولا شاذ به". انظر: شرح نخبة الفكر للقاري: 296.

[4] نزهة النظر: 65.

[5] علوم الحديث ومصطلحه 1/156.

قال: حدثنا سفيان، عن **عبد الله بن محمد بن عقيل**، عن محمد بن الحنفية، عن علي، عن النبي ﷺ، قال: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير، وتحليلها التسليم». وقال: "هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه. وسمعت محمد ابن إسماعيل، يقول: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم، والحميدي، يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل، قال محمد: وهو مقارب الحديث. وفي الباب عن جابر، وأبي سعيد".[1]

حكمه: الحسن في الاحتجاج به كالصحيح عند الجمهور[2]، وإن كان دونه في القوة[3]؛ ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح، كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة.[4]

2.3.2-الحسن لغيره[5]:

قال الإمام الترمذي في تعريفه: "كل حديث يروى:

1) لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب.

2) ولا يكون الحديث شاذا.

3) ويروى من غير وجه نحو ذلك.

فهو عندنا حديث حسن".[6]

فالحسن لغيره أصله ضعيف ضعفا محتملا، وطرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده، فحدثت له من المجموع قوة احتمل ذلك الضعف لأجلها، ولولا العاضد لاستمرت صفة الضعف فيه.[7]

---

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، ك: الطهارة، ب: ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور 9/1(3).

[2] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 37.

[3] نزهة النظر: 66.

[4] تدريب الراوي 174/1.

[5] وهو في التحقيق: الضعيف المنجبر المتعدد الطرق. انظر: تحرير علوم الحديث 814/2.

[6] جامع الترمذي 254/6. (ت: بشار)

[7] انظر: الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة لابن حجر: 67، والجواهر والدرر 913/2، بتصرف.

قال ابن رجب الحنبلي: الحديث الذي يرويه الثقة العدل، ومن كثر غلطه، ومن يغلب على حديثه الوهم إذا لم يكن أحد منهم متهما، كله حسن[1]؛ بشرط أن لا يكون شاذا، مخالفا للأحاديث الصحيحة، وبشرط أن يكون معناه قد روي من وجوه متعددة[2]، فحسنه بسبب الاعتضاد.[3]

سبب تسميته بذلك: سمي حسنا لغيره؛ لأن الحسن لم يأت من ذات السند الأول، وإنما أتى من انضمام غيره له[4]. فلو نظرنا إلى كل طريق بانفراده لم يبلغ رتبة الحسن، فلما نظرنا إلى مجموع طرقه قوي حتى بلغها.[5]

مرتبته: الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته، وليست قوته كقوة الصحيح أو الحسن لذاته، بل هو باتفاق أقل المقبول قوة[6]، وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته.[7]

حكمه: من المؤكد أن من منهج المحدثين عدم الممانعة من الاحتجاج بالحسن لغيره، مع اختلاف بينهم في التوسع في ذلك أو التضييق منه، وهذا تابع لاختلاف العلماء بين متشدد ومتساهل ومعتدل.[8]

كما أن الاحتجاج بالحسن لغيره من المسائل الخلافية، حيث تباينت أقوال العلماء في ذلك، بسبب اختلاف صنيع الأئمة في إطلاق مسمى الحسن. وقد حصر الحافظ

---

[1] وقال: فـ "الحسن ما تقاصر عن درجة الصحيح، لكون رجاله لم يبلغوا من الصدق والحفظ درجة رواة الصحيح". انظر: شرح علل الترمذي 609/2.

[2] شرح علل الترمذي 606/2.

[3] نزهة النظر: 65.

[4] تيسير مصطلح الحديث: 67.

[5] مصطلح الحديث: 9.

[6] الحديث الحسن لذاته ولغيره 2480/5، بتصرف.

[7] تيسير مصطلح الحديث: 67.

[8] الحديث الحسن لذاته ولغيره 2470/5، بتصرف.

الاتفاق الـــمطلق على الاحتجاج بالحسن لذاته دون الحسن لغيره[1]. وقال السخاوي: "لا يسوغ إطلاق القول بالاحتجاج به، بل لا بد من النظر في ذلك:

- فما كان منه منطبقا على الحسن لذاته فهو حجة.

- أما الحسن لغيره فيفصل بين ما تكثر طرقه فيحتج به، وما لا فلا".[2]

فالحسن لغيره يصلح للعمل به، وذلك فيما تكثر طرقه، لكن الاحتجاج به إنما يكون بالهيئة المجموعة[3]، وهذا يدل على عدم وجاهة إطلاق القول بحجية الحسن لغيره.[4]

مثاله:

ما رواه الترمذي[5] قال:

- حدثنا علي بن الحســـن الكوفي قال: حدثنا أبو يحيى إســـماعيل بن إبراهيم التيمي، عن يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن البراء بن عازب، قال: قال رسول الله ﷺ: «حق على الـــمسلمين أن يغتسلوا يوم الجمعة، وليمس أحدهم من طيب أهله، فإن لم يجد فالـــماء له طيب». وفي الباب عن أبي ســعيد وشـــيخ من الأنصار.

- حدثنا أحمد بن منيع قال: حدثنا **هشيم**، عن يزيد بن أبي زياد بهذا الإسناد نحوه.[6]

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 402/1.

[2] فتح المغيث 96/1.

[3] انظر: فتح المغيث 93/1، وقواعد التحديث للقاسمي: 110، والنكت الوفية بما في شرح الألفية 239/1.

[4] الحديث الحسن لذاته ولغيره 2470/5.

[5] أخرجه الترمذي في الجامع، ك: الصلاة، ب: الســواك والطيب يوم الجمعة 40/2(528)، وقال: "حديث البراء حديث حسن. ورواية هشيم أحسن من رواية إسماعيل بن إبراهيم التيمي، وإسماعيل بن إبراهيم التيمي يضعف في الحديث".

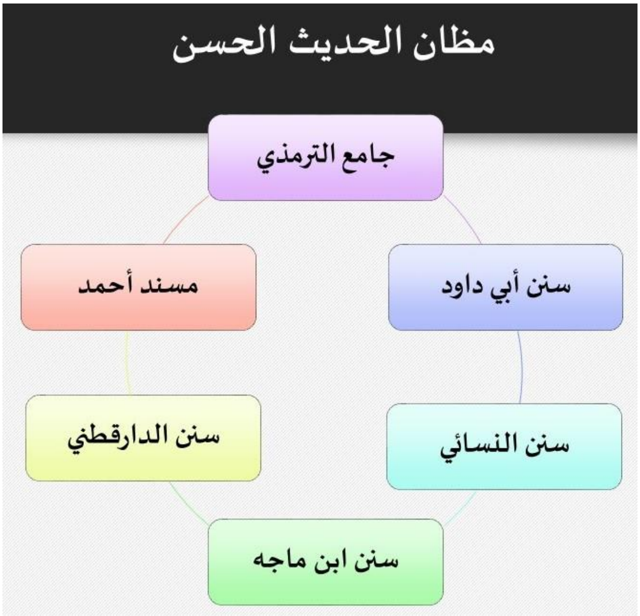
[6] جامع الترمذي 408/2(529).

قال ابن حجر: هشيم[1] موصوف بالتدليس، لكــن تــابعه عنده أبــو يحى التيمي[2].

وللمتن شواهد من حديث أبي سعيد الخدري وغيره.[3]

4.2-مظان[4] الحديث الحسن[5]:

لم يفرد العلماء كتبا للحديث الحسن الـمجرد، كما أفردوا الصحيح الـمجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتبا يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب[6]:



[1] هو هشيم بن بشير بن القاسم، أبو معاوية السلــمي، ثقة ثبت كثير التدليس من كبار أتباع التابعين، أخرج له الستة، انظر: تقريب التهذيب: 574(7312).

[2] هو إسـماعيل بن إبراهيم الأحول، أبو يحيى التيمي الكوفي، ضـعيف من الطبقة الوسـطى من أتباع التابعين، أخرج له الترمذي وابن ماجه. انظر: تقريب التهذيب: 106(421).

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 395/1.

[4] الـمظان جمع مظنة -بكسر الظاء- وهي موضع الشيء ومعدنه، قال الـمطرزي: "الـمظنة العلـم من ظن بمعنى علــم". وقد يستعمل الظن بمعنى اليقين. انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 336/1، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 431/1، وتوضيح الأفكار 178/1.

[5] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 41.

[6] تيسير مصطلح الحديث: 62.

1.4.2-التعريف بجامع الترمذي:

المشهور بـــ "سنن الترمذي" لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي (210هـ-279هـ).

- الاسم العلمي لمصنفه هو: "الجامع المختصر من السنن عن النبي ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل". وهو أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهره، وقد تختلف نسخ الترمذي في قوله حسن وحسن صحيح، لذا ينبغي الاعتناء بتصحيح ذلك على أصول معتمدة.[1]
- جعل موضوع كتابه هذا هو الأحاديث المعمول بها، حيث قال: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين...".[2]
- رتب الإمام الترمذي كتابه على أبواب الفقه، لأن الأحاديث التي أوردها أغلبها أحاديث الأحكام، ولذا سمي بالسنن، ولكنه أورد في آخر جامعه أحاديث صفة القيامة والتفسير والمناقب.
- قسم الترمذي جامعه إلى كتب وعددها(51)كتابا، ويستعمل لها عبارة (أبواب)، بدأها بكتاب الطهارة وختمها بكتاب المناقب.
- عدد أحاديث الكتاب(3956)حديثا حسب طبعة الشيخ أحمد شاكر، وعدد الأبواب (2231) بابا.
- ألحق بالجامع كتابا سماه (العلل الصغير) وهو بمثابة المقدمة لكتابه الجامع، حيث ذكر فيه سبب تأليفه الجامع، وبيانه درجة الأحاديث التي أخرجها فيه.
- الكتاب ينم على ذوق وملكة قوية امتاز بها الترمذي في الفهم والترتيب، كما يدل على عمق في فقه الحديث، يتجلى ذلك كله في تبويبه للكتاب، وفي ترجماته لأبوابه، وفي ذكر المذاهب الفقهية في المسائل التي تضمنتها أحاديثه.

---

[1] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: 38، بتصرف.

[2] العلل الصغير للترمذي: 736.

• قال ابن الأثير: "وهذا كتابه الصحيح أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيبا، وأقلها تكرارا، فيه ما ليس في غيره من ذكـــر الـــمذاهب، ووجوه الاسـتدلال، وتبيين أنــواع من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتــاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة، لا يخفى قدرها على من وقف عليها".[1]

• ذكر الشيخ أحمد شاكر في مقدمة شرح الجامع أنه يعتني في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلا جيدا، وعن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث، خصوصا علم العلل، وصار أنفع كتاب للعالم والمتعلم.[2]

2.4.2-التعريف بسنن أبي داود:

لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني(202هـ- 275هـ)

• كانت همة أبي داود جمع الأحاديث التي اســتدل بها الفقهاء ودارت فيهم، وبنى عليها الأحكام علماء الأمصار فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالــح للعمل[3]، قال أبو داود في رسالته لأهل مكــة: "فهذه الأربعة آلاف والثمانمائة كــلها في الأحكام"[4].

• رتب الأحاديث على أبواب الفقه، فبدأ بكتاب الطهارة، وانتهى بكتاب الأدب.

• قســم مصــنفه إلى كتب، وهو أقل الكتب الســتة من حيث تفريعات كتبه، ففيه(36)كتابا أو يزيد قليلا، ومجموع عدد أبوابه هو(1889) بابا، وعدد أحاديثه هو (5274)[5].

---

[1] جامع الأصول 194/1.

[2] جمهرة مقالات أحمد شاكر 76/1.

[3] حجة الله البالغة 258/1.

[4] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 35.

[5] سنن أبي داود 369/4.

قال السـيوطي: "عدة أحاديث كتـاب أبي داود أربعة آلاف وثمانمائة حديث، وهو روايات، أتمها رواية أبي بكر بن داسـة، والـمتصـلة الآن بالسـماع رواية أبي علي اللؤلؤي".[1]

• سلك أبو داود منهج الانتقاء والاختصار، فحرص أن تكون الأبواب قليلة، فيذكر في الباب الواحد حديثا أو حديثين، وقد صرح بذلك في رسالته إلى أهل فقال: "ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صـحاح؛ لأنه يكبر، وإنما أردت قرب منفعته"[2]. وقال: "وربما اختصـرت الحديث الطويل، لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سـمعه الـمراد منه، ولا يفهم موضـع الفقه منه، فاختصـرته لذلك".[3]

• كما التزم ببيان الوهن فيه، فقال في رسالته لأهل مكة: "وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض"[4]. قال ابن حجر: "والصالـح يـجوز أن يكون صحيحا وأن يكون حسـنا، فالاحتياط أن يحكم عليه بالحسـن"[5]، وقال النووي في التقريب: "فعلى هذا، ما وجدنا في كتابه مطلقا ولم يصححه غيره من الـمعتمدين، ولا ضعفه، فهو حسن عند أبي داود"[6]، وقال الحافظ العلائي: "أنّ ما سكت عنه فهو صالح للاحتجاج به، ومقتضى ذلك أنّه يكون حسـنا عنده؛ ولكن لا يلزم منه أن يكون حسـناً في نفس الأمر، لا سيما إذا قوي حال رواته في الضعف".[7]

---

[1] تدريب الراوي 186/1.

[2] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 23.

[3] رسالة أبي داود إلى أهل مكة: 24.

[4] المصدر نفسه: 27.

[5] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 432/1.

[6] التقريب والتيسير للنووي: 30.

[7] النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح للعلائي: 23.

3.4.2-التعريف بسنن النسائي:

لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (215هـ-303هـ).

ويسمى (السنن الصغرى) تمييزا له عن الكبرى، ويسمى (المجتبى) لأن النسائي اصطفاه وانتقاه من السنن الكبرى.

- رتب الأحاديث على أبواب الفقه، فبدأه بكتاب الطهارة، وانتهى بكتاب الأشربة؛ لأن الأحاديث التي أوردها يغلب عليها أحاديث الأحكام.
- بلغ عدد الكتب(51)كتابا، وأبوابه(2572)بابا، وعدد الأحاديث(5758)حديثا، بما في ذلك المكررة.
- أراد جمع الأحاديث المسندة المرفوعة، وندرت فيه المعلقات، وقلت الموقوفات، والمقطوع أقل بكثير من الموقوف.
- اعتنى النسائي بنقد الرجال وذكر ما يتعلق بهم جرحا وتعديلا، كما اعتنى بالتعريف بالرواة، وذكر أسمائهم أو كناهم وبيان من له صحبة، وغير ذلك مما ينفع في تمييز راو عن غيره.
- كما تعكس تراجمه للأبواب قوة استنباطه للمسائل الفقهية من الأحاديث. قال أبو عبد الله الحاكم: "كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في سننه تحير في حسن كلامه"[1].

قال ابن رشيد: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا وأحسنها ترصيفا، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم مع حظٍ كبير من بيان العلل التي كأنها كِهانة من المتكلم."[2]

---

[1] سير أعلام النبلاء 130/14.

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 484/1.

3.ثالثا: الحديث الضعيف

1.3-تعريفه:

لغة: الضَعف والضُعف: خلاف القوة[1]، وقد ضُعِّف فهو ضعيف، والتضعيف: أن تنسبه إلى الضعف[2]، وقيل: الضعف -بالضم- في الجسد؛ والضعف -بالفتح- في الرأي والعقل، وقيل: هما معا جائزان في كل وجه، وخص الأزهري بذلك أهل البصرة فقال: "هما عند أهل البصرة سيان يستعملان معا في ضعف البدن وضعف الرأي".[3]

اصطلاحا: هو كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول[4]، وهو ما نقص على درجة الحسن.[5]

وعرفه ابن الصلاح بقوله: "كل حديث لم يجتمع فيه صفات الحديث الصحيح، ولا صفات الحديث الحسن".[6]

وكذا قال النووي: "هو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن".[7]

2.3-حكم العمل بالحديث الضعيف: اتفق العلماء على أن الحديث الضعيف إذا كان ضعفه لا ينجبر ولا يتقوى فإنه لا يجوز العمل به لشدة ضعفه وتقاعد الجابر أو عدمه[8]، ونقل العلائي الاتفاق على ذلك.[9]

أما إذا كان الضعف يمكن جبره وهو الضعيف المحتمل، فقد اختلف العلماء في جواز العمل به إلى ثلاثة مذاهب:

---

[1] مقاييس اللغة 362/3، والقاموس المحيط: 829.

[2] الصحاح تاج اللغة 1390/4.

[3] لسان العرب 203/9.

[4] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 492/1.

[5] الاقتراح في بيان الاصطلاح: 11.

[6] مقدمة ابن الصلاح: 41.

[7] التقريب والتيسير للنووي: 31.

[8] الوضع في الحديث: 68، بتصرف.

[9] تدريب الراوي 351/1.

- **الأول**: منع العمل بالضعيف مطلقا: حكاه ابن سيد الناس في عيون الأثر عن يحيى بن معين[1]، ونسبه في فتح المغيث لأبي بكر بن العربي، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم، وابن حزم أيضا[2]. قال الحافظ أبو بكر بن العربي المالكي: "إن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا".[3]

- **الثاني**: جواز العمل بالضعيف مطلقا، إذا لم يوجد في الباب غيره، ولم يوجد ما يدفعه، ولم يشتد ضعفه[4]: قال السيوطي: "ويعمل به أيضا في الأحكام إذا كان فيه احتياط. وعزى ذلك إلى أبي داود وأحمد، وأنهما يريان ذلك أقوى من رأي الرجال.[5]

وقال السخاوي وقد نقل عن الإمام أحمد أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن ثم ما يعارضه وفي رواية عنه: ضعيف الحديث أحب إلينا من رأى الرجال، وكذا ذكر ابن حزم أن جميع الحنفية مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس.[6]

- **الثالث**: جواز العمل بالضعيف بشروط: قال ابن الصلاح: يجوز عند أهل الحديث وغيرهم التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع من أنواع الأحاديث الضعيفة من غير اهتمام ببيان ضعفها فيما سوى صفات الله تعالى وأحكام الشريعة من الحلال والحرام وغيرها، وذلك كالمواعظ، والقصص، وفضائل الأعمال، وسائر فنون الترغيب والترهيب، وسائر ما لا تعلق له بالأحكام والعقائد. وممن روينا عنه التنصيص على التساهل في نحو ذلك عبد الرحمن بن مهدي، وأحمد بن حنبل[7].

---

[1] عيون الأثر 20/1.

[2] انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: 113، بتصرف.

[3] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 310/2، والقول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: 255.

[4] تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف: 34.

[5] تدريب الراوي 351/1.

[6] القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: 255.

[7] مقدمة ابن الصلاح: 103.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: إذا روينا، عن النبي ﷺ في الحلال، والحرام، والأحكام، شــددنا في الأســانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضــائل الأعمال والثواب، والعقاب، والمباحات، والدعوات تساهلنا في الأسانيد.[1]

وقال تقي الدين القشيري: "يعمل به فيما ذكر من الفضائل ونحوها إذا كان ثم أصل شــاهد لذلك كاندراجه في عموم أوقاعدة كلية وأما في غير ذلك فلا يحتج به"[2]. وقال النووي: "قال العلماء من الــمحدثين والفقهاء وغيرهم: يجوز ويســتحب العمل في الفضائل والترغيب والترهيب بالحديث الضعيف ما لم يكن موضوعا".[3]

3.3-شر ائط العمل بالضعيف[4]:

1. أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والــمتهمين بالكذب ومن فحش غلطه، نقل العلائي الاتفاق عليه.
2. أن يكون الحديث في الفضــائل وما في معناها، أي أن لا يتعلق بالعقائد الأحكام الشرعية.
3. أن يكون مندرجا تحت أصل معمول به.
4. أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.[5]
5. بيان ضعفه عند روايته، بأن يرويه بصيغة التمريض.

قال النووي: قال العلماء ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر فإن كان صحيحا أو حسنا قال رسول الله ﷺ كذا أو فعله أو نحو ذلك من صيغ الجزم وإن

---

[1] المستدرك للحاكم 666/1.

[2] المقنع في علوم الحديث 104/1، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 310/2.

[3] الأذكار للنووي: 8.

[4] انظر: تدريب الراوي 351/1، والقول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: 255، وتحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف: 36، وتحرير علوم الحديث 1113/2، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 278.

[5] هذان الشــرطان ذكرهما ابن عبد الســلام وابن دقيق العيد. انظر: تدريب الراوي 351/1، والقول البديع في الصلاة على الحبيب: 255.

كان ضعيفا فلا يقل قال أو فعل أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم بل يقول روي عنه كذا أو جاء عنه كذا أو يروى أو يذكر أو يحكى أويقال أو بلغنا وما أشبهه.[1]

4.3-أسباب ضعف الحديث:

حصر الحافظ ابن حجر[2] أسباب الضعف في سببين رئيسيين، هما:

1.4.3- السبب الأول: السقط في السند

وتتنوع مسميات الحديث حسب موقع السقط في سنده، "فالسقط إما أن يكون في أوله أوفي آخره أو في أثنائه[3]، ويتنوع ذلك من حيث وضوح السقط وخفائه[4]، كما ذكر ابن حجر [5]: ثم إن السقط من الإسناد قد يكون واضحا أو خفيا.

- **أولا: السـقط الظاهر**: ويدرك بعدم التلاقي، ومن ثم احتيج إلى التأريخ...[6]، ويكون السقط واضحا، يحصل الاشتراك في معرفته، ككون الراوي، مثلا، لم يعاصر من روى عنه[7].

ويندرج تحت السقط الظاهر أربعة أنواع: **المعلق، والمرسل، والمنقطع، والمعضل.**

- **ثانيا: السقط الخفي:** ولا يدركه إلا الأئمة الحذاق المطلعون على طرق الحديث، وعلل الأسانيد[8].

ويندرج تحت السقط الخفي نوعان هما: **المدلس، والمرسل الخفي.**

---

[1] شرح النووي على مسلم 71/1.

[2] انظر: نخبة الفكر 723/4، ونزهة النظر: 103.

[3] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 244.

[4] المرجع نفسه.

[5] نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر 723/4.

[6] المصدر نفسه.

[7] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 244.

[8] المرجع نفسه.

2.4.3-السبب الثاني: الطعن في الراوي

وأسباب الطعن في الراوي عشرة أسباب؛ خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة منها تتعلق بالضبط.

- **وجوه الطعن في العدالة:** وهي خمسة[1]:

1) الكذب الراوي
2) التهمة بالكذب.
3) الفسق.
4) البدعة.
5) الجهالة.

ويندرج تحت أوجه الطعن في العدالة: **المتروك، والموضوع**.

- **وجوه الطعن المتعلقة بالضبط**: وهي خمسة[2]:

1) الغفلة.
2) فحش الغلط.
3) الوهم.
4) سوء الحفظ.[3]
5) مخالفة الثقات.

أنواع المخالفة: مخالفة الثقات أحد الأمور التي يطعن بها الراوي في ضبطه للحديث وهي على أنواع:

---

[1] نخبة الفكر 723/4، ونزهة النظر: 103، 105، وانظر: تيسير مصطلح الحديث: 110، والمصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 254.

[2] نخبة الفكر 723/4، ونزهة النظر: 103، 105، وانظر: تيسير مصطلح الحديث: 110، والمصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 263.

[3] بأن يكون ليس غلطه أقل من إصابته.

- فإن كانت بتغيير السياق فمُدْرَج الإسناد.

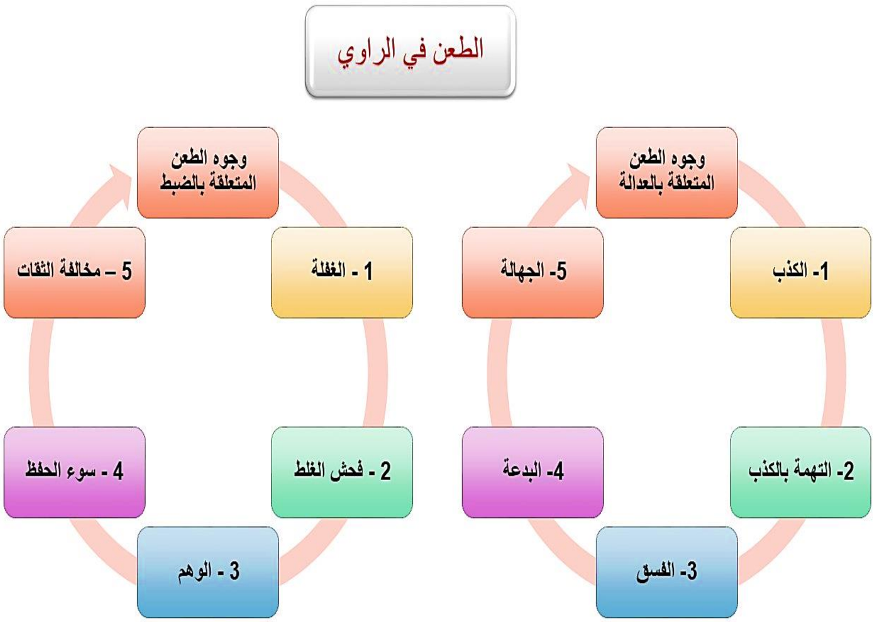
- وإن كانت بدمج موقوف بمرفوع فمُدْرَج المتن.

- وإن كانت بتقديم أو تأخير فالمقلوب.

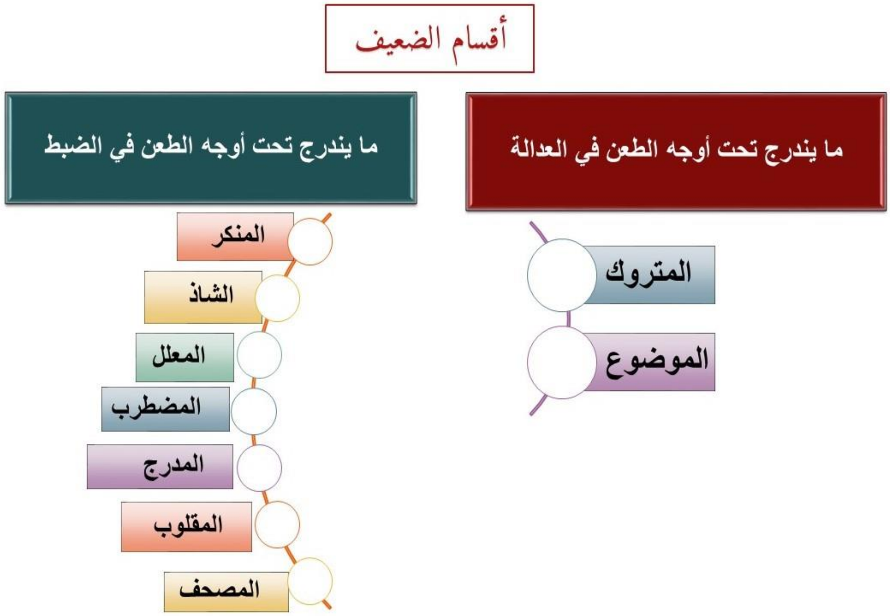
- وإن كانت بزيادة راوٍ فالمزيد في مُتَصِل الأسانيد.

- وإن كانت بإبدال الراوي ولا مرجح فالمضطرب.

- وإن كانت بتغيير مع بقاء السياق فالمصَحّف والمحَرّف



ويندرج تحت أوجه الطعن في الضبط: **المنكر، والشاذ، والمعلل، والمضطرب، والمدرج، والمقلوب، والمزيد في متصل الأسانيد، والمصحف.**



5.3-مظان الحديث الضعيف بأنواعه:

- الضعفاء الكبير لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي(ت322هـ)
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لأبي حاتم محمد بن حبان البستي(ت354هـ)
- الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي الجرجاني(ت365هـ)
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين الذهبي(ت748هـ)
- المراسيل لابن أبي حاتم الرازي(ت327هـ)
- المراسيل لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت275هـ)
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ صلاح الدين العلائي(ت761هـ)
- العلل لأبي الحسن علي ابن المديني(ت234هـ)
- العلل لابن أبي حاتم الرازي(ت327هـ)
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني(ت385هـ)
- علل الترمذي الكبير لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت279هـ)

6.3-التعريف ببعض أقسام الضعيف:

تتفاوت درجات الضعيف من حيث الضعف، بحسب بعده من شروط الصحة.[1] وأقسامه كثيرة، وقد أطنب ابن حبان البستي في تقسيمه، فبلغ به خمسين قسما إلا واحدا[2]. ثم إن من هذه الأقسام ما ليس له اسم خاص، فيكون له اللقب العام وهو الضعيف، ومنها ما له لقب خاص به[3]، من ذلك:

1.6.3-المعلق:

تعريفه: لغة: هو اسم مفعول من "علق الشيء بالشيء، أي أناطه وربطه به، وجعله معلقا[4]. يقال: علق فلان راحلته: إذا فسخ خطامها عن خطمها، وألقاه عن غاربها.[5] وقد سمي هذا النوع من الحديث معلقا لأنه بحذف أوله صار كالشيء المقطوع عن الأرض الموصول من الأعلى بالسقف مثلا.[6]

اصطلاحا: هو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر[7]، على سبيل التوالي ولو إلى آخر السند.[8]

- وأول من سماه معلقا الدارقطني.
- ويأتي التعليق عادة بعبارات مختلفة يبدأ بها المؤلف روايته للحديث ؛ مثل: (قال)، و(ذكر)، و (روى)، و (عن)، و (قيل)، و(ذكر)، (روي)، و (يذكر)، و (يروي) وغيرها من العبارات التي تدل على إسقاط المؤلف مبتدأ إسناد الحديث له كله.

---

[1] الخلاصة في معرفة الحديث: 48.

[2] مقدمة ابن الصلاح: 41.

[3] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 276.

[4] تيسير مصطلح الحديث: 84.

[5] تاج العروس 201/26.

[6] منهج النقد في علوم الحديث: 375، وتيسير مصطلح الحديث: 84.

[7] المنهل الروي: 49.

[8] شرح نخبة الفكر للقاري: 391، ومنهج النقد في علوم الحديث: 374. وأول من سماه معلقا الدارقطني. انظر: المنهل الروي: 49.

ومن التعليق(البلاغات) في "الـــموطأ" للإمام مالك، وهي قوله: (بلغني عن فلان)[1]، فلا يُجزم بثبوتها، بل الأصل فيها الضعف لانقطاع الإسنــــاد، حتى توصل بإسناد ثابت، وقد وجد في "بلاغات" مالك كثير من البلاغـــات موصولاً بإسناد ضعيف، أوضعيف جدا، وإن كان كثير منها ثابتا.[2]

صُور المعَلَّق:

- أن يُحذف جميع السند، ويقال: قال رسول الله ﷺ.

مثاله: قول الإمام البخاري: [3]وقال النّبي ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وإنما العلم بالتعلم».

- أن يحذف إلا الصحابي، أو إلا التابعي والصحابي معا.[4]

مثاله:

- قول الإمام البخاري [5]: وقال أنس بن مالك: « حَسَرَ النّبيّ ﷺ عن فخذه».

- قول الإمام البخاري[6]: وقالت عائشة: قال النبي ﷺ في صلاة الكسوف: «فرأيت جهنم يَحْطِمُ بعضها بعضا حين رأيتموني تأخّرت».

- قول الإمام البخاري [7]: وقال حميد: عن أنس عن النّبيّ ﷺ: «لا يَبْزُقْ في القِبلَة، ولا عن يمينه، ولكن عن يساره أو تحت قدمه».

أسباب التعليق: يقع تعليق الحديث من الـمحدثين كثيرا لا سيما في مصنفاتهم لواحد من سببين:

---

[1] علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: 81.

[2] تحرير علوم الحديث 855/2.

[3] ذكره معلقا في صحيحه: ك: العلم، ب: العلم قبل القول والعمل 24/1-25.

[4] نزهة النظر: 97.

[5] ذكره معلقا في صحيحه: ك: الصلاة، ب: ما يذكر في الفخذ 83/1.

[6] ذكره معلقا في صحيحه: ك: الأذان، ب رفع البصر إلى الإمام في الصلاة 150/1.

[7] ذكره معلقا في صحيحه: ك: مواقيت الصلاة، ب: المصلي يناجي ربه عز وجل 112/1.

1) تقوية الاستدلال على موضوع الباب بما لا يدخل في شرط الكتاب، أي أن الحديث الذي علقه ليس على شــرطه الذي اشــترطه لكتابه فلهذا علقه، وإن كان هو ثابتا، كالأحاديث التي يعلقاها الإمام البخاري وهي صحيحة لكنها ليست على شرطه

فالبخاري مثلا اشترط أن يكون كتابه في الحديث المسند إلى النبي ﷺ، فيرى فائدة في ذكر بعض الآثار عن الصــحابة أو من دونهم في التفســير والأحكام وغير ذلك، فلو أسندها خرج بذلك عن شرطه، فيعلقها وإن كانت صحيحة.

والتزم أن لا يخرج أحاديث جماعة تكلم فيهم بما ينزل بهم عن شــرطه في القوة، ورأى لهم بعض الأخبار مما يصح الاستشهاد به، فيعلق عنهم.

2) قصد الاختصار في إيراد الأحاديث[1]، وذلك كأن يروي البخاري في الباب ما يغني عن الإطالة بتخريج خبر تام إسنادا ومتنا زيادة على ما خرج.

وأحيانا يكون الحديث عنده بإسناد واحد على شرطه، ويحتاجه في بابين، فيسنده في أحدهما ويعلقه في الآخر اتقاء لتكرار الحديث بنفس الإسناد في مكانين؛ ولذا يندر أن يؤخذ على البخاري أنه كرر حديثا بنفس الإسناد والــمتن، إنما ترى في التكرار فائدة جديدة ولا بد.

حكم الحديث المعلق: ذُكِرَ التعليق في قِسْمِ المردود للجهل بحالِ المحذوف[2]، وغاية ما في (الــمعلق) أنه منقطع أو معضل[3]، ولسبب الانقطاع في سند الحديث أصبح ضعيفا[4]، وقد يحكم بصحة الـمعلق أو بحسنه إن عرف الـمحذوف، بأن يجيء مسمى من وجه آخر.[5]

---

[1] منهج النقد في علوم الحديث: 374.

[2] نزهة النظر: 97.

[3] بينه وبين الــمعضل عموم وخصوص من وجه فيجامعه في حذف اثنين فصاعدا في أول السند وينفرد المعضل في حذف اثنين في وسط السند، وينفرد المعلق في حذف واحد في أول السند.

[4] علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: 81.

[5] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 295.

المعلق في الصحيحين: الأحاديث المعلقة في صحيحه مسلم قليلة لم تتجاوز **اثنى عشر** حديثا، أغلبها موصول في موضع آخر من صحيحه[1]، أما الإمام البخاري قد أكثر من هذا النوع في صحيحه[2]، وفصل القول فيما علقه البخاري:

1) ما يعلقه لأجل الاختصار، وقد أورده موصولا في موضع آخر من كتابه[3]، فهذا ليس من قبيل المعلق الذي يتخلف عن شرطه؛ للعلم بمخرجه.[4]

2) ما لا يوجد في كتابه إلا معلقا[5]، فهو على صورتين[6]:

الأولى: المعلق بصيغة الجزم[7]، فهو صحيح إلى من علقه عنه[8]، وبقي النظر فيما أبرز من رجاله، فبعضه يلتحق بشرطه[9]، وبعضه يتقاعد عن شرطه، وإن صححه غيره أو حسنه، وبعضه يكون ضعيفا من جهة الانقطاع خاصة.

الثانية: المعلق بصيغة التمريض[10]، وله في ذلك أغراض علمية، منها ما يلي [11]:

- الفقهي: وهذا يقع كثيرا في تراجم الأبواب .

---

[1] ذكرها ابن الصلاح في مطلع شرحه لصحيح مسلم، وحقق أنها اثنا عشر حديثا فقط. ثم قال: "وليس ذلك كذلك، وليس شيء من هذا والحمد لله مخرجا؛ لما وجد فيه من حيز الصحيح بل هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة في نفس الكتاب، وصلها فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث". انظر: شرح النووي على مسلم 18/1، وانظر: منهج النقد في علوم الحديث: 378.

[2] وقد عنى العلماء بمعلقات البخاري وبحثوا فيها كثيرا، ولعل أوفى بحث فيها هو بحث الحافظ ابن حجر في الكتاب الذي أفرده لهذه الناحية الهامة، وسماه "تعليق التعليق". انظر: منهج النقد في علوم الحديث: 378.

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 325/1.

[4] تحرير علوم الحديث 852/2.

[5] أي لم يورده موصولا في موضع آخر من كتابه.

[6] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 325/1، بتصرف.

[7] كقال، وحدث، وروى، وذكر فلان.

[8] إذا جزم به عن النبي ﷺ، أو عن الصحابي عنه فهو صحيح. أما إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فلا يحكم بصحة الحديث حكما مطلقا. انظر: منهج النقد في علوم الحديث: 375.

[9] والسبب في تعليقه له إما كونه لم يحصل له مسموعا، وإنما أخذه على طريق المذاكرة أو الإجازة، أو كان قد خرج ما يقوم مقامه، فاستغنى بذلك عن إيراد هذا المعلق مستوفى السياق أو لمعنى غير ذلك. انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 325/1.

[10] كقيل، ويُقال، ورُوي، ويُحكى، وذُكر عن فلان.

[11] علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: 81، (في الهامش).

- الإسنادي: مثل إثبات الاتصال والسماع .

- النقدي: مثل شرح الاختلاف والعلة، وهذا يقع في الغالب خارج التراجم .

وهذا القسم لا يوجد فيه ما يلتحق بشرطه إلا مواضع يسيرة، قد أوردها بهذه الصيغة لكونه ذكرها بالمعنى.[1]

قال القاري(ت1014هـ): "فيه ما هو صحيح وإن تقاعد عن شرطه إما لكونه لم يخرج لرجاله أو لوجود علة فيه عنده، ومنه: ما هم حسن، ومنها: ما هو ضعيف"[2]، وهذا بخلاف الذي استقر لدى المتأخرين من أن صيغة التمريض لا تستعمل سوى في الضعيف.[3]

2.6.3-المرسل:

تعريفه: لغة: أرسل الشيء أطلقه وأهمله من غير تقييد[4]، والإِرْسالُ: التَّسْليطُ، والإِطْلاقُ، والإِهْمالُ، والتَّوْجِيهُ.[5]

اصطلاحا: المرسل أحد أنواع المنقطع، وهو ما كان في إسناده انقطاع خفيف[6]، بأن سقط من أثناء سنده واحد[7]، وهو ما يضيفه التابعي إلى النبيﷺ دون ذكر الواسطة بينهما[8]، ومنهم من خصه بالتابعي الكبير[9]، لكنه يستعمل في التابعي الصغير أيضا[10].

---

[1] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 326/1.

[2] شرح نخبة الفكر للقاري: 391.

[3] علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: 81.

[4] المعجم الوسيط 344/1.

[5] القاموس المحيط: 1006.

[6] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 493/1.

[7] فتح الباري 40/12.

[8] المصدر نفسه 60/9.

[9] انظر: مقدمة ابن الصلاح: 51، والتقريب والتيسير للنووي: 34.

[10] فتح الباري 40/12.

حكم المرسل: اختلف أهل العلم في الاحتجاج بالمرسل على ثلاثة أقوال:

- **الأول**: جواز الاحتجاج بالـــمرســل مطلقا[1]، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك[2] وأحمد وأكثر الفقهاء[3].

- **الثاني**: عدم جواز الاحتجاج بالـمرسل، وأنه ضعيف، وهذا الذي ذهب إليه جمهور المحدثين وهو قول الشافعي وجماعة من الفقهاء وأصحاب الأصول[4].

قال مسلم: "والـــمرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة[5]، وذهب الحافظ ابن حجر أيضـــا إلى ضـــعفه وعدم الاحتجاج به[6]، لكنه إذا اعتضـــد قوي وأصبح حجة[7]، وإن كان لا يبلغ درجة الصحة.[8]

- **الثالث**: قبول الـــمرســـل **بشـــروط أربعة** ذكرها الشـــافعي[9]، **ثلاثة** منها في الراوي المرسِل، **وواحد** في الحديث المرسَل، وهي:

1. أن يكون المرسِل من كبار التابعين.
2. وألا يكون معروفا بالرواية عن غير الثقات[10] ، بأن يكون الراوي إذا أســند أحاديثه لا يروي عن مجهول ولا عن مرغوب في الرواية عنه.[11]

---

[1] شرح النووي على مسلم 132/1، ومقدمة في أصول الحديث: 42.
[2] التقريب والتيسير للنووي: 35.
[3] شرح النووي على مسلم 132/1.
[4] شرح النووي على مسلم 132/1، والتقريب والتيسير للنووي: 35.
[5] شرح النووي على مسلم 132/1.
[6] فتح الباري 190/5.
[7] المصدر نفسه 257/1.
[8] المصدر نفسه 636/9.
[9] في الرسالة 461/1-465.
[10] شرح علل الترمذي 302/1.
[11] منهج النقد في علوم الحديث: 372، وانظر: الرسالة 461/1.

3. وألا يعرف بمخالفة الثقات في أحاديثه الأخرى التي يرويها[1]، بأن يكون إذا شـــارك أهل الحفظ في أحاديثهم وافقهم ولم يخالفهم، إلا بنقص لفظ لا يختل به المعنى.[2]

4. أن يُروى من وجه آخر[3] مسندا من رواية الحفاظ المأمونون بالمعنى الذي رواه.[4]

5. أو أن يوافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال الــمرسل الأول[5]، ليغلب على الظن عدم اتحادهما[6]، فيكون ذلك دليلا على تعدد مخرجه، وأن له أصلا.

6. أو أن يوجد ما يوافقه من كلام بعض الصحابة[7]، فيُستدلّ بذلك على أن لهذا المرسل أصلا صحيحا، لأنّ الظاهر أنّ الصحابي إنّما أخذ قوله عن النبيﷺ.[8]

7. أو أن يعضده قول جمع من أهل العلم[9]، بجريان فتوى عوام أهل العلم بما يوافق لفظ أو معنى الحديث المعضد، فإنه يدل على أن له أصلا، وأنهم مستندون في قولهم إلى ذلك الأصل.[10]

أمثلة:

-قال مالك[11]: أخبرنا أبو حازم بن دينار عن **سعيد بن الــمسيب**: «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الغرر»، فإن سعيد بن المسيب من التابعين رفع الحديث إلى النبيﷺ.

---

[1] شرح علل الترمذي 302/1. وانظر: الرسالة: 461/1.

[2] ظفر الأماني: 347.

[3] قال السخاوي: "صحيح أو حسن أو ضعيف يعتضد به". انظر: فتح المغيث 182/1.

[4] انظر: شرح علل الترمذي 189/1، والرسالة 461/1.

[5] انظر: الرسالة 461/1.

[6] ظفر الأماني للكنوي: 348.

[7] الرسالة 463/1.

[8] شرح علل الترمذي 189/1.

[9] الرسالة 463/1.

[10] شرح علل الترمذي 189/1.

[11] موطأ مالك، ك: البيوع، ب: بيع الغرر 664/2(75).

-قال الترمذي[1]: حدثنا محمد بن بشار قال: حدثنا يحيى بن سعيد قال: حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن نمير بن عريب، عن **عامر بن مسعود**، عن النبي ﷺ قال: «الغنيمة الباردة الصوم في الشتاء». قال الترمذي:"هذا حديث مرسل عامر بن مسعود لم يدرك النبي ﷺ، وهو والد إبراهيم بن عامر القرشي الذي روى عنه شعبة، والثوري".

تنبيه:

اعلم أن المتقدمين كثر عند بعضهم إطلاق المرسل على كل منقطع الإسناد، مثاله:

قال أبوداود[2]: حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكي ومؤمل بن الفضل الحراني، قالا: حدثنا الوليد، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن **خالد**، -قال يعقوب: ابن دريك- عن عائشة: أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق، فأعرض عنها رسول الله ﷺ وقال: «يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا»، وأشار إلى وجهه وكفيه.

قال أبو داود: "هو مرسل، خالد بن دريك **لم يدرك** عائشة". يقصد أنه منقطع ؛ لأن خالد لم يدرك عائشة، ولهذا يكثر قول العلماء في التراجم: (يرسل الحديث عن فلان) و(كثير الإرسال عن فلان)، أي منقطع بينه وبين من أرسل عنه.

أشهر المصنفات فيه:

- المراسيل لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني(ت275هـ)
- المراسيل لابن أبي حاتم الرازي(ت327هـ)
- التفصيل لمبهم المراسيل للخطيب البغدادي(ت463هـ)
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ صلاح الدين العلائي(ت761هـ)

---

[1] جامع الترمذي ، ك: الصوم، ب: الصوم في الشتاء 153/3(797).

[2] سنن أبي داود، ك: اللباس، ب: فيما تبدي المرأة من زينتها 198/6(4104)

3.6.3-المنقطع:

تعريفه: لغة: القَطْعُ: يدل على صرم وإبانة شيء من شيء[1].

قال الراغب: هو فصل الشيء مدركا بالبصر كالأجسام، أو مدركا بالبصيرة كالأشياء المعقولة[2].

والقطع بمعنى التقسيم أو التفريق[3]. ويقال للغريب بالبلد: أقطع عن أهله إقطاعا، فهو مقطع عنهم ومنقطع[4]، ومُنْقَطَع الشيء -بفتح الطاء- حيث ينتهي إليه طَرَفُه[5]، ويقال هو منقطع القرين، بكسرها: عديم النّظير. وقاطعا: ضدّ واصلا.[6]

اصطلاحا: ما استقر عليه الاصطلاح أن المنقطع وهو ما سقط من سنده قبل الصحابي راو واحد فأكثر، مع عدم التوالي[7]. فالمنقطع اسم عام لكل انقطاع في السند، ما عدا صورا ثلاثا من صور الانقطاع، وهي: المرسل، والمعلق، والمعضل[8]. فبين كل من المعضل والمنقطع وبين المعلق عموم من وجه.[9]

---

[1] مقاييس اللغة 101/5.

[2] المفردات في غريب القرآن: 677.

[3] انظر: لسان العرب 276/8.

[4] لسان العرب 279/8.

[5] العين 135/1، والقاموس المحيط: 753، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية 1268/3.

[6] القاموس المحيط: 753.

[7] انظر: نزهة النظر: 100، وقفو الأثر في صفوة علوم الأثر: 69.

[8] تيسير مصطلح الحديث: 95، بتصرف. قال العراقي: "وجدت التعبير بالمقطوع عن المنقطع غير الموصول في كلام الامام الشافعي وأبي القاسم الطبراني وغيرهما". انظر: التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: 68.

[9] قفو الأثر في صفوة علوم الأثر: 69.

تعريفات أخرى للمنقطع:

-هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه[1]، سواء كان الساقط منه الصحابي أو غيره، فهو مثل المرسل[2]، وكلاهما شاملان لكل ما لا يتصل إسناده[3]، إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع رواية من دون التابعي عن الصحابي[4]، كمالك عن ابن عمر[5]. قال ابن الصلاح: وهذا المذهب أقرب، صار إليه طوائف من الفقهاء[6] والخطيب وابن عبد البر وصححه النووي.[7]

-وقيل[8]: وما اختل[9] فيه لرجل قبل التابعي[10] محذوفا[11] كان أو مبهما.[12]

-وقيل: هو ما روي عن تابعي أو من دونه قولاً له أو فعلاً، وهذا غريب ضعيف.[13]

---

[1] التقريب والتيسير للنووي: 35.

[2] مقدمة ابن الصلاح: 58، وتدريب الراوي 235/1. قال الحافظ ابن حجر: "أكثر المحدثين على التغاير المنقطع والمرسل، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلا أم منقطعا، ومن ثمّ أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك". انظر: نزهة النظر: 66.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 58.

[4] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: 46، والتقريب والتيسير للنووي: 35، والديباج المذهب في مصطلح الحديث:37.

[5] فإن مالكا لم يسمع من ابن عمر، وإنما سمع من نافع عن ابن عمر. انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 288.

[6] مقدمة ابن الصلاح: 58.

[7] التقريب والتيسير للنووي: 35.

[8] قاله الحاكم. انظر: التقريب والتيسير للنووي: 35.

[5] أي سقط. انظر: تدريب الراوي 235/1.

[10] قال السيوطي: هكذا عبر ابن الصلاح تبعا للحاكم، والصواب قبل الصحابي. انظر: تدريب الراوي 235/1.

[11] كالشافعي عن الزهري. انظر: المنهل الروي: 46.

[12] كمالك عن رجل عن الزهري. انظر: المنهل الروي: 46.

[13] التقريب والتيسير للنووي: 35؛ لأن المعروف أن ذلك يسمى مقطوعا لا منقطعا وبينهما فرق. انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 288.

-وقد يطلق المنقطع بمعنى غير المتصل مطلقا شاملا لجميع الأقسام[1]، وبهذا المعنى يجعل مقسما أي لا يكون قسما واحدا بل يشتمل على جميع أقسام الانقطاع.[2]

طريق معرفة الانقطاع: إن السّقط من الإسناد قد يكون واضحا وقد يكون خفيا:

1 - **فما يكون واضحا** يحصل الاشتراك في معرفته[3]، ويدرك بـ:

- عدم المعاصرة، كون الراوي لم يعاصر من روى عنه.[4]

- عدم التلاقي بين الراوي وشيخه[5]، بكونه لم يدرك عصره[6]، أو أدركه لكن لم يجتمعا، وليست له منه إجازة، ولا وجادة.[7]

ومن ثم احتيج إلى علم "تاريخ الرجال"؛ لتضمّنه تحرير مواليد الرواة ووفياتهم، وأوقات طلبهم وارتحالهم[8]. وبهذا صار علم التاريخ أصلا وعمدة عند المحدثين.[9]

مثال ما انقطاعه فيه من عدم اللقاء: كمالك عن ابن عمر، والثوري عن إبراهيم النخعي.

---

[1] مقدمة في أصول الحديث: 44.

[2] المرجع نفسه.

[3] نزهة النظر: 101.

[4] نزهة النظر: 101.

[5] مثال ما انقطاعه فيه من عدم اللقاء :كمالك عن ابن عمر، والثوري عن إبراهيم النخعي. انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 572/2.

[6] كحديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى كان النبي ﷺ إذا قال بلال قد قامت الصلاة نهض وكبر. قال أحمد بن حنبل: العوام لم يدرك ابن أبي أوفى. ومثل هذا كثير ولا سيما في الآحاد وقد يعرف الانقطاع بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر. انظر: المنهل الروي: 46.

[7] نزهة النظر: 101.

[8] وقد افتضح أقوام ادّعوا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذب دعواهم. انظر: نزهة النظر: 101، بتصرف.

[9] مقدمة في أصول الحديث: 45.

- كحديث **العوام بن حوشـــب** عن **عبد الله بن أبي أوفى** قال: «كان بلال إذا قال: قد قامت الصــلاة نهض رســول الله ﷺ بالتكبير»[1]. قال أحمد بن حنبل: "العوام لم يلق ابن أبي أوفى أكبر من لقيه سعيد بن جبير أن كان لقيه هو يروي عنه وعن طاوس".[2]

ومثل هذا كثير ولا ســيما في الآحاد وقد يعرف الانقطاع بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر.[3]

- رواية **سالـم بن أبي الجعد** عن **ثوبان** مولى النبي ﷺ، فيها انقطاعا لأن سالـم بن أبي الجعد لم يســمع من ثوبان فيما قاله غير واحد من أهل العلم، وغالب ما يرويه من حديث ثوبان يدخل بينه وبينه فيه معدان بن أبي طلحة[4].

قال الترمذي: "سألت محمد بن إسماعيل-البخاري- فقلت له: سالــم ابن أبي الجعد سمع من ثوبان؟ قال: لا".[5] وقال أبو حاتم الرازي: "سالــم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان شيئا يدخل بينهما معدان".[6]

- حديث علي بن حجر قال: حدثنا معمر بن ســليمان الرقي، عن الحجاج ابن أرطاة، عن عبد الجبار بن وائل بن حجر، عن أبيه، قال: «اســتكرهت امرأة على عهد رســول الله ﷺ، فدرأ عنها رســول الله ﷺ الحد، وأقامه على الذي أصــابها»[7]، ولم يذكر أنه جعل لها مهرا. قال الترمذي: "هذا حديث غريب، وليس إســناده بمتصــل، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه سمعت محمدا يقول: عبد الجبار بن وائل ابن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه يقال: إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر".

---

[1] مسند البزار 298/8(3371)، والسنن الكبرى للبيهقي 35/2(2297).

[2] جامع التحصيل للعلائي: 249(596).

[3] المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: 46.

[4] تحرير علوم الحديث للجديع 917/2، بتصرف.

[5] جامع الترمذي 278/5.

[6] المراسيل لابن أبي حاتم: 80(288).

[7] أخرجه الترمذي في الجامع، ك: الحدود، ب: ما جاء في الــمرأة إذا اســتكرهت على الزنا ت شــاكر 55/4(1453)

2 - **وما يكون خفيّا**، فلا يدركه إلا الأئمة الحذّاق المطّلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد.[1]

-مثال سقط راو واحد من الإسناد[2]: ما أخرجه الإمام أبو داود قال: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان[3]، حدثنا قتادة، قال: حدثني أبو مجلز[4]، عن حذيفة[5]: «أن رسول الله ﷺ لعن من جلس وسط الحلقة»[6]. قال شعبة: "لم يدرك أبو مجلز حذيفة"[7]، قال الدوري عن ابن معين: لم يسمع من حذيفة".[8]

-مثال الانقطاع في موضعين[9]: ما رواه عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيع، عن حذيفة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين لا تأخذه في الله لومة لائم وإن وليتموها عليا فهاد مهدي يقيمكم على طريق مستقيم»[10]. فهذا إسناد **ظاهره الاتصال**؛ قال الحاكم: "هذا إسناد لا يتأمله متأمل إلا علم اتصاله وسنده، فإن الحضرمي ومحمد بن سهل بن عسكر ثقتان،

---

[1] نزهة النظر: 101. وانظر: المنهل الروي: 46.

[2] هذه الصورة من الانقطاع كثيرة شائعة، خصوصا فيما بين التابعين والصحابة الذين لم يسمعوا منهم. انظر: تحرير علوم الحديث 910/2.

[3] أبان هو ابن يزيد العطار البصري، أبو يزيد ولم ينفرد بهذا الحديث عن قتادة، بل تابعه شعبة بن الحجاج، عند الإمام أحمد وغيره. وليس في رجال هذا الإسناد أحد غير ثقة، بل كلهم ثقات، والاتصال صريح فيه إلى أبي مجلز. انظر: تحرير علوم الحديث 910/2.

[4] هو لاحق بن حميد البصري الأعور.

[5] هو ابن اليمان.

[6] أخرجه أبو داود في السنن، ك: الأدب، باب في الجلوس وسط الحلقة 258/4(4826).

[7] العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله 394/1(788).

[8] تاريخ ابن معين (واية الدوري) 146/4(3629).

[9] وسقوط ما يزيد على راو سقطا غير متوال قليل نادر الورود إذا قارنته بسقط واحد. انظر: تحرير علوم الحديث 911/2.

[10] معرفة علوم الحديث للحاكم: 28.

وسماع عبد الرزاق من سفيان الثوري واشتهاره به معروف، وكذلك سماع الثوري من أبي إسحاق، واشتهاره به معروف، **وفيه انقطاع في موضعين**[1]:

-فإن عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري[2]

-والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق[3]

قال الحاكم: "وكل من تأمل ما ذكرناه من الـــــمنقطع علم وتيقن أن هذا العلم من الدقيق الذي لا يستدركه إلا الموفق والطالب المتعلم". [4]

حكمه: الـمنقطع ضعيف وسبب ضعفه فقده شرطا من شروط القبول، وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف.[5]

قال الجوز قاني: الـمعضل عندنا أسوأ حالا من الـمنقطع، والـمنقطع أسوأ حالا من الـمرسل، والـمرسل لا يقوم به الحجة[6]. وتعقبه الصنعاني بقوله: إنما يكون الـمعضل أسوأ حالا من الــمنقطع إذا كان الانقطاع في موضع واحد من الإسناد فأما إذا كان في موضعين أو أكثر فإنه يساوي المعضل في سوء الحال.[7]

إطلاقات الـــمنقطع: الـــمنقطع هو سـقوط راوٍ أو أكثر أثناء السـند لكن ليس على التوالي، وهذا اشتهر عند المتأخرين.

لكن قد يطلق الــمنقطع على الــمقطوع، ويطلق على كل ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان الانقطاع، سـواء كان في أو السـند أو وسـطه أو آخره وسـواء كان سـقط منه راو أو أكثر على التوالي أو ليس كذلك فيشمل الـمرسل والـمعضل والـمعلق، ويطلق

---

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم: 28.

[2] وإنما سمعه من النعمان ابن أبي شيبة الجندي عن سفيان الثوري.

[3] إنما رواه عن شريك عن أبي إسحاق.

[4] معرفة علوم الحديث للحاكم: 28

[5] علوم الحديث ومصطلحه 168/1.

[6] الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير 135/1، بتصرف، وانظر: النكت لابن حجر 581/2.

[7] توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار 298/1.

على إبهام الراوي في السند، كأن يقال: (عن رجل) أو (عن شيخ)، وكقول الراوي: (حدثت عن فلان) و(أخبرت عن فلان) فهو وإن ذكر الراوي، لكنه أبهمه فأشبه الانقطاع؛ للتساوي في جهالة الراوي عينا وحالا، فلهذا سمي منقطعا.

4.6.3-المعضل:

تعريفه: لغة: هو بفتح الضاد يقولون: أعضله أي أعياء وغَلَبَه، فهو مُعْضَل إذا اشتد، وعسر، واستغلق[1].

والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، أن الحديث بسقوط واحد يصير مردودا، فإذا سقط منه اثنان أو أكثر كان أمره أشد، فكأن الراوي بهذا الإسقاط أعضله، أي أعياه وأضعفه، فلم ينتفع به من يرويه عنه.[2]

قال العلائي: " يكون الراوي له بإسقاط رجلين منه فأكثر، قد ضيق المجال على من يؤديه إليه، وحال بينه وبين معرفة رواته بالتعديل أو الجرح، وشدد عليه الحال".[3]

اصطلاحا: وهو ما سقط من إسناده اثنان فصاعدا[4]، مع التوالي[5] من أي موضع كان السقط[6]. وبشرط أن يكون سقوطهما من موضع واحد.[7]

---

[1] انظر: مقاييس اللغة 345/4، وأساس البلاغة 660/1، ولسان العرب 452/11، والتقريب والتيسير للنووي: 36، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 15/2.

[2] منهج النقد في علوم الحديث: 379، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 290.

[3] جامع التحصيل: 25.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 59.

[5] نزهة النظر: 100.

[6] قفو الأثر: 69.

[7] أما إذا سقط واحد من بين رجلين، ثم سقط من موضع آخر من الإسناد واحد آخر فهو منقطع في موضعين. انظر: شرح التبصرة والتذكرة 216/1.

والــمعضل لقب لنوع خاص من الــمنقطع، فكل معضل منقطع، وليس كل منقطع معضلا[1]، ويسمى مرسلا عند الفقهاء وغيرهم[2] كالخطيب البغدادي.[3]

مثاله: ما رواه الإمام مالك أنه بلغه أن أبا هريرة قال: قال رسـول الله ﷺ: «للمملوك طعامه، وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يُطيق».[4]

هذا الحديث معضـل لأنه سـقط منه راويان على التوالي بين مالك وأبي هريرة، وهما: محمد بن عجلان، وأبوه.[5]

إطلاق لفظ الــمعضل: إطلاق لفظ (الــمعضل) لم يكن شائعا عند الــمتقدمين بالــمعنى الذي اسـتقر عليه الاصـطلاح عند الــمتأخرين، وكان يندرج عند أغلب المتقدمين تحت الحديث المنقطع أو المرسل بعموم معناهما.[6]

كما أطلق كثير من الــمحدثين لفظ (الــمعضـل) على الراوي الذي يروي الحديث الــموضـوع والــمنكر، ولهذا قال الحافظ ابن حجر (ت852هـــ): "وجدت التعبير بالمعضل في كلام الجماعة من أئمة الحديث فيما لم يسقط منه شيء البتة".[7]

اجتماعه مع بعض صور الـمعلق: إن بين الـمعضل وبين الـمعلق عموما وخصوصا من وجه:

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 59.

[2] التقريب والتيسير للنووي: 36، ومقدمة ابن الصلاح: 59.

[3] ولـم يكن إطلاق هذا الوصف (الحديث الـمعضل) بهذا الـمعنى شائعا عند الـمتقدمين، وإنما كان هذا عندهم مندرجا تحت الـمنقطع أو الـمرسل بعموم معناهما. وقد استعمل الـمتقدمون (الـمعضل) وصفا للمنكر والموضوع من الحديث. انظر: تحرير علوم الحديث 920/2.

[4] موطأ مالك، ك: الاستئذان، ب: الأمر بالرفق بالمملوك 980/2(40).

[5] كما في روايات: مستخرج أبي عوانة 74/4(6074)، والـمعجم الأوسط للطبراني 191/2(1685)، ومشيخة ابن طهمان: 136(78).

[6] تحرير علوم الحديث للجديع 920/2.

[7] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 575/2.

- فيجتمع الـمعضل مع الـمعلق في صورة واحدة، وهي: إذا حذف من مبدأ إسناده راويان متواليان. فهو معضل ومعلق في آن واحد.[1]
- ويفارقه في صورتين[2]:

1) إذا حذف من وسط الإسناد راويان متواليان، فهو معضل، وليس بمعلق.
2) إذا حذف من مبدأ الإسناد راوٍ فقط، فهو معلق، وليس بمعضل.

طرق معرفة المعضل: يعرف الإعضال في الإسناد بما يلي[3]:

- أولا: التاريخ، وذلك ببعد طبقة الراوي عن طبقة شـيخه، بحيث إنه لو روى حديثا من طريق ذلك الشيخ كان بينهما راويان على أقل تقدير.

- ثـانيا: دلالـة السـبر لطرق الحـديث، كنحو الـذي تقـدم في الانقطـاع، لكن ثبوت الإعضال بهذا الطريق قليل نادر.

حكمه: الـمعضل حديث ضعيف، وقد نقل الإمام الشمني قول الجوزقاني: "الـمعضل أسوأ حالا من الـمنقطع، والـمنقطع أسوأ حالا من الـمرسل". وتعقبه بأن ذلك إذا كان الانقطاع في موضع واحد، وإلا فهو يساوي الـمعضل.[4]

من مظان الـمعضل، والـمنقطع:

- سنن سعيد بن منصور
- مؤلفات ابن أبي الدنيا

5.6.3-الـمدلس:

تعريفـه: لغـة: التـدليس التكتم، وعـدم تبيين العيـب، وانـدلس الشـيء، إذا خفي، واشتقاقه من الدلس وهو: الظلمة، والـمدالسة: الـمخادعة، ومنه التدليس في البيع،

---

[1] تيسير مصطلح الحديث: 93.
[2] المرجع نفسه.
[3] تحرير علوم الحديث 922/2.
[4] تدريب الراوي 348/1.

وهو كتمان عيب السلعة عن المشتري، فكأنه خادعه وأتاه به في ظلام. قال الأزهري: "ومنه أخذ التدليس في الإسناد".[1]

وسمي المدلس بذلك لاشتراكهما في الخفاء[2] والتغطية[3] وعدم الوضوح[4]، فإن من أسقط من الإسناد شيئا فقد أخفى ذلك الذي أسقطه وغطاه، وزاد في التغطية بإتيانه بعبارة موهمة[5]، فكأن المدلس لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره، فصار الحديث مدلسا.[6]

اصطلاحا: إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره.[7] وهو ما أوهم فيه الراوي الاتصال بصيغة محتملة وهو غير متصل.[8]

أقسام التدليس: التدليس أقسام عدة، تنتهي إلى قسمين رئيسيين هما: تدليس الإسناد وتدليس الشيوخ.[9]

أحدهما: **تدليس الإسناد**(الإسقاط): ويعد من أنواع السقط الخفي في الإسناد[10]، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه سمعه منه.[11]

---

[1] انظر: تاج العروس 84/16، وتهذيب اللغة 252/12، ولسان العرب 86/6، ومقاييس اللغة 296/2، والعين 228/7، والصحاح 930/3.

[2] نزهة النظر: 101، و اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر 10/2.

[3] منهج النقد في علوم الحديث: 380.

[4] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 295.

[5] اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر 10/2.

[6] تيسير مصطلح الحديث: 96.

[7] الخلاصة في معرفة الحديث: 80، وتيسير مصطلح الحديث: 96

[8] الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصحيح فيها: 39.

[9] منهج النقد في علوم الحديث: 381.

[10] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 105.

[11] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 53.

قال ابن الصلاح: "هو أن يروي عمن **لــقيه**[1] ما لم يسمع منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن **عاصره**[2] **ولم يلقه**[3] موهما أنه قد لقيه وسمعه منه، ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر".[4]

وقال أبو الحسن بن القطان: "أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه. والفرق بينه وبين الإرسال، هو أن الإرسال روايته عمن لم يسمع منه"[5]. وقد سبق ابن القطان إلى حده بذلك الحافظ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار.[6]

وكان بقية من أفعل الناس لهذا، وممن عرف به أيضا الوليد بن مسلم[7]، وكان الأعمش، وسفيان الثوري يفعلون مثل هذا[8]، لذلك قال ابن الصلاح: "التدليس ليس كذبا، وإنما هو ضرب من الإيهام بلفظ محتمل"[9]، وقال أبو بكر البزار: "التدليس ليس بكذب؛ وإنما هو تحسين لظاهر الإسناد".[10]

---

[1] قال ابن حجر: "وممن قال باشتراط اللقاء في التدليس: الإمام الشافعي، وأبو بكر البزار، وكلام الخطيب في الكفاية يقتضيه، وهو المعتمد". انظر: نزهة النظر: 103.

[2] وقد تعقبه ابن حجر حيث قال في النكت على كتاب ابن الصلاح 614/2: وقوله: "عمن عاصره ليس من التدليس في شيء، وإنما هو المرسل الخفي". وأشار إلى الفرق بين المصطلحين في نزهة النظر: 104، فقال: "والفرق بين المدلس والمرسل الخفي دقيق، وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه. فأما إن عاصره، ولم يعرف أنه لقيه، فهو المرسل الخفي. ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لقي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه. **والصواب التفرقة بينهما**.

[3] ويعرف عدم الملاقاة بإخباره عن نفسه بذلك، أو بجزم إمام مطلع. انظر: نزهة النظر: 103.

[4] مقدمة ابن الصلاح: 73، وقال:"ومن شأنه أن لا يقول في ذلك: أخبرنا فلان ولا حدثنا وما أشبههما، وإنما يقول: قال فلان أو عن فلان ونحو ذلك".

[5] بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام 493/5.

[6] شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي 235/1، وتدريب الراوي 256/1.

[7] تدريب الراوي 257/1.

[8] المصدر نفسه 259/1

[9] مقدمة ابن الصلاح: 75.

[10] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 81/2.

في حين قال الذهبي: ما رواه الرجل عن آخر، ولم يسمعه منه، أو لم يدركه، فإن صرح بالاتصال وقال "حدثنا"، فهذا كذاب.[1] ومثله قول ابن حجر: ويرد الـــمدلس بصيغة من صيغ الأداء تحتمل وقوع اللقي بين الـمدلس ومن أسند عنه كعن وكذا قال، ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجوز فيها؛ كان كذبا.[2]

مثاله: ما رواه عبد الله بن نمير، عن الأجلح، عن **أبي إسحاق**، عن البراء بن عازب قال: قال رســول الله ﷺ: «ما من مســلمين يلتقيان فيتصــافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا».[3]

هذا الحديث لم يسمعه **أبو إسحاق السبيعي** من البراء بن عازب؛ وإنما سمعه من أبي داود الأعمى (واسمه: نفيع بن الحارث) وهو متروك متهم بالكذب[4].

والدليل على ذلك أن هذا الحديث أخرجه ابن أبي الدنيا[5] حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي إســحاق، **عن أبي داود**[6]، قال: دخلت على البراء بن عازب فأخذت بيده فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «ما من مسلم يلقى أخاه فيصافح أحدهما صاحبه إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا».

---

[1] الموقظة في علم مصطلح الحديث: 47.

[2] نزهة النظر: 85.

[3] أخرجه أبو داود في الســنن، ك: الأدب، ب: الـــمصـــافحة 354/4(5212)، والترمذي في الجامع، ك: الاستئذان، ب: الـمصافحة 75/5(2727)، وقال: "حديث غريب من حديث أبي إسحاق عن البراء وقد روي هذا الحديث عن البراء من غير وجه والأجلح هو ابن عبد الله بن حجية بن عدي الكندي"، وأخرجه ابن ماجه في السنن، ك: الأدب، ب: المصافحة 1220/2(3703).

[4] فأبو إسـحاق السـبيعي ثقة مكثر من الرواية، إلا أنه موصـوف بالتدليس، وسماعه من البراء بن عازب ثابت في أحاديث كثيرة، إلا أنه أحيانا يروي عنه ما لـــم يسمعه منه بصيغة تحتمل السماع. انظر الرابط: https://www.alukah.net/sharia/0/63829/#ixzz6IlmPIP00

[5] الإخوان لابن أبي الدنيا: 165(111).

[6] الأعمى.

حكمه: هذا النوع من التدليس مكروه جدا، ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذما له، حيث قال: " التدليس أخو الكذب"، قال: " لأن أزني أحب إلي من أن أدلس". وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير.[1]

قال العلائي: "هذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا وشرها لكنه قليل بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلسين".[2] وقال سليمان ابن داود المنقري: "التدليس والغش والغرور والخداع والكذب يحشر يوم تبلى السرائر في نفاذ واحد"[3].

المقصد الحامل على تدليس الإسناد:

1) طلبا لتوهيم علو الإسناد.[4]

2) فوات شيء من الحديث عن شيخ سمع منه الكثير.[5]

3) الأنفة من الرواية عمن حدثه. قال الخطيب البغدادي: "وذلك خلاف موجب العدالة ومقتضى الديانة، من التواضع في طلب العلم، وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عمن أخذه".[6]

الثاني: **تدليس الشيوخ**، قال ابن حجر: أما تدليس الشيوخ فلا تحصى أسماء أهله[7]. وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه أو يكنيه أو ينسبه[8]، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف[9]، أو يصف شيخ شيخه بذلك[10].

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 74، والباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 54

[2] جامع التحصيل: 103.

[3] منهج النقد في علوم الحديث: 383

[4] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 357، والموقظة في علم مصطلح الحديث: 48.

[5] تيسير مصطلح الحديث: 102.

[6] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 357.

[7] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 650/2.

[8] على خلاف المشهور به، تعمية لأمره، وتوعيرا للوقوف على حاله. انظر: الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 55.

[9] مقدمة ابن الصلاح: 74.

[10] اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر 15/2.

قال الذهبي: قد يؤدي تدليس الأســماء إلى جهالة الراوي الثقة، فيرد خبره الصـحيح، فهذه مفسدة[1]

مثاله: حديث عبد الرزاق قال: أخبرنا **ابن جريج**[2]، أخبرني **بعض بني أبي ر افع** مولى النبي ﷺ، عن عكرمة مولى ابن عباس، عن ابن عباس قال: طلق عبد يزيد أبو ركانة، وإخوته أم ركانة، ونكح امرأة من مزينة...[3] الحديث.

فابن جريج دلس في الحديث وذلك بتغطيته لا سـم شـيخه وهو: (محمد بن عبيد الله ابن أبي رافع الكوفي القرشي)[4]، حيث قال: (أخبرني بعض بني رافع). والدليل على ذلك أنه صرح باسم شيخه في رواية الحاكم في الـمستدرك[5] فقال: عن **محمد بن عبيد الله ابن أبي ر افع مولى** رسول الله ﷺ.

حكمه: تدليس الشـيوخ أمره أخف -من تدليس الإسـناد-، وفيه تضـييع للمروي عنه، وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله وأهليته. ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب **الغرض الحامل عليه**[6]:

-فتارة يكره، كما إذا كان أصغر سنا منه، أو نازل الرواية، ونحو ذلك.[7]

-وتارة يحرم، كما إذا كان غير ثقة فدلســه لئلا يعرف حاله، أو أهم أنه رجل آخر من الثقات على وفق اسمه أو كنيته.[8]

---

[1] الموقظة في علم مصطلح الحديث: 50.

[2] عبد الــملك بن عبد العزيز بن جريج القرشي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل. قال الدارقطني: "شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما ســمعه من مجروح". انظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: 41.

[3] أخرجه أبو داود في السنن، ك: الطلاق، ب: نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث 259/2(2196).

[4] قال البخاري: "منكر الحديث". وقال ابن معين :"ليس بشـيء"، وقال أبو حاتم :"ضـعيف الحديث، منكر الحديث جدا ذاهب". انظر: تهذيب الكمال 37/26.

[5] المستدرك للحاكم، ك: التفسير 533/2(3817).

[6] مقدمة ابن الصلاح: 74.

[7] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 55.

[8] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 55.

وتسمح بذلك جماعة من الرواة المصنفين، منهم الخطيب أبو بكر، فقد كان لهجا به في تصانيفه.[1]

قال فريق من أهل الحديث والفقهاء: من عرف به صار مجروحا مردود الرواية مطلقا وإن بيَنَّ السماع. وقال جمهور من يقبل المرسل: يقبل مطلقا، حكاه الخطيب. ونقل النووي في شرح المهذب الاتفاق على رد ما عنعنه تبعا للبيهقي وابن عبدالبر محمول على اتفاق من لا يحتج بالمرسل.[2]

المقصد الحامل على تدليس الشيوخ: وقد يحمله على ذلك:

1) كون شيخه الذي غير سمته غير ثقة.[3] فيدلسه حتى لا تظهر روايته عن الضعفاء، أو يتوهم أنه راو من الثقات يوافق اسمه وكنيته.[4]
2) كون شيخه الذي غير سمته متأخر الوفاة، وقد شاركه في الأخذ عنه من هو دونه.[5]
3) استصغارا لسن الذي حدثه به[6]، بأي أن شيخه الذي غير سمته أصغر سنا منه.[7]
4) إيهام كثرة الشيوخ[8]، بأن يكون شيخه الذي غير سمته كثير الرواية عنه، فلا يحب الإكثار من ذكر شخص واحد على صورة واحدة.[9]
5) وكثيرا ما يقصد المحدث من ذلك امتحان أذهان الطلاب واختبار المشتغلين بالعلم، ولفت نظرهم إلى حسن التأمل في الرواة وأحوالهم وأنسابهم، وغير ذلك.

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 74.

[2] تدريب الراوي 262/1.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 74. قال الذهبي: "لو صرح بمن حدثه عن المسمى، لعرف ضعفه: فهذا غرض مذموم، وجناية على السنة". انظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث: 47.

[4] منهج النقد في علوم الحديث: 386.

[5] مقدمة ابن الصلاح: 74، والموقظة: 48، و فتح المغيث 237/1.

[6] فتح المغيث 237/1.

[7] مقدمة ابن الصلاح: 74.

[8] منهج النقد في علوم الحديث: 386، وانظر: الموقظة في علم مصطلح الحديث: 48.

[9] مقدمة ابن الصلاح: 74.

وذلك فيما يبدو لنا من مقصـد الخطيب في تدليسـه، فإنه كثير الشـيوخ جدا، وتدليسه كان لهذا الغرض.[1]

حكم رواية المدلس: اختلف العلماء في قبول رواية المدلس على أقوال؛ أشهرها:

الأول: رد رواية الـمدلس مطلقا، وإن بين السماع؛ لأن التدليس نفسه جرح. "وهذا القول غير معتمد".[2]

قال ابن الصـلاح: "اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحا بذلك، وقالوا: لا تقبل روايته بحال بين السـماع أو لم يبين"[3]. وقال السخاوي: "من الحفاظ من جرح من عرف بهذا التدليس من الرواة، فرد روايته مطلقا، وإن أتى بلفظ الاتصال، ولو لم يعرف أنه دلس إلا مرة واحدة، كما قد نص عليه الشـافعي"[4]. وقال الحافظ ابن حجر: "حكاه القاضـي عبد الوهاب في الـملخص فقال التدليس جرح، وأن من ثبت أنه كان يدلس لا يقبل حديثه مطلقا". قال: "وهو الظاهر من أصـول مالك". ونقل نحو ذلك عن يحيى بن معين[5].وقال الذهبي: "ومن يعاني ذلك، جرح به"[6]. وقال العراقي: "وهو قادح فيمن تعمد فعله".[7] وقال الشـمني: "التدليس حرام عند الأئمة، روي عن وكيع أنه قال لا يحل تدليس الثوب فكيف بتدليس الحديث".[8]

---

[1] منهج النقد في علوم الحديث: 386.

[2] تيسير مصطلح الحديث: 103.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 74.

[4] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث ص: 54. و نص الشافعي كما في الرسالة 379/1: "ومن عرفناه دلس مرة فقد أبان لنا عورته في روايته، وليسـت تلك العورة بالكذب فنرد بها حديثه، ولا النصـيحة في الصدق، فنقبل منه ما قبلنا من أهل النصيحة في الصدق".

[5] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 160/1.

[6] الموقظة في علم مصطلح الحديث: 47.

[7] تدريب الراوي 259/1، وقال السـيوطي: "وفصـل بعضـهم تفصـيلا آخر، فقال: إن كان الحامل له على التدليس تغطية الضعيف فجرح؛ لأن ذلك حرام وغش وإلا فلا". انظر: تدريب الراوي 264/1.

[8] مقدمة في أصول الحديث: 46.

الثاني: التفصيل: وهو القول الصحيح[1]:

1) فإن صرح بالسماع، بلفظ مبين للاتصال نحو سمعت، وحدثنا، وأخبرنا وأشباهها فهو مقبول محتج به.[2]

2) وإن لم يبين فيه السماع والاتصال وأتى بلفظ محتمل فترد روايته[3].

قال الحافظ ابن حجر: "وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلا أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث على الأصح"[4]. وقال ابن الصلاح: وفي الصحيحين وغيرهما من الكتب الـــمعتمدة من حديث هذا الضــرب كثير جدا: كقتادة، والأعمش، والسـفيانين، وهشــام بن بشــير وغيرهم[5]، كعبد الرزاق، والوليد بن مســلم[6]، أو ابن جريح، أو هشــيم، أو أبي إســحاق، أو يحيى ابن أبي كثير، ولقد ظن بمالك على بعده منه عمله. وقد قال الدارقطني: إن مالكا ممن عمل به، وليس عيبا عندهم، وإنما هو الإرســال، لكن عمن قد لقيه[7]. وقال ابن حجر: "لا شــك أنه جرح، وإن وصــف به الثوري، والأعمش، فالاعتذار أنهما لا يفعلانه إلا في حق من يكون ثقة عندهما ضــعيفا عند غيرهما"[8]. وحكى ابن عبد البر، عن أئمة الحديث أنهم قالوا: يقبل تدليس ابن عيينة لأنه إذا وقف أحال على ابن جريج ومعمر ونظائرهما.[9]

قال الكرابيسي: دلس ابن عيينة عن مثل معمر ومسعر بن كدام ومالك ابن مغول، وقال الحاكم في سؤالاته للدارقطني: سئل عن تدليس ابن جريج، فقال: يتجنب تدليسه

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 74.

[2] انظر: مقدمة ابن الصلاح: 75.

[3] انظر: مقدمة ابن الصلاح: 74، وقال: "حكمه حكم المرسل وأنواعه".

[4] نزهة النظر: 102.

[5] مقدمة ابن الصلاح: 75.

[6] تدريب الراوي 263/1.

[7] بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام 496/5.

[8] انظر: تدريب الراوي 259/1.

[9] التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد 31/1.

فإنه وحش التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح، فأما ابن عيينة فإنه يدلس عن الثقات. ورجحه ابن حبان في ديباجة كتابه الصحيح، وهذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة وحده، فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لابن عيينة خبر دلس فيه إلا وجد ذلك الخبر بعينه قد تبين سماعه عن ثقة.[1]

وخرج من هذا عدم اختصـــاص ابن عيينة بل من كانت عادته لا يدلس إلا عن ثقة فحديثه مقبول، وبذلك صـرح أبو الفتح الأزدي وأبو بكر البزار، فقال: "إن من كـــان يدلس عن الثقات كان تدليســه عند أهل العلم مقبولا"، ثم قال: "فمن كـــانت هذه صــفته وجب أن يكون حديثه مقبولا وإن كان مدلســـــا". وإلى ذلك أشـــار أبو بكر الصــيرفي في كتاب الدلائل والأعلام فقال: "كل من ظهر تدليســه عن غير الثقات لم يقبل خبره حتى يقول حدثني أو سمعت".[2]

وما كان في الصحيحين وشبههما من الكتب الصحيحة، عن المدلسين بعن، فمحمول على ثبوت السـماع له من جهة أخرى؛ وإنما اختار صـاحب الصـحيح طريق العنعنة على طريق التصريح بالسماع، لكونها على شرطه دون تلك.[3]

أسباب ذم الــمدلس: قال الخطيب البغدادي: " والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهينه:

فأحدها: إيهامه السـماع من لم يســمع منه، وذلك مقارب للإخبار بالســماع ممن لم يسمع منه.

والثانية: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك خلاف موجب الورع والأمانة.

---

[1] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 71/2.

[2] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 72/2، وانظر: تدريب الراوي 263/1.

[3] تدريب الراوي 264/1.

والثالثة: أن الــمدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه؛ لعلمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضــيا مقبولا عند أهل النقل؛ فلذلك عدل عن ذكره.[1] وهو يخشــى أن يصــرح بشيخه فيرد من أجله.[2]

طبقات المدلسين: وهم على خمس مراتب[3]:

1) من لم يوصف بذلك الا نادرا كيحيى بن سعيدالانصاري
2) من احتمل الائمة تدليســه وأخرجوا له في الصــحيح لامامته وقلة تدليســه في جنب ما روى كالثوري أو كان لا يدلس الا عن ثقة كإبن عيينة
3) من أكثر من التدليس فلم يحتج الائمة من أحاديثهم الا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي
4) من اتفق على أنه لا يحتج بشــئ من حديثهم الا بما صــرحوا فيه بالســماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل كبقية بن الوليد
5) من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع الا أن يوثق من كان ضعفه يسيرا كابن لهيعة

أشهر المصنفات فيه: هناك مصنفات في التدليس والمدلسين كثيرة، أشهرها:

- ذكر المدلسين للنسائي(ت303هـ)
- المدلسين لابن العراقي(ت826هـ)
- التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي(ت841هـ)
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر العسقلاني(ت852هـ)
- أسماء المدلسين لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)

---

[1] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: 357.

[2] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 55.

[3] تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: 13.

6.6.3-المرسل الخفي:

تعريفه: لغة: أرسـل الشـيء أطلقه وأهمله من غير تقييد. والخافِيةُ ضـد العلانية. ولقيته خفيا أي: سرا. وأَخْفِيتُ الشيء أي: سَتَرْتُه وكتمته. والخفي ضد الجلي.[1]

فكأن الـمرسل أطلق الإسناد ولم يصله. ولأن هذا النوع من الإرسال غير ظاهر، فلا يدرك إلا بالبحث.[2]

اصطلاحا: هو رواية الراوي عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه.[3]

وهذا نوع بديع من أهم أنواع علوم الحديث وأكثرها فائدة وأعمقها مسـلكا ولم يتكلم فيه بالبيان إلا حذاق الأئمة الكبار ويدرك بالاتساع في الرواية والجمع لطرق الحديث مع المعرفة التامة والإدراك الدقيق.[4]

قال النووي: "هو فن مهم عظيم الفائدة، يدرك بالاتسـاع في الرواية وجمع الطرق مع المعرفة التامة".[5]

والجمهور على أن الـمرسـل الخفي قسـم من الـمدلس لا قسـيما له.[6]وهو نوع من الـمنقطع، إلا أن الانقطاع فيه خفي، لما أن تعاصـر الراويين يوهم اتصـال السـند بينهما.[7] قال ابن كثير: "وهو يعم الـمنقطع والـمعضل".[8] وقال الـمناوي: وبينه وبين المنقطع عموم مطلق، فكل مرسل خفي منقطع ولا عكس.[9]

---

[1] انظر: الـمعجم الوسيط 344/1، والعين 313/4، وتهذيب اللغة 243/7، ومختار الصحاح: 94، ولسان العرب 234/14، وتاج العروس 563/37.

[2] تيسير مصطلح الحديث: 105.

[3] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: 104.

[4] جامع التحصيل: 125.

[5] تدريب الراوي 663/2.

[6] اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر 22/2.

[7] منهج النقد في علوم الحديث: 387.

[8] الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث: 177.

[9] اليواقيت والدرر شرح شرح نخبة الفكر 21/2.

مثاله: حديث رواه ابن ماجه من رواية عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر، مرفوعا: «رحم الله حارس الحرس». فإن عمر لم يلق عقبة، كما قال المزي في الأطراف.[1]

حكمه: هو ضعيف؛ لأنه من نوع المنقطع، فإذا ظهر انقطاعه، فحكمه حكم المنقطع[2].

وحكم من ثبت عنه التدليس-إذا كان عدلا- أن لا يقبل منه إلا ما صرح فيه بالتحديث، على الأصح.[3]

وسائل معرفة الإرسال: لمعرفته طرق وهي:

- عدم اللقاء بين الراوي والمروي عنه أو عدم السماع منه.[4]

- أن يذكر الراوي الحديث عن رجل ثم يقول في رواية أخرى نبئت عنه أو أخبرت عنه ونحو ذلك.[5]

-إخباره عن نفسه بأنه لم يلق من حدث عنه، أو لم يسمع منه شيئا.[6]

-يعرف بوجه صحيح من البحث في تواريخ الرواة.[7]

-نص بعض الأئمة على أن هذا الراوي لم يلق من حدث عنه، أو لم يسمع منه مطلقا.[8]

- مجيء الحديث من وجه آخر، بزيادة شخص فأكثر بينهما.[9]

---

[1] تدريب الراوي 663/2.

[2] تيسير مصطلح الحديث: 106.

[3] نزهة النظر: 102.

[4] جامع التحصيل: 125.

[5] جامع التحصيل: 125.

[6] تدريب الراوي 663/2، ومنهج النقد في علوم الحديث: 389، وتيسير مصطلح الحديث: 105.

[7] منهج النقد في علوم الحديث: 388.

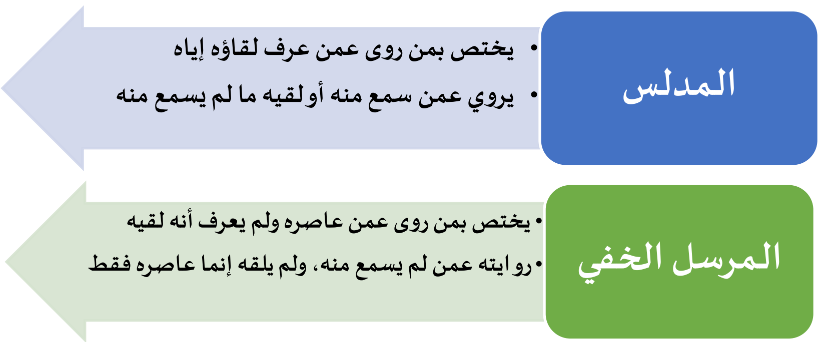
[8] تدريب الراوي 663/2، ومنهج النقد في علوم الحديث: 389، وتيسير مصطلح الحديث: 105.

[9] جامع التحصيل: 125، ومنهج النقد في علوم الحديث: 389، وتيسير مصطلح الحديث: 105. قال العلائي: "ثم لا بد في كل ذلك أن يكون موضع الإرسال قد جاء فيه الراوي بلفظ عن ونحوها فأما متى كان بلفظ حدثنا ونحوه ثم جاء الحديث في رواية أخرى عنه بزيادة رجل بينهما فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد".

الفرق بين المدلس والمرسل الخفي:

وفي هذين النوعين: المدلس، والمرسل الخفي، تبدو دقة المحدثين المنهجية، ويظهر ما انتهوا إليه من غاية البراعة والحذق، حيث فرقوا بين المدلس وبين المرسل الخفي بالنظر إلى طبيعة الأداء في كل ومقصده، فمن قصد التعمية والتغطية وإيهام السماع فهو مدلس مذموم، ومن قصد مجرد الرواية حسبما يحضره في المجلس فهذا العمل منه إرسال خفي[1].

وفيما يأتي بيان للفرق الدقيق بينهما[2]:



7.6.3-المعلل:

تعريفه: لغة: تأتي لثلاثة معان[3]:

الأول: العَلَل وهي الشربة الثانية، ويقال: عَلَل بعد نَهْل، والفعل يَعُلُّون.

والثاني: العائق يَعوق، قال الخليل: العِلَّة حَدَثٌ يَشغَل صاحِبَه عن وجْهه، ويقال: اعتلَّه عن كذا أي إعتاقه.

والثالث: العلة: المرض وصاحبها مُعْتَلّ. قال ابن الأعرابي: علَّ المريض يَعِلُّ عِلَّة فهو عَلِيل، ورَجُل عُلَلَة، أي كثير العِلَل.

---

[1] منهج النقد في علوم الحديث: 392.

[2] بيان الوهم والإيهام 493/5، ونزهة النظر: 104، ومنهج النقد في علوم الحديث: 387.

[3] مقاييس اللغة 13/4.

اصـطلاحا: العلة الـــمصـطلح عليها بين أهل الحديث وهي: عبارة عن أسـباب خفية غـامضـــة قـادحـة في الحـديـث، مع أن ظـاهره السـلامـة منهـا[1]، وهي التي قـال عنهـا الحاكم(ت405هــ): «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل»[2]، فاسـم العلـة إذا أطلق على حـديـث لا يلزم منـه أن يســمى الحـديـث معلولا اصــطلاحـا؛ إذ الـمعلول ما علته خفية قادحة[3]، وعلى هذا فعنعنة الـمدلس، وجهالة حال الراوي، أو ضـعفه، أو انقطاع السـند لا تدخل في باب العلة الـــمصـطلح عليها؛ لأن هذه الأمور ظاهرة لا خفاء فيها.

لذلك قال الحافظ ابن حجر(ت852هـ): "فعلى هذا لا يسمى الحديث الـمنقطع مثلا معلولا، ولا الحديث الذي راويه مجهول معلولا أو ضـعيف وإنما يسـمى معلولا إذا آل أمره إلى شـيء من ذلك مع كونه ظاهر السـلامة من ذلك»[4]. وقال أيضـا: "وهذا الفن أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهما غايصـا وإطلاعا حاويا وإدراكا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشـــأن وحذاقهم، وإليهم الــــمرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك، والاطلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك".[5]

أنواع الـمعلول: الشـاذ، والـمنكر، والـمضـطرب، والـمقلوب، والـمصـحف، والـمدرج، كل هذه الأنواع تندرج تحت مصطلح "العلة"، وهذه الأنواع تشكل وحدة موضوعية.[6]

---

[1] مقدمة ابن الصلاح: 90.

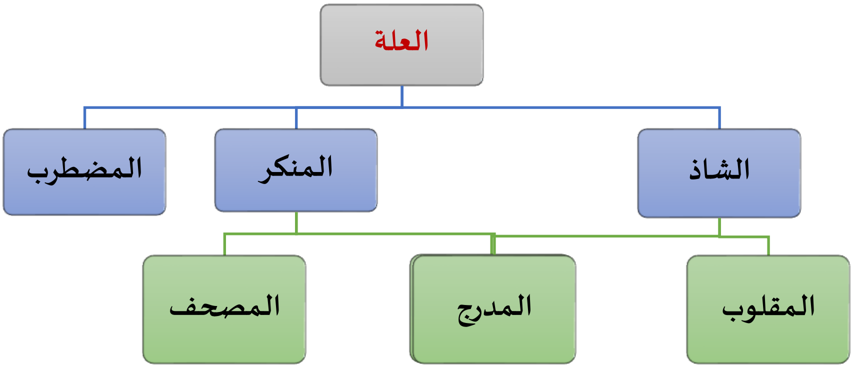
[2] معرفة علوم الحديث: 112.

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 117/1.

[4] المصدر نفسه 710/2.

[5] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 711/2.

[6] علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد: 47.



أشهر المصنفات فيه:

- العلل لأبي الحسن علي ابن المديني(ت234هـ)
- العلل الصغير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي(ت279هـ)
- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي(ت279هـ)
- العلل لابن أبي حاتم الرازي(ت327هـ)
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني(ت385هـ)

8.6.3-الشاذ:

تعريفه: لغة: ما انفرد عن الجمهور ونَدَرَ.[1]

اصطلاحا: هو مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه سندا ومتنا.[2]

والمعتمد في تعريف الشاذ، بحسب الاصطلاح الذي استقر عند المتأخرين أنه:

- **الأول:** ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه.[3]

---

[1] انظر: لسان العرب 494/3

[2] انظر: التأسيس في فن دراسة الأسانيد لعمر أبو بكر: 227، والإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع لعداب الحمش 397/1.

[3] انظر: نزهة النظر: 85، بتصرف .

فإذا روى الضابط والصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا فهذا شاذ[1]، قاله الحافظ ابن حجر(ت852هـ)، وقال في النكت: "وفي الجملة فالأليق في حد الشاذ ما عرّف به الشـــافعي"[2]. واختاره ابن رجب(ت795هــــ) حيث قال:"والظاهر أنه أراد بـالشـــاذ مـا قـالـه الشــــافعي[3]، وهو أن يروي الثقـات عن النبيﷺ خلافـه"[4]، والجوزجاني(ت259 هـــ) قال: "إذا كان الحديث الـــمسـند من رجل غير مقنع، وشـدّ أركانه الـمراسيل بالطرق الـمقبولة عند ذوي الاختيار، استعمل واكتفى به، وهذا إذا لم يعارض الـمسند الذي هو أقوى منه"[5]، وكذا قال البيهقي(ت458هـ):"ولم يعارضه ما هو أقوى منه فإنا نقول به"[6]، وهو اختيار ابن تيمية (ت728هـ) قال: "وأما الحسن في اصطلاح الترمذي فهو: ما روي من وجهين، وليس في رواته من هو متهم بالكذب، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة".[7]

- **الآخر:** هو الفرد الـــــمخالف[8] بما لا أصـــل له[9]، أي تفرد راويه بأن لا يتابعه غيره في روايته، أو لا يكون لمتن الحديث الذي يرويه شاهد.[10]

---

[1] هدي الساري 384/1.

[2] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 671/2.

[3] نص الشـافعي: «ليس الشـاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشـاذ، إنما الشـاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس، هذا الشـــاذ من الحديث». انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: 119، حيث قيده بقيدين: الثقة، والمخالفة. وانظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية 455/1.

[4] شرح علل الترمذي 606/2.

[5] جامع العلوم والحكم 210/2.

[6] معرفة السنن والآثار 402/1.

[7] مجموع الفتاوى لابن تيمية 39/18.

[8] مقدمة ابن الصلاح: 79.

[9] الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث: 112.

[10] تعدد روايات الحديث النبوي وأثره في اختلاف: 357.

قال الحاكم النيسابوري(ت405هـ): "الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[1]. وقال الخليلي(ت446ه):" الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ[2] ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه"[3]، وقال الإمام النووي(ت676ه): "هو الفرد المخالف والفرد الذي ليس في رواته من الثقة والضبط ما يجبر به تفرده".[4]

ولأن الشذوذ ناتج عن خطأ الراوي[5]، أكد المحدثون على ضرورة الاحتراز منه في تقوية الضعيف، ويدرك ذلك من خلال دراسة الأسانيد والمتون دراسة متأنية لكونه أخفى أنواع المعل، **وعلته التفرد في الغالب**.

وقد أوضح ذلك السخاوي(ت902هـ) فقال:"والشاذ لم يوقف له على علة أي معينة؛ وهذا يشعر باشتراك هذا مع ذاك -يعني المعلول- في كونه ينقدح في نفس الناقد أنه غلط، وقد تقصر عبارته عن إقامة الحجة على دعواه، وإنه من أغمض الأنواع

---

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم: 119. قال السيوطي في تدريب الراوي 268/1: «فجعل الشاذ تفرد الثقة، فهو أخص من قول الخليلي». لكن قد سقط قيد مهم كتتمة لكلام الحاكم ذكره ابن حجر وهو: « أن ينقدح في نفس الناقد أنه غلط ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك». انظر: توضيح الأفكار 340/1. ولذلك قال الحافظ ابن حجرأن الشاذ أدق من المعلل بكثير، فلا يتمكن من الحكم به إلا من مارس الفن غاية الممارسة، وكان في الذروة من الفهم الثاقب ورسوخ القدم في الصناعة. و قال السيوطي: «ولعسره لم يفرده أحد بالتصنيف». انظر: تدريب الراوي 268/1.

[2] هذه العبارة الدقيقة تبين أن الحافظ الخليلي لم يقصد مطلقا التفرد، وإنما قصد تفرد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره. انظر: شرح علل الترمذي 658/2.

[3] الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي 176/1. قال السيوطي: «فجعل الشاذ مطلق التفرد لا مع اعتبار المخالفة». انظر: تدريب الراوي 267/1. وقال برهان الدين البقاعي: « فهما -يقصد الحاكم والخليلي- ناظران إلى الشاذ من حيث اللغة، وادعيا أن الاصطلاح كذلك». انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية 455/1. لكن الحاكم والخليلي لم يقصدا بالشاذ مطلق التفرد؛ بل قصدا التفرد بما لا أصل له.

[4] تدريب الراوي 267/1.

[5] انظر: الحديث المعلول لحمزة المليباري: 73، بتصرف.

وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله الفهم الثاقب، والحفظ الواسع، والمعرفة التامة بمراتب الرواة، والملكة القوية بالأسانيد والمتون. وهو كذلك، بل الشاذ - كما نسب لشيخنا[1] - أدق من المعلل بكثير".[2]

تنبيه:

بين الحديث المعلل والحديث الشاذ عموم وخصوص، فكل حديث شاذ يعتبر معل، أو يعتبر نوع من أنواع العلة، والحديث المعل أعم من الشاذ؛ لأن الحديث المعل يدخل تحته أنواع أخرى من العلل كثيرة غير الشذوذ فاشترك الشاذ والمعل في المخالفة وتميز الشاذ عن المعل باقتران التفرد والمخالفة معا، وغالب العلل مبني على الاختلاف، مثل[3]:

1) الاختلاف في الوصل والإرسال.
2) الاختلاف في الوقف والرفع.
3) الاختلاف في الزيادة والنقصان.
4) الاختلاف في إبدال راو مكان آخر في الإسناد.

9.6.3-المقلوب:

تعريفه:

لغة: القلب للشيء: تحويله وصرفه عن وجهه، ومنه: كلام مقلوب، أي: مصروف عن وجهه.[4]

اصطلاحا: الإبدال في سند الحديث أو متنه، بالتقديم والتأخير، أونحو ذلك. عمدا أو سهوا.

---

[1] يقصد الحافظ ابن حجر.
[2] فتح المغيث 246/1.
[3] شرح المنظومة البيقونية ليوسف جودة: 54.
[4] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 525.

قال الحافظ ابن حجر(ت852هـــ):"كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللا أو شاذا؛ لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضـــها ببعض ومعرفة من يوافق ممن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ".[1]

أقســـامه: قد يقع الاضـــطراب في متن الحديث وقد يقع في الإســـناد، وقد يكون في الإسـناد كله أو بعضـه، وقد يقع ذلك عمدا إما لقصـد الإغراب أو لقصـد الامتحان. وقد يقع وهما.[2]

1) أن يؤخذ إسناد متن فيجعل لمتن آخر، ويجعل ذلك الــمتن لإسناد آخر، وسماه العلامة ابن الجزري بالقلب المركب.

2) إبدال راو براوي آخر، أو كانت الـــمخالفة بتقديم أو تأخير أي في الأســماء، فيصيره بالقلب رجلا آخر. كحديث مروي عن "كعب بن مرة" فيرويه الراوي عن "مرة ابن كعب".

مثاله: ما وقع لعبد العزيز بن محمد الدراوردي الذي ســمع من عبيد الله بن عمر العمري وهو ثقة، وســمع من عبد الله بن عمر العمري وهو ضــعيف، فكان ربما قلب أحاديث عبد الله فجعلها عن عبيد الله، مما أوقعه في رواية الــمنكرات عن عبيد الله، وإن كان الدراوردي ثقة في غيره[3]. وقد سئل أحمد بن حنبل عن عبد العزيز الدراوردي فقال: "كان معروفا بالطلب، وإذا حدث من كتابه فهو صــحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمرى يرويه عن عبيد الله بن عمر".[4]

---

[1] النكت لابن حجر 874/2.

[2] انظر: توجيه النظر 581/2، والباعث الحثيث: 87، والنكت لابن حجر 864/2.

[3] تحرير علوم الحديث للجديع 1005/2.

[4] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 396/5.

3) الإبدال في الـمتن؛ لكنه قليل بالنسبة إلى السند[1]، بأن ينقلب بعض ألفاظ الـمتن على الراوي كأن يقدم ويؤخر في بعض متن الحديث

مثاله: حديث أبي هريرة في جميع روايات **مسلم**[2]، في السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله. ففيه: «ورجل تصدق بصدقة، فأخفاها؛ حتى لا تعلم **يمينه** ما تنفق **شماله**»، فهذا مما انقلب على بعض الرواة، فعكس لفظ الحديث، والرواية الـمحفوظة: «حتى لا تعلم **شماله** ما تنفق **يمينه**»، كما هي عند مالك في الـموطأ[3] والبخاري في صحيحه[4]، وغيرهما من الأئمة.

الأسباب الحاملة على القلب: تختلف الأسباب التي تحمل بعض الرواة على القلب، وهذه الأسباب هي[5]:

1) قصد الإغراب؛ ليرغب الناس في رواية حديثه، والأخذ عنه.

2) قصد الامتحان، والتثبت من حفظ المحدِّث، وتمام ضبطه.

3) خطأ الراوي وغلطه من غير قصد.

أشهر المصنفات فيه:

- رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب للخطيب البغدادي(ت463هـ)

- جلاء القلوب في معرفة الـمقلوب لابن حجر(ت852هـ)، ويُسمى: "نزهة القلوب في معرفة المبدل والمقلوب"

---

[1] الغاية في شرح الهداية في علم الرواية للسخاوي: 209.

[2] صحيح مسلم، ك: الزكاة، ب: فضل إخفاء الصدقة 715/2(1031).

[3] موطأ مالك، ك: الشعر، ب: المتحابين في الله 952/2(14).

[4] صحيح البخاري، ك: الأذان، ب: من جلس في المسجد ينتظر الصلاة 133/1(660).

[5] انظر: تيسير مصطلح الحديث: 136، وأثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: 471.

10.6.3-المدرج:

تعريفه: لغة: لَفُّ الشيء في الشيء، ودَرَج الشيء في الشيء يدرُجُهُ دَرْجا، وأدرجه: طواه وأدخله.[1]

فمعنى الإدراج في اللغة يدور حول: الطيّ، واللّفّ، وإدخال الشيء في الشيء.[2]

اصطلاحا: هو الحديث الذي أدرج في سنده أو في متنه ما ليس منه، بحيث يتوهم أنه طرف من هذا الحديث الذي رواه.

وعليه فالحديث المدرج من أنواع المعلول، ولا يُعدّ الكشف عن علة الإدراج في الحديث مما يتهيأ بيسر، بل هو صورة من الصور الخفية لعلل الحديث، ولا يُعرف إلا بالجمع والمقارنة والحفظ والمعرفة إضافة إلى رصيد معتبر من الخلفيات الحديثية.[3]

أقسامه: ثلاثة، وهي[4]:

- أن يكون الإدراج في أول الحديث، وهو نادر جدا.
- أن يكون الإدراج في وسط الحديث،وهو قليل.
- أن يكون الإدراج في آخر الحديث، وهو الأكثر.

- **مثال** لوقوع الإدراج في أول الحديث، وسببه أن الراوي يقول كلاما يريد أن يستدل عليه بالحديث، فيأتي به بلا فصل، فيتوهم السامع أن الكل حديث.

مثل: ما رواه الخطيب البغدادي[5] من رواية أبي قطن وشبابة -فرقهما- عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**أسبغوا الوضوء**، ويل للأعقاب من النار».

[1] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 493.
[2] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 493.
[3] انظر: المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 494.
[4] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 812/2.
[5] الفصل للوصل المدرج في النقل 86/1.

فقوله: "أسبغوا الوضوء" مدرج من كلام أبي هريرة، كما بين في رواية البخاري عن آدم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: **أسبغوا الوضوء**، فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار».[1]

- **مثال** لوقوع الإدراج في سياق متن الحديث

حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي برسول الله ﷺ وفيه: «وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه -**وهو التعبد**- الليالي ذوات العدد».[2]

فتفسير التحنث ليس من قول عائشة وإنما هو مدرج من كلام الزهري أدرج في الحديث من غير تمييز.[3]

طرق الكشف عن الإدراج: الطريق إلى معرفة ذلك من وجوه[4]:

1) أن يكون لفظه مما تستحيل إضافته إلى النبي ﷺ.
2) أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي ﷺ.
3) إقرار الراوي نفسه أنه أدرج هذا الكلام.
4) التنصيص عليه من بعض الأئمة المطلعين.
5) ورود الحديث منفصلا في رواية أخرى. أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه بأن يضيف الكلام إلى قائله.

أشهر المصنفات فيه:

- الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي(ت463هـ)
- تقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر(ت852هـ)، وهو تلخيص لكتاب الخطيب.
- المدرج إلى المدرج لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الوضوء، ب: غسل الأعقاب 44/1(165).

[2] الفصل للوصل المدرج في النقل 81/1(31)، والحديث في صحيح البخاري 7/1(3).

[3] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 825/2.

[4] انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 812/2، وأثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء: 440.

11.6.3- الحديث الموضوع:

تعريفه: لغة : الوضع: ضد الرفع[1]، والوضيع: الـــمحطوط القدر. والوضع في اللغة يدور على معان عدة منها: الحط، والإلصاق، والاختلاق.[2]

اصطلاحا: هو الـمختلق الـمصنوع[3]، الـمكذوب على الرسول ﷺ، أي مما ألصق به[4]، لكنه لا ينسب إليه بوجه.[5]

والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة؛ لأن الموضوع فيه معنى السقوط وفيه انحطاط في رتبته عن غيره، وفيه معنى التوليد وإيجاد ما لم يكن موجودا وإذا أطلق الموضوع ينصرف إلى المفترى المكذوب على النبي ﷺ.[6]

رتبته: الحديث الـــموضـوع شـر الأحاديث الضـعيفة[7]، قاله الخطابي وابن الصلاح والعراقي وغيرهم، لأن رتبته أن يكون مطرحا ملقى لا يســتحق الرفع أصــلا[8]، وإنما سموه حديثا بالنظر إلى زعم راويه.[9]

وخالفهم ابن حجر فقال: "الـــموضـــوع ليس من الحديث النبوي"[10]، فعده قســما مستقلا، لا نوعا من أنواع الأحاديث الضعيفة[11].

---

[1] تهذيب اللغة 48/3، ولسان العرب 396/8.

[2] لسان العرب 397/8، والقاموس المحيط: 771- 772.

[3] مقدمة ابن الصلاح: 98.

[4] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 838/2.

[5] فتح المغيث 310/1.

[6] الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 319.

[7] مقدمة ابن الصلاح: 98، وفتح المغيث 310/1.

[8] تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة 5/1.

[9] منهج النقد في علوم الحديث: 301.

[10] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر 838/2.

[11] تيسير مصطلح الحديث: 111.

وقال الزركشي: "أما أن الــموضوع من أقسام الضعيف فغير مسلم لأن الــموضوع ليس بحديث أصلا بل لا ينبغي أن يعد البتة".[1]

حكم رواية الحديث الــموضوع: قال ابن الصلاح: لا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقرونا ببيان وضعه.[2] وقال النووي: "ويحرم روايته مع العلم به في أي معنى كان إلا مبينا"[3]، وقال الحافظ ابن حجر: "واتفقوا على تحريم رواية الــموضوع إلا مقرونا ببيانه".[4]

وقد ورد الوعيد الشديد في حق من روى حديثا يظن أنه كذب، فضلا عن أن يروي ما يعلم كذبه ولا يبينه.[5] قال ﷺ: «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»[6].

كيف يعرف الوضع[7]؟

يعرف كون الحديث موضوعا بـ[8]:

أولا: ما يتعلق بالراوي (السند)

1) إقرار واضع الحديث بوضعه
2) ما يتنزل منزلة إقراره
3) قرينة حال الراوي: كمن يروي عمن لم يدركه

---

[1] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي 395/1.
[2] مقدمة ابن الصلاح: 98.
[3] التقريب والتيسير للنووي: 46.
[4] نزهة النظر: 112.
[5] الآثار السيئة للوضع في الحديث: 121.
[6] أخرجه البخاري في صحيحه، ك: الجنائز، ب: ما يكره من النياحة على الــميت 80/2(1291)، ومسلــم في مقدمة صحيحه، ب: التحذير من الكذب على رسول الله 10/1(3).
[7] مقدمة ابن الصلاح: 99.
[8] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق: 567.

ثانيا: ما يتعلق بالمروي (المتن)

1) قرينة حال المروي. كأن يكون مناقضا لنص القرآن أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعي أو صريح العقل، حيث لا يقبل شيء من ذلك التأويل[1].

2) ركاكة ألفاظها ومعانيها.

3) تكذيب الحس له.

4) سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه.

5) مناقضته لما جاءت به السنة مناقضة بينة.

مقاومة الوضع: سلك أئمة الحديث وأعلام السنة لمعرفة الحديث الموضوع طريقتين[2]

1) إحداهما نظرية، حيث وضعوا القواعد الدالة على وضع الحديث وأقاموا الأمارات الصادقة على ذلك بما لا يدع مجالا للشك.

2) ثانيهما عملية، وذلك ببيانهم لأشخاص الوضاعين وتعريف الناس بهم، وبيان الموضوعات التي وضعوها والأكاذيب التي اختلقوها، وصنفوا تآليف كثيرة لبيان الأحاديث الموضوعة وبذلوا في ذلك غاية جهودهم، وهي الكتب المعروفة اليوم بكتب الموضوعات.

أسباب الوضع: أسباب الوضع كثيرة ومتنوعة منها[3]:

1) الزندقة[4] والكيد للإسلام والتشكيك به.

---

[1] نزهة النظر: 90.

[2] ضوابط معرفة الحديث الموضوع عند المحدثين لإدريس عزوزي: 98.

[3] التقريب والتيسير للنووي: 47، ونزهة النظر: 91، والسنة ومكانتها للسباعي 85/1، والوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 330، والسنة قبل التدوين 194/1، وعلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين: 72.

[4] **الزنادقة:** وهم المبطنون للكفر المظهرون للإسلام، أو الذين لا يتدينون بدين. وقد لمس بعض خلفاء بني العباس ما وراء حركة الزنادقة من خطر على كيان الإسلام السياسي. فتعقبوهم قتلا وتشتيتا. وأشهر من أعمل في رقابهم سيف التأديب الخليفة المهدي الذي أنشأ ديوانا خاصا للزندقة، تتبع فيه أوكارهم ورؤساءهم من شعراء وأدباء وعلماء ومن أشهر هؤلاء الزنادقة الوَضَّاعِينَ: عبد الكريم بن أبي العوجاء،

2) الانتصار للفرق السياسية[1] أو الكلامية أو المذهبية.

3) الترغيب في فضائل الأعمال.

4) تحقيق منافع شخصية؛ بالتقرب للأمراء.

5) للتكسب والارتزاق في القصص.

6) النزعات العصبية للجنس والقبيلة واللغة والبلد.

7) الإغراب بقصد الاشتهار.

مصادر المتون الموضوعة: متون الأحاديث الموضوعة ترجع إلى واحد هذه المصادر[2]:

الأول: من ذات واضعه، وذلك بأن يصنعه بألفاظ نفسه.

والثاني: أن يكون مأثورا عن صحابي أو تابعي قولهما، أو قولا من الحكمة أو أمثال الناس السارية، إلى النبي ﷺ.

والثالث: أن يكون من الأخبار المستوردة من بني إسرائيل، والتي تسمى (الإسرائيليات)، فتضاف إلى النبي ﷺ.

مظان الأحاديث الموضوعة:

- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجوزقاني(ت543هـ)

- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات لابن الجوزي(ت597هـ)

- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطي(ت911هـ)

قتله محمد بن سليمان بن علي أمير البصرة، وبيان بن سمعان المهدي قتله خالد بن عبد الله القسري، ومحمد بن سعيد المصلوب قتله أبو جعفر المنصور. انظر: فتح المغيث 316/1، والسنة ومكانتها للسباعي 85/1.

[3] والخلاف بين الشيعة والخوارج وبين الشيعة والعثمانية وبينهم وبين الأمويين والعباسيين، وبين الخوارج والأمويين كل ذلك كان من أسباب الوضع في الحديث. انظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: 329.

[2] تحرير علوم الحديث 1048/2.

- الموضوعات للصاغاني(ت650هـ)

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني(ت963هـ)

- تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر الفتني الهندي(ت986هـ)

الخاتمة

الحمد لله ذي الفضل والإنعام والـــمنّة والإحسان حمدا يليق بجلاله وعظمته، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة سيد الأنام، وبعد:

كانت هذه مقدمات في علم مصطلح الحديث، وعرض للقواعد العلمية الأساسية لعلوم الحديث، حســبي أنَّني بذلت وســعي في جمعها وتحريرها، لعلها تكون لبنات في البناء المعرفي لطلبة العلم الشرعي قبل الولوج في مجال التخصص.

ولا أدَّعي الكمال في ذلك، فكل ما قُمتُ به لا يعدو محاولة علمية لتنســيق بعض مباحث هذا العلم وفق منهج علمي يسهل الرجوع إليه.

والله أسأل أن ينفع به طلبة العلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قائمة المراجع

1. أبجد العلوم، أبو الطيب محمد صديق خان الحسيني البخاري(ت1307هـ)، دار ابن حزم، ط1، 1423هـ/2002م.
2. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمذاني الجورقاني(ت543هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع: الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية: الهند، ط4، 1422هـ/2002م.
3. أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل الهيتي، دار الكتب العلمية: بيروت، 1430هـ/2009م.
4. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري(ت538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
5. الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت902 هـ)، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، 1418هـ.
6. الأحكام الشرعية الصغرى «الصحيحة»، عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت581 هـ)، تحقيق: أم محمد بنت أحمد الهليس، مكتبة ابن تيمية: القاهرة، مكتبة العلم: جدة، ط1، 1413هـ/1993م.
7. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط(ت581هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع: الرياض، 1416هـ/1995م.
8. الأذكار، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي(ت676هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دار الفكر، بيروت، 1414هـ/1994م.
9. الأسئلة الفائقة بالأجوبة اللائقة، ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم حفيظ الرحمن، الدار السلفية بومباي: الهند، ط1، 1410هـ/1989م.

10. أصـــول الفقه الذي لا يَســـع الفقيه جهله، عياض بن نامي بن عوض الســـلمي، دار التدمرية: الرياض، ط1، 1426هـ/2005م.
11. ألفية العراقي =(التبصـــــرة والتذكرة في علوم الحديث)، أبو الفضـل زين الدين عبد الرحيم العراقي(ت806هـــ)، تحقيق: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار الـــمنهاج: الرياض، ط2، 1428هـ.
12. الآثار السـيئة للوضـع في الحديث، عبد الله بن ناصـر الشـقاري، الجامعة الإسـلامية: المدينة المنورة، العدد 120، السـنة 35، 1423هـ/2003م.
13. الاتجاهات العامة للاجتهاد ومكانة الحديث الآحادي الصـحيح فيها، نور الدين محمد عتر الحلبي، دار المكتبي: دمشق، ط1، 1420هـ/2000م.
14. الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، د. عبد الـمجيد محمود عبد المجيد، مكتبة الخانجي: مصر، 1399هـ/1979م.
15. الإحكـام في أصـــول الأحكـام، أبـو محـمـد علي بن أحـمـد ابن حزم الأنـدلســي الظاهري(ت456هـ)، تحقيق: أحمد محمد شـاكر، دار الآفاق الجديدة: بيروت.
16. الإخوان، أبو بكر عبد الله بن محمد البغدادي، المعروف بابن أبي الدنيا(ت281هـ)، تـحـقـيـق: مصـــطـفى عـبـد الـقـادر عـطـا، دار الـكـتـب الـعـلـمـيـة: بـيروت، ط1، 1409هـ/1988م.
17. إرشــــاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصـــول، محمـد بن علي الشـــوكاني اليمني(ت1250هـــ)، تحقيق: الشـيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي: دمشـق، ط1، 1419هـ/1999م.
18. الإرشــاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني(ت 446هـــ)، تحقيق: محمد سـعيد عمر إدريس، مكتبة الرشـد: الرياض، ط1، 1409هـ.
19. أسد الغابة، عز الدين ابن الأثير (ت630هـ)، دار الفكر، بيروت، 1409هـ/1989م.

20.الإصـــابـة في تـمـييز الصــحـابـة، أبـو الـفـضــل أحـمـد بـن عـلي، ابـن حجـر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1415هـ.

21.إعلام الـموقعين عن رب العالـمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية(ت751هـ)، تـحـقـيـق: مـحـمـد عـبـد الـسـلام إبراهـيـم، دار الـكـتـب الـعـلـمـيـة: بيروت، ط1، 1411هـ/1991م.

22.الالـــماع إلى معرفة أصـول الرواية وتقييد السـماع، أبو الفضـل عياض بن موسى اليحصـبي السـبتي(ت544هـ)، تحقيق: السـيد أحمد صـقر، دار التراث: القاهرة، المكتبة العتيقة: تونس، ط1، 1379هـ/1970م.

23.الإمام البخاري وكتابه الجامع الصـحيح، عبد الــمحسـن بن حمد العباد البدر، الجامعة الإسـلامية بالـــمدينة الـــمنورة، ط: السـنة الثانية، العدد 4، ربيع الثاني 1390هـ.

24.الإمـام الترمـذي ومنهجـه في كتـابـه الجـامع، عـداب محمود الحمش، دار الفتح للدراسات والنشر: عَمّان، ط1، 1423هـ/2003م.

25.الإمام مسلم وصحيحه، عبد الــمحسـن بن حمد العباد البدر، الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط 3، العدد1، 1390هـ/1970م.

26.البحر الذي زخر في شـرح ألفية الأثر، جلال الدين أبو الفضـل عبد الرحمن بن أبي بكر السـيوطي(ت911هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسـي، مكتبة الغرباء الأثرية: السعودية.

27.بحوث في تاريخ السـنة الـــمشـرفة، أكرم بن ضـياء العمري، بسـاط: بيروت، ط4، 1424هـ/2003م.

28.البداية والنهاية، أبو الفداء إسـماعيل بن عمر بن كثير القرشـي البصـري ثم الدمشـقي(ت774هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الـــمحسـن التركي، دار هجر، ط1، 1418هـ/1997م

29. البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، الملقب بإمام الحرمين(ت478هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1418هـ/1997م.

30. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط2.

31. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي(ت628هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة: الرياض، ط1، 1418هـ/1997م.

32. التأسيس في فن دراسة الأسانيد، عمر إيمان أبو بكر، مكتبة المعرف للنشر والتوزيع: الرياض.

33. التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي(ت476هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر: دمشق، ط1، 1403هـ.

34. تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان: بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.

35. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى(ت1353هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت.

36. تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف، عبد العزيز عبد الرحمن بن محمد العثيم، الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط: السنة 17، العددان 67 و68، رجب، ذو الحجة، 1405هـ.

37. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

38. تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري، محمد بن مطر الزهراني(ت1427هـ)، دار الهجرة للنشر والتوزيع: الرياض، ط1، 1417هـ/1996م.

39.تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(ت748هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
40.ترتيب الـمدارك وتقريب الـمسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـــ)، تحقيق: ابن تاويت الطنجي، وعبد القادر الصـحراوي، ومحمد ابن شريفة، وسعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة: المحمدية: المغرب، ط1.
41.تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها الـمعاصرة وآفاقها، فاروق حمادة، جائزة دبي للقرآن الكريم: دبي، ط1، 1430هـ/2009م
42.تعريف أهل التقديس بمراتب الـموصوفين بالتدليس الـمؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(ت852هــ)، تحقيق: عاصم ابن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار: عمان، ط1، 1403هـ/1983م.
43.التعليق الـــممجد على موطأ محمد (شـرح لموطأ مالك برواية محمد بن الحسـن)، أبوالحســنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي(ت1304هـــ)، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم: دمشق، ط4، 1426هـ/2005م.
44.تفسـير القاسـمي= محاسـن التأويل، محمد جمال الدين بن محمد سـعيد بن قاسم الحلاق القاسـمي(ت1332هـــ)، تحقيق: محمد باسـل عيون السـود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1418هـ.
45.التقريب والتيسـير لمعرفة سـنن البشـير النذير في أصـول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي(ت676هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي: بيروت، ط1، 1405هـ/1985م.
46.تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد: حلب، ط1، 1406هـ/1986م.
47.تقريب الوصـول إلي علم الأصـول، أبو القاسـم محمد بن أحمد، ابن جزي الكلبي الغرناطي(ت741هـــ)، تحقيق: محمد حسـن محمد حسـن إسـماعيل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1424هـ/2003م.

48.التقرير والتحبير، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن محمد بن محمد، المعروف بابن أمير حاج، ويقال له ابن الموقت الحنفي(ت879هـ)، دار الكتب العلمية، ط2، 1403هـ/1983م.

49.تقييد العلم للخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، إحياء السنة النبوية: بيروت.

50.التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، أبو بكر محمد بن عبد الغني، ابن نقطة الحنبلي البغدادي(ت629هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ/1988م.

51.التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي(ت806هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية: المدينة المنورة، ط1، 1389هـ/1969م.

52.التمهيد في علوم الحديث، الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان: عمان، ط1، 1412هـ/19992م.

53.التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر القرطبي(ت463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية: المغرب، 1387هـ.

54.تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني(ت963هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1399هـ.

55.تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية: الهند، ط1، 1326هـ.

56.تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي(ت742هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط1، 1400هـ/1980م.

57.تهذيب اللغة الـمؤلف، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 2001م.
58.توثيق السـنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، رفعت بن فوزي عبد المطلب، مكتبة الخنانجي: مصر، ط1.
59.توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح الجزائري(ت1338هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبوغدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية: حلب، ط1، 1416هـ/1995م.
60.التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الـملقن في علم الأثر، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت902هـ)، مكتبة أضواء السلف، ط1، 1418هـ/1998م.
61.توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، الـمعروف بالأمير(ت1182هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1417هـ/1997م.
62.تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب بمرتضى الزبيدي(ت1205هـ)، دار الهداية.
63.تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي(ت463هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط1، 1422هـ/2002م.
64.تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 2001م.
65.تاريخ الإسلام وَوَفيات الـمشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.
66.تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر(ت571هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، 1415هـ/1995م.
67.تاريخ ابن معين (واية الدوري)، يحيى بن معين البغدادي (ت233هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: مكة الـمكرمة، ط1، 1399هـ/1979م.

68.تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد طحان، مكتبة المعارف، ط10، 1425هـ/2004م.
69.ثمرات النظر في علم الأثر، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الصنعاني، المعروف كأسلافه بالأمير(ت1182هـ)، تحقيق: رائد بن صبري بن أبي علفة، دار العاصمة للنشر والتوزيع: الرياض، ط1، 1417هـ/1996م.
70.الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي(ت327هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد الدكن، ودار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 1271هـ/1952م.
71.الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم، أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الأزدي الميورقي الحَمِيدي(ت488هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار ابن حزم: بيروت، ط2، 1423هـ/2002م.
72.جمهرة مقالات العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر- مع أهم تعقبات الشيخ على دائرة المعارف الإسلامية، أحمد محمد شاكر، جمعها وأعدها واعتنى بها: عبد الرحمن بن عبد العزيز بن حماد العقل، دار الرياض، ط1، 1426هـ/2005م
73.الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني، شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن السخاوي(ت902هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار الكتاب المصري: القاهرة، دار ابن حزم: بيروت، ط1، 1419هـ/1999م.
74.جامع الأصول في أحاديث الرسول، مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير(ت606هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، وبشير عيون، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط1.
75.جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله، ابن عبد البر القرطبي(ت463هـ)، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي: السعودية، ط1، 1414هـ/1994م.

76.جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي(ت761هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية: بيروت، ط2، 1407هـ/1986م.

77.الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي(ت463هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف: الرياض.

78.الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي (ت327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن: الهند- دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 1271هـ/1952م.

79.حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي (ت1176هـ)، تحقيق: السيد سابق، دار الجيل: بيروت، ط1، 1426هـ/2005م.

80.حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق، الدار العالمية للكتاب الإسلامي: الرياض، ط1، 1407هـ/1986م.

81.حجية السنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي، عبد القادر بن حبيب الله السندي، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ط السنة 8، العدد 2، رمضان 1395هـ، سبتمبر 1975م.

82.الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، دار الفكر العربي: القاهرة، 1378هـ.

83.الحديث الحسن لذاته ولغيره: دراسة استقرائية نقدية، خالد بن منصور الدريس، أضواء السلف: الرياض، ط1، 1426هـ/2005م.

84.الحديث المعلول قواعد وضوابط، حمزة عبد الله المليباري، المكتبة المكية: مكة المكرمة- دار ابن حزم: بيروت، ط1، 1416هـ/1996م.

85.الحطة في ذكر الصحاح الستة، محمد صديق خان الحسيني القِنَّوجي(ت1307هـ)، دار الكتب التعليمية: بيروت: ط1، 1405هـ/1985م.

86.حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الأصبهاني (ت430هـ)، السعادة، بجوار محافظة مصر، 1394هـ/1974م.

87.الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد البغدادي، الشهير بالماوردي(ت450هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1419 هـ/1999م.

88.خبر الواحد وحجيته، أحمد بن محمود بن عبد الوهاب الشنقيطي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط1، 1422هـ/2002م.

89.خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة، نور الدين محمد عتر الحلبي، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب: دمشق، العددان: 11 جمادى الآخر 1403 هـ، 12 رمضان 1403هـ.

90.خلاصة في معرفة الحديث، الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي(ت743هـ)، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الرواد للإعلام والنشر، ط1، 1430هـ/2009م.

91.الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود: الرياض.

92.دفاع عن السُنّة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة(ت1403هـ)، مجمع البحوث الإسلامية: القاهرة، ط2، 1406هـ/1985م.

93.الديباج المذَهَّب في مصطلح الحديث، يُنسب لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت816هـ)، مصحح بمعرفة لجنة: برئاسة الشيخ حسن الإنبابي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده: مصر، 1350هـ/1931م.

94.الدين الخالص أو إرشاد الخلق إلى دين الحق، محمود محمد خطاب السّبكي، تحقيق: أمين محمود خطاب، المكتبة المحمودية السبكية، ط4، 1397هـ/1977م.

95.ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي(ت808هـ)، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر: بيروت، ط2، 1408هـ/1988م.

96. الرد على شبهات المستغربين والمستشرقين حول السنة النبوية المطهرة، محمد حافظ الشريد.

97. الرد على من ينكر حجية السنة، عبد الغني بن محمد عبد الخالق القاهري(ت1403ه)، مكتبة السنة، ط1، 1989م.

98. الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي(ت204هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي: مصر، ط1، 1358ه/1940م.

99. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني(ت275ه)، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية: بيروت.

100. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض الإدريسي، الشهير بالكتاني (1345هـ)، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، ط6، 1421ه/2000م.

101. الرصف لما روي عن النبي ﷺ من الفعل والوصف ويليه شرح الغريب، محمد بن محمد بن عبد الله العاقولي(ت797هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، ط1، 1414ه/1994م.

102. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت620ه)، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1423ه/2002م.

103. روايات الجامع الصحيح ونسخه -دراسة نظرية تطبيقية-، جمعة فتحي عبد الحليم، مراجعة: أحمد معبد عبد الكريم، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث: الفيوم، ط1، 1424ه/2013م.

104. الرياض النضرة في مناقب العشرة، أبو العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطبري(ت694ه)، دار الكتب العلمية، ط2.

105. الزهد، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني(ت 275هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن ابراهيم بن محمد، وأبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، دار المشكاة للنشر والتوزيع: حلوان، ط1، 1414ه/1993م.

106. الزهد، أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي الدارمي الكوفي (ت243هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي: الكويت، ط1، 1406هـ.
107. الاستشراق وموقفه من السنة النبوية، فالح بن محمد بن فالح الصغير، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
108. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر القرطبي (ت463هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل: بيروت، ط1، 1412هـ-1992م.
109. السنة النبوية حجيتها وتدوينها: دراسة عامة، سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير: دمشق- بيروت، ط1، 1430هـ/2009م.
110. سنن الترمذي=(جامع الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي: مصر، ط2، 1395هـ/1975م.
111. سنن الترمذي=(جامع الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، 1998م.
112. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني(ت385هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وحسن عبد المنعم شلبي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، مؤسسة الرسالة: بيروت.
113. سنن الدارمي=(مسند الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن بهران الدارمي(ت255هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع: السعودية، ط1، 1412هـ/2000م.
114. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني(ت275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: صيدا، بيروت.
115. السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط3، 1424هـ/2003م.

116. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني(ت273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله.
117. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي(ت1384هـ)، المكتب الإسلامي: دمشق، بيروت: ط3، 1402هـ/1982م.
118. السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي(ت1427هـ)، دار الوفاء: القاهرة- دار البحوث العلمية: الكويت ط3، 1409هـ/1989م.
119. السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الإحتجاج والعمل، محمد بن عبد الله باجمعان، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنورة.
120. السنة النبوية المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ومكانتها من حيث الاحتجاج والمرتبة والبيان والعمل، رقية بنت نصر الله نياز، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنورة.
121. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي(ت748هـ)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة: بيروت، 1405هـ/1985م.
122. الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني(ت1429هـ)، مكتبة وهبة، ط1، 1420هـ/1999م.
123. شرح التبصرة والتذكرة، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي(ت806هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1423هـ/2002م.
124. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك أبو عبد الله شهاب الدين محمد بن عبد الباقي الزرقاني(ت1122هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، ط1، 1424هـ/2003م.
125. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي(ت795هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار: الزرقاء، ط1، 1407هـ/1987م.

126. شـرح الـــمنظومة البيقونية في مصـطلح الحديث، محمد بن صـالح بن محمد العثيمين(ت1421هـ)، تحقيق: فهد بن ناصـر بن إبراهيم السـليمان، دار الثريا للنشر، ط2، 1423هـ/2003م.
127. شـرح الـمنظومة البيقونية، يوسـف بن جودة يس يوسـف الداودي، (مستلة من حولية كلية أصول الدين والدعوة بالـمنوفية)، دار الأندلس للطباعة: شبين الكوم، مصر.
128. شـرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، أبو الحسن نور الدين الـملا الهروي القاري(ت1014هـ)، قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم: بيروت.
129. شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي (ت 458هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ومختار أحمد الندوي، مكتبة الرشـد للنشـر والتوزيع، الرياض، الدار السـلفية: بومباي، الهند، ط1، 1423هـ/2003م.
130. الصـحاح تاج اللغة وصـحاح العربية، أبو نصـر إسـماعيل بن حماد الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين: بيروت، ط4، 1407هـ/1987م.
131. صـحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسـماعيل البخاري(ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
132. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي(ت354هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط2، 1414هـ/1993م.
133. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري(ت311هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ط3، 1424هـ/2003م.
134. صـحيح مسـلم، أبو الحسـن مسـلم بن الحجاج النيسـابوري(ت261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

135.صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح(ت643هـ)، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط2، 1408هـ.

136.الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، أحمد محرم الشيخ ناجي، ط5.

137.العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي(ت279هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

138.العلل ومعرفة الرجال العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(ت241هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني: الرياض، ط2، 1422 هـ

139.عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، أبو الفتح ابن سيد الناس اليعمري الربعي(ت734هـ)، تعليق: إبراهيم محمد رمضان، دار القلم: بيروت، ط1، 1414هـ/1993م.

140.طبقات الفقهاء، أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي(ت476هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي: بيروت، ط1، 1970م

141.علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف(ت1375هـ)، مكتبة الدعوة، شباب الأزهر، ط8 لدار القلم.

142.علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، الدكتور حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم: بيروت، ط 1، 1423هـ/2003م.

143.علوم الحديث ومصطلحه: عرض ودراسة، صبحي إبراهيم الصالح(ت1407هـ)، دار العلم للملايين: بيروت، ط15، 1984م.

144.عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد الحنفي، بدر الدين العينى (ت855هـ)، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

145.الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (ت699هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني، دار المآثر: المدينة المنورة ،ط1، 1424هـ/2003م.

146.الغاية في شـرح الهداية في علم الرواية، شـمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت902هـ)، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 2001م.

147.فتح الباري شـرح صحيح البخاري، أبو الفضـل أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة: بيروت، 1379هـ.

148.فتح المغيث بشرح الفية الحديث، شمس الدين محمد السخاوي(ت902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة: مصر، ط1، 1424هـ/2003م.

149.الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، ط1، 1418هـ/1997م.

150.فضائل الأوقات، أبو بكر البيهقي (ت458هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ.

151.الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر: دمشق، ط4.

152.الفقه على المذاهب الأربعة، عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري(ت1360هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط2، 1424هـ/2003م.

153.الفقيه و المتفقه، الخطيب البغدادي(ت463هـ) تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي: السعودية، ط2، 1421هـ.

154.الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، محمد بن الحسن بن العربيّ الثعالبي الجعفري الفاسي(ت1376هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1416هـ/1995م.

155.قرة عين المحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج، محمد بن علي بن آدم الإتيوبي الولوي، دار ابن الجوزي، ط1، 1424هـ.

156.قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي، المعروف بـ ابن الحنبلي(ت971هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية: حلب، ط2، 1408هـ.

157. القول البديع في الصّلاة على الحبيب الشّفيع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت902هـ)، دار الريان للتراث.

158. القواعد، أبو بكر بن محمد بن عبد المؤمن المعروف بـ: تقي الدين الحصني (ت829هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الشعلان، جبريل ابن محمد بن حسن البصيلي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع: الرياض، ط1، 1418هـ/1997م.

159. قواعد أصول الحديث، الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي: بيروت، 1404هـ/1984م.

160. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين محمد بن قاسم الحلاق القاسمي(ت1332هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت.

161. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، دار الكتاب العربي.

162. كتابة السنة النبوية في عهد النبي ﷺ والصحابة وأثرها في حفظ السنة النبوية، أحمد بن عمر بن هاشم، مجمع الملك فهد: المدينة المنورة.

163. كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت816هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.

164. كتاب العين المؤلف: الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري(ت170هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي،وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

165. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة (ت235هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد: الرياض، ط1، 1409هـ.

166. كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، ط1، 1422هـ/2002م.

167. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، أبو الفداء إسماعيل بن محمد العجلوني الدمشقي(ت1162هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد هنداوي، المكتبة العصرية، ط1، 1420هـ/2000م.

168.كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطا، محمد الطاهر بن عاشور(ت1393هـ)، تحقيق: طه بن علي بوسريح التونسي، دار سحنون للنشر والتوزيع - دار السلام للطباعة والنشر، ط2، 1428هـ.
169.الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي(ت463هـ)، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية: المدينة المنورة.
170.الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، أحمد بن إسماعيل الكوراني الشافعي ثم الحنفي(ت893هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 1429هـ/2008م.
171.كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة، عبد المحسن بن حمد العباد، دار المغني: الرياض، ط1، 1423هـ/2002م.
172.لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلويّ(ت871هـ)، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ/1998م.
173.لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الأنصاري(ت711هـ)، دار صادر: بيروت، ط3، 1414هـ.
174.لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط1، 2002م.
175.اللمع في أصول الفقه، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي(ت476هـ)، دار الكتب العلمية، ط2، 1424هـ/2003م.
176.المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت458هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 1417هـ/ 1996م.
177.المدخل إلى علوم الحديث، خالد بن منصور الدريس، تنسيق: مها بنت سعدون العتيبي، 1427هـ.
178.المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي(ت458هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع: القاهرة -دار المنهاج للنشر والتوزيع: بيروت، ط1، 1437هـ/2017م.

179.مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت395هـــ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط2، 1406هـ/1986م.

180.مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية(ت728هـــ)، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة النبوية، 1416هـ/1995م.

181.المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي الفارسي(ت360هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر: بيروت، ط3، 1404هـ.

182.مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، أبو البقاء محمد بن أحمد ابن علي الفتوحي، المعروف بابن النجار الحنبلي(ت972هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ/1997م.

183.مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، محمد ابن قيم الجوزية(ت751هـ)، اختصره: محمد بن محمد بن الموصلي(ت774هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث: القاهرة، ط1، 1422هـ/2001م.

184.المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن اللحام الدمشقي الحنبلي(ت803هـ)، تحقيق: محمد مظهربقا، جامعة الملك عبد العزيز: مكة المكرمة.

185.مختار الصحاح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي(ت666هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية: بيروت، الدار النموذجية: صيدا، ط5، 1420هـ/1999م.

186.المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت458هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط1، 1417هـ/1996م.

187.المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي(ت458هـ)، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

188.المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت275هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط1، 1408هـ.

189.مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق النيسابوري الإسفراييني (ت316هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة: بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.

190.المستشرقون والسُنَّة، الأستاذ الدكتور سعد المرصفي، مكتبة المنار الإسلامية ومؤسسة الريان: بيروت.

191.المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بابن البيع(ت405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1411هـ/1990م.

192.المسند، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المكي(ت204هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، 1400هـ.

193.مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني(ت241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م.

194.مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي، المعروف بالبزار (ت292هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط1، 1988م، 2009م.

195.مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي(ت774هـ)، تحقيق: إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح: الفيوم، ط1، 1430هـ/2009م.

196.المسالِك في شرح مُوطّأ مالك، القاضي أبو بكر بن العربي الاشبيلي المالكي(ت543هـ)، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1428هـ/2007م.

197. مشـيخة ابن طهمان، أبو سـعيد إبراهيم بن طهمان بن شـعبة الخراسانى الهروي(ت168هـ)، تحقيق: محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1403هـ/1983م.
198. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي(ت770هـ)، المكتبة العلمية: بيروت.
199. مصطلح الحديث، محمد بن صالح بن محمد العثيمين(ت1421هـ)، مكتبة العلم: القاهرة، ط1، 1415هـ/1994م.
200. المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق، راوية بنت عبد الله بن علي جابر، جامعة الملك عبد العزيز: جدة، 1439هـ/2018م.
201. مصابيح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي(ت516هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ومحمد سليم إبراهيم سمارة، وجمال حمدي الذهبي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت، ط1، 1407هـ/1987م.
202. معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي، ط5، 1427هـ.
203. معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد البستي، المعروف بالخطابي(ت388هـ)، المطبعة العلمية: حلب، ط1، 1351هـ /1932م.
204. المعجم الأوسط أبو القاسم الطبراني(ت360هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين: القاهرة.
205. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر(ت1424هـ)، عالم الكتب، ط1، 1429هـ/2008م.
206. معجم متن اللغة، أحمد رضا، دار مكتبة الحياة: بيروت، 1380هـ/1960م.
207. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ/1979م.

208.الـــــمعجم الوســيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصــطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار الدعوة.
209.معرفـة علوم الحـديـث، أبو عبـد الله الحـاكم النيســابوري، الـــمعروف بـابن البيع(ت405هــ)، تحقيق: السـيد معظم حسـين، دار الكتب العلمية: بيروت، ط2، 1397هـ/1977م.
210.معرفـة أنواع علوم الحـديـث=(مقـدمـة ابن الصــلاح)، أبوعمرو عثمـان بن عبـد الرحمن، الـــمعروف بابن الصـلاح(ت643هـــ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر: سوريا- دار الفكر المعاصر: بيروت، 1406هـ/1986م.
211.الــــمعلم بشــيوخ البـخـاري ومســلم، أبو بكر محمـد بن إســمـاعيـل بن خلفون(ت636هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1.
212.الـمعْلم بفوائد مسلم، أبو عبد الله محمد بن علي الـمازري الـمالكي(ت536هـ)، تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، والــمؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر، والـمؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة، ط2، 1991م.
213.معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج(ت311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب: بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
214.الــــمغني عن حمل الأســفار في الأســفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، أبو الفضـــل زين الـدين عبـد الرحيم العراقي (806هــــ)، دار ابن حزم: بيروت، ط1، 1426هـ/2005م.
215.مفتـاح الجنـة في الاحتجـاج بـالســنـة، عبـد الرحمن بن أبي بكر، جلال الـدين السيوطي(ت911هـ)، الجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط3، 1409هـ/1989م.
216.الـمقنع في علوم الحديث، سراج الدين ابن الـملقن الشافعي الـمصري(ت804هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر: السعودية، ط1، 1413هـ.
217.منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر: دمشـــق، ط3، 1401هـ/1981م.

218. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن جماعة الكناني الحموي(ت733هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر: دمشق، ط2، 1406هـ

219. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين يحيى بن شرف النووي(ت 676هـ)، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ط2، 1392هـ

220. مناهج المحدثين، الدكتور سعد بن عبد الله الحميد، اعتني به: أبو عبيدة ماهر صالح آل مبارك، دار علوم السنة.

221. المنهج الحديث في مصطلح الحديث، مصطفى القمودي، ط1.

222. الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم: بيروت، ط2، 1422هـ/2001م

223. موطأ مالك (برواية محمد بن الحسن الشيباني)، مالك بن أنس المدني(ت179هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط2.

224. موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي السيد جاسم السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع: الرياض، ط2، 1414هـ/1993م

225. الموقظة في علم مصطلح الحديث، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي(ت748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية: حلب، ط2، 1412هـ

226. المهذب في علم أصول الفقه المقارن، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد: الرياض، ط1، 1420هـ/1999م

227. ميزان الأصول في نتائج العقول، أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي(ت539هـ)، تحقيق: محمد زكي عبد البر، مطابع الدوحة الحديثة: قطر، ط1، 1404هـ/1984م

228. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: عصام الصبابطي، وعماد السيد، دار الحديث: القاهرة، ط5، 1418هـ/1997م

229.نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير: الرياض، ط1، 1422هـ.

230.نشر البنود على مراقي السعود، عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، تقديم: الداي ولد سيدي بابا، وأحمد رمزي، مطبعة فضالة: المغرب.

231.نظرية الاعتبار عند المحدثين، منصور محمود الشرايدي، الدار الأثرية: عمان، ط1، 1429هـ/2007م.

232.النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت 761هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد أحمد القشقري، ط1، 1405هـ/1985م.

233.النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية: المدينة المنورة، ط1، 1404هـ/1984م.

234.النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت794هـ)، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف: الرياض، ط1، 1419هـ/1998م.

235.النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 1428هـ/2007م.

236.نهاية السول شرح منهاج الوصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي(ت772هـ)، دار الكتب العلمية: بيروت، ط1، 1420هـ/1999م.

237.الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب الأندلسي القرطبي(ت437هـ)، تحقيق: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة: جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ/2008م.

238.هدي الساري مقدمة فتح الباري، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(ت852هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة: بيروت، 1379هـ.

239.الوجيز في أصـول الفقه الإسـلامي، الدكتور محمد مصـطفى الزحيلي، دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق، ط2، 1427هـ/2006م.
240.الوسـيط في علوم ومصـطلح الحديث، محمد بن محمد بن سـويلم أبو شُـهبة (ت1403هـ)، دار الفكر العربي.
241.الوضع في الحديث، الدكتور عمر بن حسـن عثمان فلاته، مكتبة الغزالي: دمشـق، مؤسسة مناهل العرفان: بيروت، 1401هـ/1981م.
242.اليواقيت والدرر في شـرح نخبة ابن حجر، عبد الرؤوف بن تاج العارفين الـمناوي القاهري(ت1031هـ)، تحقيق: الـمرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد: الرياض، ط1، 1999م.

فهرس الموضوعات